الإختلاف

فِي

عِلْمِ التَّجْوِيدِ

+

تَأْلِيفُ

يُوسُفَ الْمَسْعُودِ فوفورى

صُورَةُ الْمُؤَلِّفِ



أَيَا الْمَسْعَ يَا الْمَسْعُودُ يُوسُفُ سَيِّدِ وَيَا جَـــلُّواْ يَا مَلُّمْ وَمَلُّواْ وَمُنْجِدِ

وَمُودِبُّواْ يَا طُـــوخِي وَسَامُورِ يَا أَبِي تَفِيدَ إِلَـــيْكُمْ كُلُّ مَأْوَى وَمَرْصَدِ

وَمَنْ إِسْمُهُ جَدِّي وَعِرْضِي مَنِ انْتَمَى لَكُمْ إِنَّهُ طُـــوبَى لَهُ فَهْوَ يُسْعَدِ

فَنُورٌ عَلَى نُورٍ إِلَهِي لِـــنُورِهِ لَيَهْدِي بِهِ ذَا مَنْ يَشَاءُ فَـــيُخْلَدِ

فَتِلْكَ وُفُودٌ مَا عَلَيْكَ بِـــعِلْمِكُمْ قَدِ اعْـــتَرَفُواْ كُلٌّ بِأَنَّكَ مَنْ هُدِ

وَأَنَّكَ مَـــوْهُوبٌ قَـــرِيبٌ وَمِنَّةٌ يَفُوزُ بِكُمْ يُنْجِي مِنَ الْغَرْقِ مَنْ فُدِ

بَلَى أَنْتَ أَرْضٌ مَا سَمَاؤُكَ قُـــدِّسَتْ وَبُـــورِكَ فِيهَا كُلَّ صَعْدٍ وَمَرْقَدِ

فَـــأَهْلاً وَسَهْلاً مَرْحَباً ثُمَّ مَرْحَباً هَنِيأً رَبِيعاً ثُمَّ طُـــوبَى بِكُمْ بُدِ

وَسَعْداً وَطِـــيباً طَيِّباً وَمُبَارَكاً وَلَبَّيْكَ طِبْتَ الـــنَّفْسَ حَيّاً وَغَرْقَدِ

وَجَـــازِيكَ رَبُّ النَّاسِ خَيْراً وَإِنَّهُ جَدِيرٌ كَـــرِيمٌ سَيِّدِي مَنْ هُو مُنْجِدِ

يُوسُفُ الْمَسْعُودُ فُوفُورى

الْجَوَّالُ:- 8032337296(0)234+ الْمَوَاعِيدُ:- مِنَ السَّاعَةِ 4 ــ 8 مَسَاء يَوْمِيا.

E- mail:- YusufElmasauduFufure1@gmail.com

f- Yusuf Elmasaudu Fufure @facebook.com

يوسف المسعود فوفورى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد: يقول أبو الحسن: يوسف المسعود فوفورى جَلّواْ؛ هذا ما صنعته لك الطلاب طلابكم في العلم: الشيخ الشريف القارئ المقرئ المجود: أبا عبد الله محمد الثاني نسيد كنواْ النيجيريا الشمالية، في العلم إختلافهم الكتاب الإتساع وما في معناه من الكتب كتب العلم، مما لا يخفى على طالب العلم معرفته، فضلا عن العالم، وأسأل الله تعالى القبول والرضى والنفع، إنه سميع مجيب.

باب مبادئ العلم

1. الإختلاف في مسألة عناوين العلم مصطلحاتها الإستعمال: ما الإختلاف لفظي وليس بمعنوي: فبين الإبتداء والإئتناف. وبين علم الأداء، وعلم التجويد. وبين الإخفاء والإختطاف والإختلاس والإشمام والروم على التجوز. وبين الإدخال والفصل والإدراج والإسراع والحدر. وبين الإدغام والإدّغام والإخفاء على التجوز. وبين الإذلاق والذلق. وبين الإستعلاء والعلاء. وبين الإستفال والتسفل والإنسفال. وبين الإصمات والصمت. وبين الإطباق والطبق. وبين الإظهار والبيان والمبين والتبيين. وبين الإقلاب والقلب. وبين الترتيل والترسل والترسيل. وبين الشدة والشديدة. وبين الصفات اللوازم والصفات اللازمة. وبين القطع والتقطيع. وبين القلقلة والقلقل واللقلقة. وبين لام أل، ولام التعريف. وبين المتماثلان والمثلان والتماثل. وبين المتقاربان والقربان والتقارب. وبين المتجانسان والجنسان والتجانس. وبين المتباعدان والتباعد. وبين المد والمط والمطل. وبين المد الأصلي، والمد الطبيعي والمد الذاتي والمد المقصور ومد الصيغة. وبين المد الفرعي والمد المزيدي والمد المتكلف والمد العرضي. وبين المد المنفصل ومد الفصل ومد البسط والمد الجائز ومد حرف لحرف، ومد الإعتبار. وبين مد البنية والمد المتصل ومد الكلمة والمد الواجب والمد الممكن. وبين المد اللازم والمد الثابت. وبين البينية والتوسط. وبين الإطباق والطبق.

2. الإختلاف في مسألة الواضع: إختلفوا في الواضع على عدة مذاهب، فقيل: واضعه هو الله تبارك وتعالى، وقيل: هو النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: العرب، وقيل: أبو الأسود الدؤلي، وقيل: الخليل بن أحمد الفراهيدى، وقيل الإمام ورش، وقيل الإمام حفص صاحب عاصم، فمن قال الله تبارك وتعالى: فإنما يقول ما في معنى من حيث الله تبارك وتعالى أنزل القرآن بالتجويد، ومن قال النبي صلى الله

عليه وسلم: فإنما يقول من الناحية العملية، ومن قال العرب: فإنما يقول من حيث استعمال القواعد، ومن قال: أبو الأسود أو الخليل، أو

ورش، أو حفص، أو الدوري، أو القاسم بن سلّام.

هذا: ولا أعلم خلافا بين العلماء في أن الله تبارك وتعالى أنزل كتابه بالتجويد، ولا في أن النبي صلى الله عليه وسلم، تلقاه عن جبريل عليه السلام وقرأه وأقرأ به، بالتجويد، ولا في أن الصحابة تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم بالتجويد، ولا في أن التابعين نقلوه عن الصحابة بالتجويد، ولا في أن تابعي التابعين، نقلوه عن التابعين بالتجويد كذلك، ولا في أن الخلف عن السلف أخذوه بالتجويد، ولا في أن العرب إستعملت التجويد قواعده منذ القديم، ولكن الخلاف في وضع التجويد قواعده.

قلت: والصحيح: أن الذي وضع العلم قواعده، هو علماء القراء، وأئمة القراءة واللغة، من التابعين وتابعي التابعين، ما مِن أوّل مَن وضع القواعد: أئمة القراء الذين منهم العشرة المشهورون، أصحاب القراءات العشر، ورواتهم.

وقد صحّ عندي أن واحدا من المعاصرين، يقول بأن: "التجويد بدعة، ابتدعوها في القرن الرابع الهجري".

قلت: إذا لم يكن التجويد مما أوحي به إليه صلى الله عليه وسلم، ولا من إحداثه، فيكون هو المجود دون سواه، وأن غيره إنما أخذه عنه، وأن العلم قواعده لم تعرفها العرب العرباء منذ القديم قبل الإسلام، فقد كان مما قراءة النبي صلى الله عليه وسلم تشمل جانبه، وكان معناه الواسع: ليس قاصرا على قراءة القرآن، بل؛ شامل لعموم اللغة العربية ، فكيف يكون بدعة؟!، فالتجويد لغة العرب والنبي صلى الله عليه وسلم عربي، وصحابته الأجلة رضي الله عنهم عرب، فهل يستطيع أحد أن يقول بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجود القرآن بطبيعته السليمة، وسليقته العربية؟؟؟!!، وقوله: "ابتدعوها في القرن الرابع الهجري"، فهذا مما اغتره أيضا، ولم يعلم بأن العلم إنما نال التأليف في القرن، وليس نيل التأليف باستعمال القواعد، ولا وضعها، وأيضا: فالقراءة لفظ، والتجويد أداء، وهما في نقلهما واحد، إذ لا تجويد إلا بقراءة، ولا قراءة إلا بتجويد، وإذا ثبت القراءة كان التجويد ثبوته من باب أولى، إذ لا يقوم اللفظ إلا به، أو لا يصح إلا بوجوده.

فالقول بـ(بدعيّة التجويد): قول ممن لا يعرف حقيقة ما يقول، ولا أعلم أحدا تقدم من قبل إلى ذلك بهذا القول، فقفى أثره الواحد، والظاهر أن الذي حمله على ذلك، نيل العلم التأليف في القرن الرابع الهجري، فظن بدعيته، إلى أن قال بذلك غير مفكر فيه، ولا عجب إذ أنه ليس من أهل الفن، وليته أخلى نفسه من ذكر العلم ألبتة، وإذ قد ذكره فليته لم يتعرض إلى ما كان من قبيل التاريخ، وإذ قد تعرض فليته سكت عن البدعية، فقد زلت بذلك قدم القائل، وسقط كلامه الذي خرج من غير تأمل المتناقض في غير موضع في هذه الكلمات اليسيرة، فهذا طعن في الدين، أعاذنا الله وأجارنا من ذلك.

فالتجويد: علم مرّ قواعده بالعرب تستعمله منذ القديم، ونزل به القرآن، ووضعته علماء القراء، وأئمة القراءة، من التابعين وتابعي التابعين، ونال التأليف في القرن الرابع الهجري، بل؛ وحتى التعريف نفسه، والظهور والإتساع في الخامس منه، والإمتهاد والإبتساط في الإمام الشمس ابن الجزري، والمبادئ عدتها التكميل الخمسة عشر، والأبواب السبعة، والحروف صفاتها الميزان، وما في المعنى، بالبعض، وأخذ في النضوج والإكتمال والوقوف والإستواء، بل؛ ويراد به في العصر.

هذا: ثم وقد قلت في السابق: أن: لا أعلم خلافا بين العلماء، بل، بين الأمة، في أن الله تبارك وتعالى أنزل كتابه بالتجويد، ولا في أن النبي صلى الله عليه وسلم، تلقاه عن جبريل عليه السلام وقرأه وأقرأ به، بالتجويد، ولا في أن الصحابة تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم بالتجويد، ولا في أن التابعين نقلوه عن الصحابة بالتجويد، ولا في أن تابعي التابعين، نقلوه عن التابعين بالتجويد كذلك، ولا في أن الخلف عن السلف أخذوه بالتجويد، ولا في أن العرب إستعملت التجويد قواعده منذ القديم.

3. الإختلاف في مسألة موضوع العلم: إعلموا أن الأمة إختلفت في المسألة على عدة مذهاب، فذهب جمهورها إلى أن موضوع العلم: القرآن الكريم فقط. قال الإمام:–

والأخذ بالتجويد حتم لازم + من لم يجود القرآن آثم.

لأنـــه بـــه الإله أنـــزلا + وهكذا منه إلينا وصلا

وذهب بعضها: إلى أنه والحديث النبوي الشريف: وبعض إلى أن موضوع العلم: الحروف الهجائية. ومن ذهب إلى أن موضوع العلم: الكَلِمات القُرآنيَّة، مِن حيثُ إحكامُ حروفها، وإتقانُ النطق بها، وبلوغُ الغاية في تحسينها، وإجادة التَّلَفُّظ بها.

فعلى مذهب من يقول: والحديث النبوي الشريف: يجبُ في قراءةِ الحديثِ ما يجبُ في قراءة القرآن مِن إجادةِ التِّلاوة، وإحكام الأَدَاء، وعلى مذهب من يقول: موضوع العلم: الحروف الهجائية: يجب في الحروف ما يجب قراءة القرآن من إجادة التلاوة وإحكام الأداء.

والمذاهب ثلاثة: مذهب من يقول بالقرآن، ومذهب من يقول بالقرآن وبالحديث النبوي الشريف، ومذهب من يقول بالقرآن وبالحديث وبالحروف الهجائية. وذلك أن من قال بالحروف الهجائية، فقد قال بالجميع، ولو وجد من يقول بالحديث فقط، لكان عليه أن يقول بالقرآن على طريق الأولى، وهذا خلاف من يقول بالقرآن.

قلت: ومن قال وبالحديث: فهل يقول بالضعيف؟ وبالموقوف؟ وبالمرسل؟ وبالمنقطع؟ وبما في المعنى؟ أم يقول بالصحيح؟!.

4. الإختلاف في مسألة الموضوع تعريفه: والموضوع القرآن: وهو على اصطلاحات عند الأصوليين وعند القراء. فالأصوليون: عنوه بتعريفات كثيرة عن خصائص ثابتة مميزة له من غيره، إلى أن لا يخطئ أحد في كونه وحيا الهيا، بما يشاركه لغيره في اثبات الأحكام القرآنية. والقراء عنوه بتعريف واحد. والأحوط للأصولية: أنه (كلام الله، المنزل على محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باللفظ العربي، المنقول إلينا نقلا متواتراً، المتعبد بتلاوته، المعجز، المكتوب في المصاحف).

وفي ما اختصرناه للفلاتي: أنه ((كَلَامُ اللهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِلتَّدَبُّرِ وَالتَّذَكُّرِ، بِاللَّفْظِ الْعَرَبِي، الْمَنْقُولُ إِلَيْنَا نَقْلاً مُتَوَاتِراً، الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ الْمُعْجَزُ الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَبْدُوءُ بِسُورَةِ الْفَاتِحَةِ الْمَخْتُومُ بِسُورَةِ النَّاسِ)).

وعند القراء: فهو كل ما وافق اللغة العربية ولو بوجه، ورسم أحد المصاحف ولو احتمالا، وتواتر النقل، وخالف مكي بن أبي طالب القيسي، والإمام ابن الجزري، بجعلهما مكان التواتر، صحة السند، وقد روى الإمام تصريح غير واحد منهم بالصحة. قلت: وأول قائل بالصحة أبو جعفر الطبري، ثم الحسين بن أحمد بن خالويه.

ونص الإمام: أن: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن

غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم.

قال: هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع، والإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

قال: وقد شرط المتأخرون التواتر في هذا الركن: ولم يكتفواْ فيه بصحة السند، وزعمواْ أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وإن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه.

وقال: وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبلُ أجنح إلى هذا القول ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف.

قلت: فالإمامان ومن في معناهما: جعلوا صحة السند مكان التواتر، وهذا هو الحق الذي أحق أن يتبع، وأهل الفن أخبر بفنهم، خلاف الجُمهور وما عليه الفقهاء والمحدثون وأئمة المذاهب الأربعة (الذي وقع الاتفاق على تسليم الاجتهاد لهم).

5. الإختلاف في مسألة التلقي من المشايخ ضرورته: إختلفوا في المسألة: فذهب الأمة إلى ضرورة تلقى العلم ممن شوفه به، من المشايخ العارفين الماهيرن المتقنين الراسخين في العلم، والمقرئين الذين لم يتطرق إليهم اللحن سبيلا، على ما تلقوه بسنده المتصل الصحيح إلى الحضرة النبوية الأفصحية، ضرورة ملحة لطالب العلم.

وذهب مَن مِنهم مَن على رأسهم المرعشييون: إلى أن: أن العلم يكتسب ويوقف عليه بالتأمل في تراث العلماء السابقين بدون مشافهة الشيخ المجيِّد، وأن: "لما طالت سلسلة الأداء تخلل أشياء من التحريفات في أداء أكثر الشيوخ، والسيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية المتفطن لدقائق الخلل أعز من الكبريت الأحمر، فوجب علينا ألّا نعتمد على أداء شيوخنا كل الإعتماد، بل نتأمل فيما أودعه العلماء في

الكتب. فما وافقه فهو الحق، وما خالفه فالحلق ما في الكتب" وأن: "والشيخ المقرئ للنظم الكريم المنزل بالتجويد، لا يجوز له الإكتفاء بتلقين شيخه، بل يجب عليه طلب معرفة صفات الحروف من الكتب المبسوطة كالرعاية لمكي والتمهيد لإبن الجزري، فلعله أو شيخه قد وهم في بعض الحروف فحرّفها.

قلت: فهذا لا يخفى على من له أدنى خبرة بالعلم، ما فيه من الفساد، ولقد نص إمام النحو سيبويه منذ القديم في الكتاب: على أن الحروف لا تتبين إلا بالمشافهة. وحتى الكتب نفسها، أكثرها ناطقة على: أن الأداء لا يعرف من مجرد الكتب ما بسطت وأوضحت، ولا يؤخذ من المصحف ما ضبط وأجيد، بل؛ يتوقف على السماع ومن فم أستاذ محسن له سند مشافهة، ويتصل إلى أحد المشاهير من حذاق العلوم القرآنية.

فمن الأحكام ما لا يحكمه إلا المشافهة والتوقيف ولا يضبطه إلا السماع والتلقين ولا يجوده إلا الأخذ من أفواه المشايخ الراسخين العارفين. ولا يعتبر القارئ مجودا إلا إذا علم وعمل بالسند المتصل الصحيح، فضرورة وضرورة ملحة للطالب المشافهة ممن شوفه به مسلسلا متصلا السند، لا بمجرد الإقتصار على النقل من الكتب المدونة او الإكتفاء بالعقل المختلف الأفكار، قال عليه الصلاة والسلام: {ليقرأ كل رجل منكم كما علم}.

6. الإختلاف في مسألة التلقي كيفيته: والتلقي من المشايخ الأخذ عنهم: إما أن يسمع من لسان الشيخ العارف الماهر المتقن الراسخ المقرئ الذي لم يتطرق إليه اللحن سبيلا، على ما تلقاه بسنده المتصل الصحيح الى الحضرة النبوية الأفصحية، لا العربي الفصيح الذي لا يتطرق إليه اللحن سبيلا، بأن كان طبعه القراءة بالتجويد من غير أن يخل بشيء في قراءته من الأحكام المجمع عليه، ولا يجب عليه أن يتعلم علم النحو حيث كان يأخذ القراءة عنه على الأصح، وهذا هو الذي عليه المتقدمون.

وإما أن يقرأ بحضرة الشيخ وهو يسمعه، وهذا هو الأولى من المتقدم، لأن فيه يكون ما يوقفه الشيخ عليه، وهو طريق المتأخرين.

قلت: والجمع بينهما المختار عندي، لأن جبريل كان إذا أنزل بآية أو جملة آيات أو سورة وشرع في تبليغها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، سارع الرسول إلى القراءة معه حرصا على حفظ ما يوحى إليه وخشية أن يفوته شيء منه، فنهاه الله عن ذلك وعلمه كيف يتلقى القرآن بقوله: {ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه وقل رب زذني علما}، ووعده بحفظ ما ينزل عليه وتفهيمه بقوله: {لا تحرك

به .... بيانه}، فكان رسول الله بعد ذلك إذا أتاه جبريل استمع إليه حتى إذا انتهى الوحي قرأه كما أقرأه، ثم أبلغه لمن حضر من المؤمنين واستحفظهم إياه، فيحفظونه من فورهم واعتنوا به أتم عناية، ثم تلوا أمامه ما حفظوه ليثبتوا من حفظه على ما سمعوا منه صلى الله عليه وسلم، وفي شهر رمضان من كل عام كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم، في كل ليلة من ليالي رمضان فيعرض عليه الرسول ما نزل من القرآن، وكانت طريقة العرض أن يقرأ جبريل أولا ثم يقرأ الرسول ما قرأه جبريل، وفي العام الأخير من حياة الرسول عرض القرآن بعد تمامه على جبريل مرتين، وقرأه الرسول على المؤمنين حسب العرضة هذه، التي استقر عليها وضع القرآن، فحفظه كثير من الصحابة مرتبا حسب العرضة الأخيرة.

ولحديث: (ليقرأ كل رجل منكم كما علم) لدلالة عبارته، ودونه حديث: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) لدلالة إشارته. ولما ذكر من أنه جرت السنة بين القراء أن يقرأ الأستاذ ليسمع التلميذ ثم يقرأ التلميذ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بن كعب رضي الله عنه: (إن الله أمرني أن أقرأ عليك) لدلالة عبارته. والمراد من قراءته عليه السلام على أبي: تعليمه وإرشاده، وهو أول قراء الصحابة واشدهم استعدادا لتلقفه القرآن منه صلى الله عليه وسلم، كتلقفه عليه الصلاة والسلام من أمين الوحي جبريل عليه السلام. ودون الحديث حديث: (إقرأ علي، فقلت له: اقرأ عليك وعليك أنزل؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري) لدلالة إشارته.

ولأن في الجمع ما يشمل السَّمَاع وَالتَّلْقِين والْمُشَافَهَة وَالتَّوْقِيف، ما يطلق عليه التلقي الذي لا يوصل الى الرياضة الشديدة والتلاوة الكثيرة إلا عنه، ما لا سبب لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد مثلهما، وما ليس بين التجويد وتركه إلا إياهما.

ولأنهم كثير ما يشيرون في باب من ابواب العلم من غير مرّة أنه لا يتقن ولا يفصح ولا يضبط ولا يأخذ ولا يمرن عليه ولا يسجى ولا يحكم ولا يجود إلا بالتلقي، غير أنهم في باب المخارج ترتيبه يقول بعضهم: ترتيب المخارج بحسب حكم الطبع المستقيم خاليا عن التكلف، فاختلاف علماء الأداء في ترتيب المخارج اختلاف في حكم الطبع المستقيم.

ففي الروم والإختلاس: حيث بعضهم يقول: بأنهما يشتركان في التبعيض وبينهما عموم وخصوص، فالروم أخص من حيث أنه لا يكون في المفتوح والمنصوب على الأصح، ويكون في الوقف دون الوصل والثابت فيه من الحركة أقل من المحذوف، والإختلاس أعم لأنه يتناول الحركات الثلاث كما

في قوله لا يهدي ونعما ويأمركم عند بعض القرّاء في الأمثلة الثلاثة، ولا يختص بالآخر والثابت فيه من الحركة أكثر من المحذوف.

قال: وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة، أي مشافهة الشيخ، وهي المخاطبة بالشفة إلى الشفة يعني لا يعرف قدر الثلثين والثلث من الحركة بالقياس الى شيء، كما عرف قدر الحركة في المد بعقد الأصبع، بل؛ أمره مفوّض الى تخمين الشيخ الماهر في الأداء، فيخمن ذلك الشيخ الثلثين والثلث ويلفظه ويسمعه منه المتعلم ويتكلف أدائه مثل أدائه، فإذا أدّى مثل أدائه يتكلف حفظه ويقصد تقوية حفظه كأنه يربطه بحبل الى إسطوانة قلبه خشية أن ينسى أداء الشيخ ويحرّفه، ومثله غير مرّة.

وأنا أقول بالتلقي في جميع أبواب العلم: من مخارج الحرف المقدر منه والمحقق والأصلي منه والفرعي، ومراتب العلم من التحقيق والترتيل والحدر والتدوير، والصفات الذاتية منها والعارضة والمضدود منها وغير المضدود، من المجهور منه والمهموس والمشدد منه والمرخوو والمتوسط والمستعلي منه والمستفلي والمطبق منه والمنفتح والمذلق منه والمصفر والمقلقل والملين والمنحرف والمكرر والمتفشي والمستطيل والمفخم منه والمرقق، والمفتوح بعده الألف من حروفها والمفتوح من غير الألف والمضموم بعده الواو والمضموم من غير الواو والساكن الذي يتبع ما قبله والمكسور بعده الياء والمكسور من غير الياء، والمدغم منه الذي لا يدغم في شيء منه والمعتبر الإدغام فيه، والذي لا يدغم إلا في مثله والذي لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه ما لم يلق مثله، والذي يدغم في مثله ومجانسه ومقاربه، والكبير منه والصغير والكامل منه والناقص، والمظهر منه والمقلب منه والمخفى، والمغن منه وغير المغن والممدود المشبوع منه والمتوسط والمقصور، والموقوف منه والمبدوؤ والمسكوت والمقطوع منه والموصول، والثابت منه والمحذوف والمجرور منه من تاء التأنيث والمربوط، والمشموم منه والمرموم وما في المعنى.

7. الإختلاف في مسألة مراتب العلم تحديدا وعددا: واعلمواْ أنهم إختلفواْ في استعمال المسألة عنوانها المصطلح: فمنهم من استعمل (مراتب العلم) ومن (مراتب التجويد)، ومن (مراتب القراءة)، ومن (أسلوب القراءة) ومن (أوجه القراءة)، قلت: ويمكن أن يوجد مستعمل بـ(أسلوب التجويد) ويبعد (أوجه التجويد) وأبعد (أوجه العلم)، وأشد بعدا (أسلوب العلم)، ولو لم يكن الخلاف لفظيا، فلسنا بصدده. واختلفوا في عدد المراتب نفسها: فمن جعلها خمسا، ومن أربعا، ومن ثلاثا، وليس من يجعلها إثنتين، فهذي ثلاثة مذاهب في المراتب عددها. واختلفواْ في تحديدها.

- فمن ذهب إلى أنها خمس، جعلها: الترتيل والتحقيق والحدر والتدوير والزمزمة، ولابد أن تكون الزمزمة أدنى المراتب عنده. وقائل بالزمزمة: وممكن أن يكون إلى خمس أو أربع أو ثلاث، ما لا يمكن إلى اثنتين، فإن كان إلى خمس؛ فالأمر واسع، وإن كان إلى أربع، فممكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والحدر والزمزمة. وأن يجعلها: التريتل والحدر والتدوير والمرتبة. وأن يجعلها: التحقيق والحدر والتدوير والزمزمة. ولا يمكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والتدوير والزمزمة. إذ لا تدوير من غير حدر.

وإن كان إلى ثلاث؛ فممكن أن يجعلها: الترتيل والتحقيق والمرتبة، وأن يجعلها: الترتيل والحدر والمرتبة، وأن يجعلها التحقيق والحدر والمرتبة. ولا يمكن أن يجعلها الترتيل والتدوير والمرتبة، أو التحقيق والتدوير والمرتبة، أن لا تدوير من غير حدر.

- ومن إلى أنها أربع: جعلها الترتيل والتحقيق والحدر والتدوير، ولم يراع الزمزمة مرتبة.
- ومن إلى أنها ثلاث: فباختلاف: فمن جعلها: الحدر والتدوير، وجعل الترادف بين الترتيل والتحقيق.
- ومن جعلها: التحقيق والترتيل والحدر، ولا يعتبر التدوير مرتبة.
- ومن جعلها التحقيق والحدر والتدوير، وجعل الترتيل فرعا من التحقيق فلم يعتبره مرتبة.

قلت: ويمكن أن يوجد بآخر: يجعلها الترتيل والحدر والتدوير، ويجعل التحقيق فرعا من الترتيل، فلا يعتبره مرتبة.

- ومن جعلها: التحقيق والحدر والتدوير، وجعل الترتيل مرادفا للتجويد.
- ومن جعلها: الترتيل والحدر والتدوير، ولم يراع التحقيق مرتبة. هذا: ثم ويقال: من المذهب، مذهب من إلى أنها ثلاث: من: استخدم الترتيل وأراد به التحقيق، قلت: ويمكن أن يوجد بآخر يستخدم التحقيق ويريد به الترتيل.

فالمذاهب في التحديد: سبعة، وبالتأمل في المراتب: يبدو أنه ما من مرتبة إلا وقد اختلف فيها، سوى مرتبة الحدر.

8. الإختلاف في مسألة مراتب العلم حيث الأفضلية: وقد اختلف في الأفضل هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟

فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجوا بحديث مسعود، قال: قال رسول لله صلى الله عليه وسلم: (من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها) الحديث، رواه الترمذي وصححه، ورواه غيره: (كل حرف عشر حسنات)، ولأن عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

والصحيح، بل الصواب؛ ما عليه معظم السلف والخلف، هو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم.

وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد؟ فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً.

وروي عن محمد بن كعب القرظي، أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح {إذا زلزلت الأرض، والقارعة} لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر، أحب إلى من أن أهذ القرآن هذّاً، أو قال: أنثره نثراً. وأحسن بعض الأئمة، فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدراً. وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً. فالأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جدّاً، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم أو اعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة.

قال الغزالي: واعلم أن الترتيل مستحب، لا لمجرد التدبر، فإن العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة، لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال.

9. الإختلاف في مسألة التطريب: اختلفوا في التطريب بين الكراهة، والجواز، فذهب إلى الكراهة: أحمد بن حنبل، ومالك، وأنس بن مالك، وسعيد بن مسيب، سعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، والقرطبي، وأبو زهرة.

وإلى الجواز: أبو حنيفة، والشافعي، وعبد الله بن مبارك، والنضر بن شميل، وأبو جعفر الطبري، وأبو الحسن بن بطال، وأبو بكر بن العربي، وابن قيم الجوزية، وعمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود،

وعبد الله بن عباس، وعطاء بن أبي رباح، ورشيد رضا، ولبيب السعيد، وأحمد عبد المنعم البهي، ومحمود خليل الحصري، وغانم قدور الحمد.

قلت: فالقائلون بالكراهة، إنما كرهوه لإستنادهم إلى أدلة من السنة، وإلى فهمهم لبعض كلمات أو عبارات وردت في بعض الأحاديث، وخوفهم من أن التطريب، قد يؤدي إلى همز ما ليس بمهموز، ومد ما ليس بممدود وترجيع الألف الواحد ألفات، والواو واوات، والياء ياءآت، فيؤدي ذلك إلى زيادة في القرآن.

والقائلون بالجواز: لا يقولون بها إلا إذا لم يؤد التطريب إلى الخروج عن أصول القراءة، وفي معنى ذلك، فصّل بعضهم النزاع، بأن التطريب والتغني على وجهين: أحدهما: ما اقتضته الطبيعة وسمحت به من غير تكلف، ولا تمرين ولا تعليم، بل؛ إذا خلي وطبعه واسترسلت طبيعته، جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي صلى الله عليه وسلم: لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيرا ... فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه، وهو التغنى الممدوح المحمود، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع.

والثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع، وليس في الطبع سماحة به، بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرن، كما يتعلم أصوات الغناء، بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذموها، ومنعو القراءة بها، وأنكروا على من قرأ بها.

وقال العسقلاني ابن حجر في فتحه: "ولا شك في أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها بمن لا يترنم، لأن للتطريب تأثير في رقة القلب وإجراء الدمع، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان، أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره، فلا نزاع في ذلك ... ومن جملة تحسينه أن يراعي فيه قوانين النغم، فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك، وإن خرج عنها أثّر ذلك في حسنه، وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراءات، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالأنغام، لأن الغالب على من راعى الأنغام أن لا يراعي الأداء، فإن وجد من يرعيهما معا فلا شك في أنه أرجح من غيره. لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء، والله أعلم".

من أدلة القائلين بالكراهة: استدلوا بحديث (اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر ...)، ورد الحديث لضعف. واستدلوا بحديث (أن يُتَّخَذَ القرآنُ مزامير يُقَدِّمون أحَدَهم ليس بأقرئِهم ولا أفضلهم ما يُقَدِّمونه إلا ليُغَنِّيهُم غناءً)، ورد أيضا لضعف، واستدلوا بحديث: (إن الأذان سهلٌ سَمْح فإن كان أذانك سَهْلاً سَمْحًا، وإلاّ فلا تؤذن)، ورد أيضا لضعف، واستدلوا بما روي عن أنس بن مالك: (يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون)، ورد أيضا لضعف.

من أدلة القائلين بالجواز: استدلوا بحديث (لم يأذَنِ الله لشيء ما أَذِنَ لنبيٍّ أن يتغني بالقُران)، وقد اختلف العلماء في معنى قوله – صلى الله عليه وسلم – (يتغنى) على وجهين رئيسين: والأول: الاستغناء به، وهو من الاستغناء الذي ضد الافتقار، لا من الغِناء، يقال: تغنيت وتغانيت بمعنى استغنيت، وتغانوا: أي استغنى بعضهم عن بعض. وإلى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة، كما صَرَّح به البخاري وغيره، إذ قال بعد أن ساق الحديث من طريق سفان عن الزهري، قال: قال سفيان: تفسيره يستغني به. وكان يقول في حديث: (ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن): ليس منا من لم يستغن بالقرآن عن غيره، ولم يذهب إلى الصوت. ونصره في ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال: وهذا جائز فاش في كلام العرب، تقول: تَغنَّيت تغنيًا بمعنى استغنيت وتغانيت تغانيًا أيضًا، واستدل بقول الأعشى:

وكنت امْرءاً زمنًا بالعراق + عفيف المَنَاخِ طَوِيلَ التَّغَنْ.

كما استدل بقول الشاعر:

كِلانا غَنِيّ عن أخيه حَيَاتَهُ + ونحن إذا متنا أشد تَغَانيا.

وبهذا أيضًا قال وكيع بن الجراح ولعله اختيار محمد بن إسماعيل البخاري لإتباعه ترجمة الباب بقوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ}. وقال أبو العباس ثعلب: الذي حصلناه من حفاظ اللغة في قوله – صلى الله عليه وسلم – (كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن)، أنه على معنيين على الاستغناء، وعلى التطريب، قال الأزهري: فمن ذهب به إلى الاستغناء فهو من (الغِنَى) مقصورة، ومن ذهب إلى التطريب فهو من (الغِناء) الصوت، ممدود.

والثاني: تحسين الصوت، والتحزن به، والتلذذ والاستحلاء، كما يستلذ أهل الطرب بالغناء، فأطلق عليه تغنيًا من حيث أنه يقع عنده ما يفعل عند الغناء.

وتفسير سفيان بن عيينة ومن تابعه مردود من عدة وجوه، منها: أنّ مسلم بن الحجاج أخرج في صحيحه هذا الحديث بلفظ آخر صَرّح فيه بحسن الصوت، فقال: حدثني بشر بن الحكم، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: حدثنا يزيد وهو ابن العاد، عن محمد بن إبراهيم (التيمي) عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: (ما أذن الله لشيء ما أَذِنَ لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به).

ومنها: ما روى عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري في حديث الباب بلفظ: (ما أذن لنبي في الترنم في القرآن). وفي رواية: (ما أَذِنَ لنبي حسن الصوت). وفي أخرى: (حسن الترنم بالقرآن). وفي رواية: (ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به). وفي رواية: أن عبارة (يجهر به)، خارجة عن قول النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الطبري: ومعقول عند ذي الحجا أن الترنم لا يكون إلا بالصوت إذا حَسَّنه المترنُم وطَرَّبَ به.

وقال الطبري: وهذا الحديث من أبين البيان أن ذلك كما قلنا، ولو كان كما قال ابن عيينة – يعني: يستغني به عن غيره – لم يكن لذكر حسن الصوت والجهر به معنى. والمعروف في كلام العرب أن التغني إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع، قال الشاعر:

تَغَنَّ بالشعر إما كُنتَ قائلَهُ + إن الغِناء لهذا الشعر مِضْمار.

وسُئِل الشافعي – رحمه الله – عن تأويل ابن عيينة، فقال: نحن أعلم بهذا، لو أراد به الاستغناء، لقال: لم يستغن بالقرآن، ولكن لما قال: يتغنى بالقرآن، علمنا أنه أراد به التغني.

وقال عمر بن شيبة: ذكر لأبي عاصم النبيل – الضحاك بن مَخْلد – تأويل ابن عُيينة، فقال: لم يصنع ابن عيينة شيئًا.

وممن أنكر تفسير يتغنى بيستغني أيضًا الإسماعيلي، فقال: الاستغناء به لا يحتاج إلا استماع لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به. وأيضًا: فالاكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة. ثم ساق الإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عيينة قال: (يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى).

قال الطبري: وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت فاش في كلام العرب فلم نعلم أحدًا قال به من أهل العلم بكلام العرب.

وأما احتجاجه لتصحيح قوله بقول الأعشى:

وكنت امرءًا زمنا بالعراق + عفيف المناخ طويل التَّغَنْ.

وزعم أنه أراد بقوله: طويل التغني: طويل الاستغناء، فإنه غلط منه وإنما عنى الأعشى بالتغني في هذا الموضع: الإقامة، من قول العرب: غني فلان بمكان كذا: إذا أقام به، ومنه قوله تعالى: {كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا}، واستشهاده بقول الآخر:

كِلانا غَني عن أخيه حياته + ونحن إذا متنا أشد تغانيا.

فإنه إغفال منه، وذلك لأن التغاني تفاعل من تَغَنَّى: إذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه، كما يقال: تضارب الرجلان، إذا ضرب كل واحد منهما صاحبه، وتشاتما، وتقاتلا. ومَن قال: هذا فعل اثنين لم يجز أن يقول مثله في فعل الواحد، فيقول: تغانى زيد، وتضارب عمرو، وذلك غير جائز أن يقول: تغنى زيد بمعنى استغنى، إلا أن يريد به قائله أنه أظهر الاستغناء، وهو غير مستغن، كما يقال: تجلَّد فلان: إذا أظهر جَلَدًا من نفسه وهو غير جليد، وتشجَّعَ، وتَكَرَّم؛ فإن وَجّه موجَّه التغني بالقرآن على هذا المعنى على بُعده من مفهوم كلام العرب، كانت المصيبة في خطئه في ذلك أعظم، لأنه يُوجب على من تأوله أن يكون الله تعالى ذِكُره لم يأذن لنبيه أن يستغني بالقرآن، وإنما أذِنَ له أن يُظهر من نفسه لنفسه خلاف ما هو به من الحال، وهذا لا يخفى فساده.

وقال الطبري أيضًا: ومما يُبين فساد تأويل ابن عيينة أيضًا أن الاستغناء عن الناس بالقرآن من المحال أن يوصف أحد به أنه يؤذن له فيه أو لا يؤذن، إلا أن يكون الأذن عند ابن عيينة بمعنى الإذن الذي هو إطلاق وإباحة، وإن كان كذلك، فهو غلط من وجهين، أحدهما: من اللغة، والثاني: من إحالة المعنى عن وجهه. أما اللغة، فإن الأذن مصدر قوله أذن فلان لكلام فلان، فهو يأذن له: إذا استمع وأنصت، كما قال تعالى: {وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}، بمعنى: سمعت لربها وحُقَّ لها ذلك، كما قال عدي بن زيد: إن همي في سَمَاع وأَذَن.

بمعنى: في سماع واستماع. فمعنى قوله: (ما أذن الله لشيء) إنما هو: ما استمع الله لشيءٍ من كلام الناس ما استمع لنبي يتغنى بالقرآن.

وأما الإحالة في المعنى، فلأن الاستغناء بالقرآن عن الناس غير جائز وصفه بأنه مسموع ومأذون له.

واستدلوا بحديث (رأيت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقرأ وهو على ناقته – وهي تسير به، وهو يقرأ سورة الفتح – أو من سورة الفتح – قراءة لينة، يقرأ وهو يرجع).

وزعم القرطبي أن ذلك مجموع على إشباع المد في موضعه، ويحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة، كما يعتري رافع صوته إذا كان راكبًا من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هز المركوب، وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه.

وهذا الذي ذهب إليه القرطبي – رحمه الله – مردود بمن هو أفضل منه في فهم حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، قال العلامة ابن قَيّم: أن هذا الترجيع منه – صلى الله عليه وسلم – كان اختيارًا لا اضطراراً لهز الناقة له، فإن هذا لو كان لأجل هز الناقة لما كان داخلاً تحت الاختيار، فلم يكن عبد الله بن مُغَفَّل يحكيه ويفعلُه اختيارً ليُؤتسى به، وهو يرى هز الراحلة له حتى ينقطع صوته، ثم يقول: كان يُرَجِّع في قراءته، فنسب الترجيع إلى فعله، ولو كان من هز الراحلة، لم يكن منه فعل يسمى ترجيعًا.

واستدلوا أيضا بحديث: (لو رأيتني وأنا أستمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيت مزمارًا من مزامير آل داود). وفي رواية: (لو علمت لحبرته لك تحبيرًا).

ففي الحديث شبه – صلى الله عليه وسلم – حسن الصوت وحلاوة نغمته بصوت المزمار، وأصل الزمر: الغناء، قال النووي: قال العلماء: المراد بالمزمار هنا الصوت الحسن. وأصله الآلة أطلق اسمه على الصوت للمشابهة.

واستدلوا أيضا بحديث: (لَلَّهُ أَشَدُّ أَذَنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، يَجْهَر به، من صاحب القَنْة إلى قينته).

واستدلوا بأحاديث كثيرة وصحيحة. وقالوا: ومعلوم أنه لابد للنفس من طرب واشتياق إلى الغناء فعوضت عن طرب الغناء بطرب القرآن، كما عوضت عن كل محرم ومكروه بما هو خيرٌ لها منه، وكما عوضت عن الاستقسام بالأزلام بالاستخارة التي هي محض التوحيد والتوكل، وعن السفاح بالنكاح، وعن القمار بالمراهنة بالنضال وسباق الخيل، وعن السماع الشيطاني بالسماع الرحماني القرآني، ونظائره كثيرة جدًا.

10. الإختلاف في مسألة الواجب مقداره: اختلفوا في مقدرا الواجب: قال نصر بن علي الشيرازي: "فإن حسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن، حق تلاوته، صيانة

للقرآن عن أن يجد التغير واللحن إليه سبيلا، على أن العلماء قد اختلفوا في وجوب حسن الأداء في القرآن: فبعضهم ذهب إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات، فإن تجويد اللفظ وتقويم الحروف، وحسن الأداء واجب فيه فحسب، وذهب آخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئا من القرآن كيفما كان، لأنه لا رخصة في تغيير اللفظ وتعويجه واتخاذ اللحن سبيلا إليه إلا عند الضرورة، قال الله تعالى: {قرآنا عربيا غير ذي عوج}، وكان الإمام قد نقل الكلام في النشر: وقال: "وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح، بل الصواب على ما قدمناه" وهو يشير إلى قوله من قبل: "ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها. والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيئ آثم، أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح، العربي الفصيح، وعدل إلى اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح، استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحدسه واتكالاً على ما ألف من حفظه. واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه. فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة : لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم، أما من كان لا يطاوعه لسانه؛ أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها. ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي وهو من لا يحسن القراءة".

وقد ناقش عدد من القوم وغيرهم القول بوجوب العلم أو عدم الوجوب، ويكاد الإجماع ينعقد على القول بالوجوب، على التفصيل الذي ما، من حيث ناحية القدرة على تصحيح ألفاظه، أو عدم القدرة، ومن ناحية كون العلم به فرض كفاية والعمل به فرض عين، ومن ناحية التفريق بين ما هو من دقائق العلم وما هو من غير ذلك.

11. الإختلاف في مسألة الحكم: والواجب في العلم عندهم بخلاف: فإلى واجب شرعي أو صناعي. فالشرعي: ما يحفظ الحروف من تغيير المبنى وفساد المعنى فيأثم تاركه. والصـناعي ما ذكره العلماء في كتب التجويد كالإدغام والإخفاء والإقلاب والترقيق والتفخيم فلا يأثم تاركه على اختيار المتأخرين.

والمتقدمون: اختاروْ وجوب الجميع شرعا: قال ناصر الدين البطلاوي حيث سئل: هل يجب ادغام النون الساكنة والتنوين عند حروف الإدغام واظهارهما عند حروف الإظهار واخفائهما عند حروف الإخفاء وقلبهما عند حرف القلب ام لا؟ وإذا كان واجبا: فهل يجب على مؤدب الأطفال تعليمهم ذلك؟ وهل المد اللازم والمتصل كذلك؟ وإذا قلتم بالوجوب في جميع ذلك: فهل هو شرعي يثاب فاعله ويأثم تاركه ويكون تركه لحنا، او صناعي فلا ثواب لفاعله ولا إثم على تاركه ولا يكون تركه لحنا؟ وما ذا يترتب على تارك ذلك؟ وإذا انكر شخص وجوبه فهل مصيب او مخطئ؟ وما ذا يترتب عليه في انكار ذلك؟ افتونا اثابكم الله.

فأجاب بقوله: الحمد لله الهادي للصواب: نقول بالوجوب في جميع ذلك. من احكام النون [الساكنة] والتنوين. والمد اللازم والمتصل. ولم يرد عن احد انه خالف فيه، وانما تفوتت مراتبهم في المد المتصل مع اتفاقهم على انه لا يجوز قصره كقصر المنفصل في وجه من الوجوه. وقد اجمع الفقهاء والأصوليون على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ مع وروده في الجملة فما بالك بقراءة ما لم يرد اصلا. وقد نصت الفقهاء على انه إذا ترك شدة من الفاتحة كشدة الرحمن منها، بأن جزم اللام واتى بها ظاهرة فلا تصح صلاته ويلزم من عدم الصحة التحريم، لأن كل ما ابطل الصلاة حرم تعاطيه ولا عكس.

قال: قال الإمام: ما قرئ به وكان متواترا فجائز وان اختلف لفظه وما كان شاذا فحرام تعاطيه وما خالف ذلك فكذلك ويكفر متعمده، فإذا تقرر ذلك فترك ما ذكر ممتنع بالشرع وليس للقياس فيه مدخل، بل؛ محض اتباع. فيجب على كل عاقل له ديانة أن يتلقاها بالقبول عن الأئمة المعتبرين ويرجع اليهم في كيفية ادائه، لأنما يؤخذ كل فن عن اهله فاعتن به ولا تأخذ بالظن ولا تنقله عن غير اهله. ويجب على المعلم لـلقرآن من فقيه الأولاد وغيره ان يعلم تلك الأحكام وغيرها مما اجتمعت القراء على تلقيه بالقبول، لأن كل ما اجتمعت عليه القراء حرمت مخالفته ومن انكر ذلك اي مما تقدم كله فهو مخطئ آثم يجب عليه الرجوع عن هذا الإعتقاد، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

قلت: والحق الذي لا معدل عنه: ما عليه المتأخرون. فالخطأ: اللحن والميل عن الصواب، وهو الى جلي وأجلى وخفي وأخفى: فاللحن الجلي: هو ما يطرأ على الالفاظ فيخل بالعرف. ومن ذلك تبديل حرف بحرف آخر او حركة بحركة اخرى، ما لم يتغير المعنى، وإلا فهو الأجلى. والخفي: هو ما يخل بالعرف دون ذلك الجلي. والفرق من حيث ما يكون الخفي في صفات الحروف، إذا لم يؤد الى التبديل، وإلا

فالجلي. والخفي: يعرف بينه وبين الاخفى، بأن الخفيي يكون في كترك الاخفاء. والاخفى: يكون في كتكرير الراءات وما، ولا يعرفه الا المهرة من القراء.

وبيان ذلك: ان اللحن الأجلى هو تبديل حرف بحرف آخر، أو تغيير كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم بإعراب غيره، او تحريف المبنى عما قسم له من حركته او سكونه متى تغير المعنى، كقولنا – قام زيد او ما اشبه ذلك من تغير الإعراب والبناء. ولا فرق بين المعرب والمبنى في وجود الإخلال بالمعنى والعرف فيه عند طروء الخلل عليه.

واما وجه الإخلال في المعربات: فهو ان الإعراب على ما اجمع عليه أئمة العربية، إنما وضع علما للتفرقة بين المعاني ولهذا قالواْ: إن الأسماء هي المستحقة له لأنها هي التي تعتقب عنها المعاني المختلفة الموجبة لتغيير الحركات في اواخرها، تارة فاعلة وتارة مفعولة وتارة مضافة، وقالواْ إن الفعل المضارع إنما اعرب لشبه له بالأسماء ومساواة بعض الأحكام. فلو غير مغير هذا الإعراب الذي تواضع عليه اهل اللسان وتعارفوه: وهو كون الفعل مرفوعا والمفعول به منصوبا الى غير ذلك، لدخل الخلل على المعني التي جعل الإعراب دليلا عليها ولم يفهم الغرض المقصود بها.

مثال ذلك أنّ قارئا لو قرأ – وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات – برفع ابراهيم ونصب اسم الرب – سبحانه وتعالى – لإستحال المعنى المراد من كونه تعالى اختبر ابراهيم بالكلمات وصار الإبتلاء موجودا من ابراهيم في حق الرب تعالى، وذلك ضد المعنى المقصود.

ومن ذلك ما روي ان اعربيا قدم المدينة في خلافة عمر بن الخطاب: فقال: من يقرئني مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم، فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولِه، فقال الأعرابي: ويحك أيبرأ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ ذلك عمر: فدعا به، فقال يا أعرابي: أتبرأ من رسول لله صلى الله عليه وسلم؟ فقال الأعرابي: يا أمير المؤمنين: إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرئني هذا سورة براءة، فقال: إن الله بريء من المشركين ورسولِه، فقلت: أوَ قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرئ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي؟ قال: إن الله بريء من المشركين ورسولُه، فقال الأعرابي: وأنا أبرأ ممن برئ الله منه ورسوله، فأمر عمر ألا يقرأ الناس إلا عا لم بالعرية.

واما وجه الإخلال في المبنيات: فهو أن ما بني من الكلم على حركة او سكون فإنما ذلك لعلة اقتضته ومعنى اوجبه وعرف تعارفته العرب فيه ولاق عندها به، ومتى غير عن حركته او سكونه فقد علق عليه غير ما يقتضيه ذلك المعنى المتعارف، ألا ترى انَّ (مَنْ وكيف وكم) بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو ألف الإستفهام وذلك ملازم لهـا لا يفارقها، وتحرك بعضها لإلتقاء الساكنين، وذلك ملازلم في جميع الأحوال واختص بحركة خاصة وهي الفتح لمعنى، وهو استثقال الكسرة بعد الياء، وذلك المعنى ايضا مساق له لا يفارقه، وسكن ما سكن منها لمعنى وهو إبقاؤه على الأصل وهذا المعنى ملازم له لا ينفصل، وهذا معلوم عند من ثقب فهمه في العربية وعمق نظره فيها. وإنما الفرق بينـهما أن الإعراب يزول — والبناء لا يزول، وأن المعنى في المعرب يتغير بتغير الإعراب — وفي المبنى يثبت بثبات البناء وملازمته.

وإذا ثبت أن ما بـني من الكلم على حركة او سكون: إنما بني لعلة ومعنى — كما ان ما أعرب منها إنما اعرب لعلة ومعنى صـارت حركات البناء وسكونه اثر تلك العلة، فدلالتها على العلة دلالة الأثر على المؤثر، ومتى تغير الأثر إقتضى تغيره تغير المؤثر، فصح أن طروء الخلل على كل واحد من المعرب والمبنى مخل بالمعنى والعرف. وهذا الـضرب من اللحن وهو اللحن الأجلى: يعرفه النحوي والقارئ وكل من شد شيئا من العربية. وقد سبقنا بك: أن الأجلى إذا أخل بالمعنى، وإلا فهو الجلي أخل بالعرف فقط.

اما اللحن الخـفي: فإنه وإن وافق الجلي في طروء الخلل على اللفظ به، إلا أن طروئه غير مخل بالمعنى ولا مقصر باللـفظ عن الدلالة على ما كان عليه من قبل، وهو يكون في صفات الحروف لكن يقدر بأن لا يؤدي الى تبديل حرف بآخر كترك الإدغام. واما إذا ادى اليه كترك اطباق الطاء واستعلائه: فهو من اللحن الجلي.

ثم اللحن الخفي الى قسمين: احدهما الخفي: لا يعرفه إلا علماء القراءة، كترك الإخفاء والقلب والإدغام والغنة، وكترقيق المفخم وعكسه ومد القصور وعكسه وكالوقف بالحركات كوامل وتشديد المخفف وعكسه. والثاني الأخفى: لا يعرفه إلا مهرة القراء، كتكرير الراءات وتنطيط النونات وتغليظ اللامات وتشوييها الغنة وترعيد الصوت بالممدود والغنات وترقيق الراآت في غير محل الترقيق: وهذا القسم لا يتصور ان يكون فـرض عين، بل؛ هو مستحب يحسن النطق به حال الأداء، كما أن الأول منه ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب، وإنما فيه خوف العتاب. والحرام الذي لا شك فيه بالإجماع: اللحن الجلي أو الأجلى.

باب مخارج الحروف

12. الإختلاف في مسألة الهواء: والهواء: تموج معلول للقرع، او القلع الذي هو امساس بعنف وانفصال به، ان للقارع والقالع قام المقروع والمقلوع، يخرج من داخل الرئة، فإذا خرج بدفع الطبع من غير ان يسمع سمي نفسا. وان خرج بالدفع وبالارادة وكان مسموعا، سمي صوتا، ولا يكون مسموعا الا بتموج عارض له من تصادم جسمين، ثم الصوت ان اعتمد على حيز محققا كان او مقدرا، سمي حرفا.

وبعضهم يقول: أنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لذلك جميعا.

والتحقيق: أن لا تأثير لغير الله وإن الأشياء قد توجد بسبب من الأسباب لكن عند خلق الله إياها. وهذا: هو الذي ذهب اليه الملا علي القاري وهو مذهب أهل السنة، ولكن الخلاف عندي محتمل وليس بمشكل.

13. الإختلاف في مسألة الحروف العربية الأصلية منها عددها وتحديدا: اختلفوا في الحروف الأصلية منها عددا وتحديدا، على عدة مذاهب: فذهب الجمهور إلى أنها تسعة وعشرون حرفا من على رأسهم إمام النحو سيبويه، وسائر البصريين غير المبرد، وهي هذي: همزة، باء، تاء، ثاء، جيم، حاء، خاء، دال، ذال، راء، زاي، سين، شين، صاد، ضاد، طاء، ظاء، عين، غين، فاء، قاف، كاف ، لام ، ميم، نون، هاء، واو، ألف، ياء، وخالف المبرد ومن في معناه، إلى أنها ثمانية وعشرون حرفا، فلا يعتبرون الهمز حرفا، وذلك أنهم يرون أن الهمز هو الألف نفسه، أنْ: أنّ الألف إذا تحركت كانت تسمى همزا، وإذا لم تقبل الحركة تسمى ألفا. [قلت: والأصل في الحروف السكون]. فاستعيرت الواو رمزًا لمد الواو، واستعيرت الياء رمزًا لمد الياء، واستعيرت الهمزة رمزًا لمد الألف، فلمّا خُشِي اللبس بين الألف المد والهمزة في وسط الكلمة ونهايتها جُعِل فوق الألف القطعة (ء)، فصار لدينا رمزان كتابيان هما (أ / ا) قلت: وهذه القطعة رأس حرف العين الذي هو هذا:- (ع)، قطعه الخليل فصار هكذا: (ء)، ووضعه على الألف فظهر هكذا (أ).

وأنّ كل حروف الهجاء يدل أول حرف في أسمائها على الصوت الذي تحمله مثل (الياء = ي) ، (الباء = ب) ، وبناء على ذلك تكون الألف مثلها ، فأول حرف فيها (أ) وهو صوت الهمزة.

ومن في المذهب: ولكن ذهب إلى أن الهمز هو الأصل، ولم يعتبر الألف حرفا، أنْ انّ الألف يكون مع ترك الهمز همزته.

ومن يقول: بأن الألف على نوعين: اللينة وهي التي تسمى ألفًا، ومتحركة وهي التي تسمى همزة.

ويمكن أن نجيب: عن قول من في معنى المبرد: بأنّ الألف والهمز حرفان متغاران، وذلك بدليل تقوم به الحجة، وهو إبدال أحدهما من الآخر، والشيء الواحد لا يبدل من نفسه. فالألف غير الهمز اصطلاحا، لأنها لا تكون إلا بحسب اللغة، فهي أعم لأنها تعم اللينة وغيرها، ولا همز في لغة العجم إلا في الإبتداء، والألف تختلف عن الهمزة في الصفات والمخارج والاسم، لأن الألف حرف رخو ، والهمزة حرف شديد ، وأما عن الاسم؛ فالهمزة اسمها معروف (همزة)، وقد يطلق عليه أحيانًا اسم الألف مجازًا؛ والسبب في ذلك أن الهمزة ترسم في أول الكلمة على ألف . أما الألف فإنهم لما أرادوا تسميتها مثل بقية الحروف، وجدوا أن الألف ساكنة ولا يصح البدء بالساكن ابتداءً فتعذر عليهم أن يجعلوا الألف أول اسمها، فأدخلوا (اللام) عليها كي يتمكنوا من نطقها فصار اسمها (لا) كما كان ابن جني يسميها، والهمزة قابلة للحركة والبدء بها بخلاف الألف التي لا تقبل الحركة ولا يبتدأ بها.

وذهب آخر إلى أنها ثلاثون حرفا: وذلك باعتبار الغنة حرفا، أنْ أننا إذا عرَّفنا الغنة نقول : هي صوت "لذيذ" من الخيشوم ، ولا صوت إلا للحرف. وشيء آخر: فالغنة لها مخرج ، ولا مخرج إلا للحرف وبالتالي فالغنة حرف. وما دامت الغنة حرفًا يكون عدد الحروف ثلاثين حرفًا.

هذا: وذهب قوم إلى أن الغنة صفة وليست بحرف، ومن قال: إنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما.

قلت: فالمذهبان أحسن في الدراية، وأقربهما إلى الصواب مذهب أن (الغنة صفة، وليست بحرف)، وذلك أن المذهب بـ(أنها حرف في الإدغام بغنة والإخفاء، وصفة في غيرهما)، مردود ما موضع النزاع: (أنها حرف في الإدغام بغنة، والإخفاء، ...)، بـ: "أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع صفتها أصلا، وهو الإظهار، فهي عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، فهي أيضا عندهم بذلك صفة، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، فهنا تكون عندهم بذلك حرفا!، أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وهنا هي أيضا تكون عندهم بذلك حرفا!،" والميم تقاس على ذلك: غير أنها لا تقلب، إذ لا تدغم في غيرها، وإدغامها في مثلها قد يكون إدغاما محضا وقد يكون إدغاما ناقصا، وذلك حسب الإعتبار والإعتداد، وأما إخفاءها فقد يعتبره قوم إدغاما ناقصا، وقوم آخرون

يعتبرونه إخفاء، فنقول للقوم: إذا كان بقاء الغنة يجعلها حرفا! فهلا بقاء الإطباق والإستعلاء في قوله تعالى {أحطت}، لم يجعلهما حرفين في الحالة؟ وعلى الأخص بقاء التفخيم يجعله في الحالة حرفا، والصفات الثلاث: صفات جوهرية (ذاتية)، لازمة، والإطباق والإستعلاء أصليان، فيكون جعل البقاء في الصفتين على طريق الأولى، والتفخيم فرعية، ويكون جعل البقاء في الصفة هلى طريق الأخص؟، فلم يجعل ذلك، ولم يسمع به ألبتة.

هذا: وكان مكي بن أبي طالب القيسي ممن ذهب إلى أن الغنة حرف، قال الرعاية: "والغنة حرف شديد مجهور، لا عمل للسان فيها"، وقد تصدى له الجعبري في العقود، بقوله:-

والغنة أبطل قول مكي بها + في أنها حرف وأُمَّ بياني

في أنها لا تستقل بنفسها + وتحل حرفا ربَّةَ استعلان.

قلت: وذهاب مكي إلى حرفية الغنة، لا يبدو منه أنه على مذهب من إلى أن الحروف الأصلية ثلاثون حرفا، وذلك لما أقول بعد عن قريب ما، من أن: (قلت: فالصواب مذهب الجمهور، وعليه: سيبويه والخفاجي وابن جني ومكي والداني والطيبي ...)، قال مكي: في الرعاية في باب معرفة الحروف التي يؤلف منها الكلام وعللها: "الحروف التي يؤلف منها الكلام: تسعة وعشرون حرفا، وهي حروف ا ب ت ث، وشهرتها تغني عن ذكرها، وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة، وأحرف أخرى قليلة الإستعمال ...". وقال بعد ذلك: "وإنما سمي كل واحد من هذه التسعة والعشرين على اختلاف ألفاظها حرفا ... . وقال بعد ذلك أيضا: "فهذه التسعة والعشرون الحروف المذكورة ...". فلم يرد بحرفية الغنة إلا الحرفية على التفريع، ويكون التفريع على وجه خاص، وقال: "واعلم: أنه يكون كل حرف منها ساكنا ومتحركا إلا الألف فإنها لا تكون إلا ساكنة أبدا ..." فالغنة لا توصف، بحركة ما، ولا بسكون، وقال: "وكل الحروف المذكورة له صورة في الخط يعرف الحرف بها اصطلاحا متفقا عليه، لا تتغير تلك الصورة، إلا الهمزة فإنها صورة لها تعرف بها ..."، والغنة لا صورة لها في الخط حتى تعرف بها اصطلاحا، ولو الصورة متغيرة، ولا يستعار لها صورة غيرها من الحروف، وقال في باب بيان ما زادت العرب في كلامها على التسعة والعشرين الحروف المشهورة وعلل ذلك: "اعلم أن العرب (قد استعملت) مع التسعة والعشرين حرفا المشهورة ستة أحرف زائدة عليها اتسعت بها في كلامها وتفصحت بها في لغاتها، من ذلك: (النون الخفيفة نحو التنوين: والنون التي تخفى عند الكاف والجيم وشبه ذلك ... لأن مخرجها من

غير مخرج المتحركة، والنون الصحيحة السكون". وقال في ما بعد: "فهذه الخمسة الأحرف مستعملة في الكلام والقرآن كثيرا، وهي زائدة على التسعة والعشرين الحروف المشسهورة ..." وقال في باب بيان اشتراك اللغات في الحروف وانفراد بعضها من بعض: "اعلم أن الحروف التسعة والعشرين المشهورة ..."، ومما يوضح على أن مراد مكي بحرفية الغنة، ما قلته: قوله: "وقد أضيف إلى ذلك أحرف مستعملة"، وذكر الغنة في الصفات في باب صفات الحروف وألقابها وعللها، فقال: حرفا غنة: وهما النون والميم الساكنتان، سميتا بذلك لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما، فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف في حروف الصفير، فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلهما التنوين". ولو كانت الغنة عنده حرفا أصليا، لما كاد أن يذكرها هناك، وقوله: "لأن فيهما غنة" من أصدق شاهد للقول، وأجدر من ذلك قوله: "فهي زائدة فيهما"، وأكفى منه قوله: "كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصفير الزائد في حروف في حروف الصفير" فالحرف لا يكون في حرف، ولا زائدا فيه، والتمثيل بصفتي الإطباق والصفير أبلغ وأقطع، وقوله: "من علامات قوة الحرف"، أوضح من شمس الظهيرة، فليس للحرف علامة لقوة أو ضعفا إلا ما يوصف به!.

وقال في خاتمة الباب: "قال أبو محمد: وإذ قد ذكرنا صفات الحروف وطباعها وألقابها، فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف ونذكر مع كل حرف ما يليق به ....".

هذا: ثم وقوله: "فلنذكر الآن مخارج الحروف حرفا بعد حرف ونذكر مع كل حرف ما يليق به من ألفاظ كتاب الله تعالى مما في اللفظ به إشكال أو فيه بعض صعوبة على اللسان ...."، فذكر الحروف التسعة والعشرين، ثم ذكر الغنة!، أفرد لها بابا، فليس فيه أيضا من أدنى إشكال، بل فيه أسنى احتمال.

قال في باب الغنة: "الغنة نون ساكنة خفيفة، تخرج من الخياشيم، وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة – وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة – و(للتنوين)، – لأنه نون ساكنة – وللميم الساكنة. ومخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم"

فقوله: "الغنة نون ساكنة خفيفة"، فيه إقامة الصفة مقام الموصوف!، فاعتبر النون المخفاة غنة، وقوله: "وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة" فيه إشارة إلى أن الغنة هناك أيضا صفة لموصوفها، إذ التابع أحق أن يكون صفة، والمتبوع موصوفا، – وقوله: "وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة"، أي النون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة، – وقوله: "و(للتنوين)، عطف على النون الساكنة

الخالصة السكون غير المخفاة – لأنه نون ساكنة — وقاله: "وللميم الساكنة" أي الغنة تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة، وللتنوين، وللميم الساكنة. وكذلك أيضا من أقل إلتباس في قوله بعد في الباب: حيث قال: "قال أبو محمد: قد آتينا على الحروف كلها على رتبة مخارجها، الحرف بعد الحرف ... ".

وقال في باب بيان أحكام النون لساكنة والتنوين: "... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون ...."، وقال في ما بعد: (وذهبت الغنة في الإدغام .... ذهاب لفظ الحرف الأول بكليته وتصييره بلفظ الثاني...)، فقال: (بكليته)، وقال في بعد أيضا: (... مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول .... لبقاء بعض الحرف غير مدغم، وهو الغنة ...)، فقال: (بعض الحرف)، ثم قال: (وهو الغنة)، وقال: (فالغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول)، وقال في الباب أيضا: "... والغنة ظاهرة في هذا أيضا، لأنها هي النون الخفية، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، (لا غير)، فإذا أخفيتها عندما بعدها، صار مخرجها من الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة"، ومن أعدل شاهد للقول: قوله في ما بعد في الباب: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة).

وذهب المرعشي إلى ما في معنى واحد ثلاثين حرفا وذلك بقوله: أن "لو جعلوا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المد، كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف واحدا وثلاثين".

وذهب المسعدي إلى أنها ثلاثة وثلاثون حرفا، وذلك على مذهب المرعشي لكن بزيادة تعديد كل من النون والميم على أنه حرفان، فقال: "فمجموع ذلك سبعة عشر مخرجا لثلاثة وثلاثين حرفا، وإنما كانت ثلاثة وثلاثين حرفا لأن كلا من الواو والياء والميم والنون تكرر بتكرر مخرجه لاختلاف أحواله".

قلت: فالصواب مذهب الجمهور، وعليه: سيبويه والخفاجي وابن جني ومكي والداني والطيبي، وقد حاول بعض في الإستدلال لمذاهبهم بما لا يوجد بينه وبين محل النزاع جامع، فقال بعض: "انا اقول تسع وعشرون حرف والدليل في كتاب الله تعالى في اخر ايه في سورة الفتح التي تشمل جميع الحروف رقمها تسع وعشرون" وقال آخر: "وقال تعالى (قرأنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون) سورة الزمر آيه 28 .وعدد حروفها 28 .وأمة لا اله الا الله محمد رسول الله عدد حروفها 28 .وهذا هو اكتشافي".

ثم والغنة صوت، ولكن ليس كل صوت حرفا، بل الحرف الصوت المعبر، والغنة صوت غير معبر، والغنة صفة وليست بحرف، ولا بد لها من حرف موصوف، لا تخالفه.

ومنهم من أحسن في قوله: وحقيقة الأمر في ذلك أن الحروف الهجائية (أي المنطوقة) تسعة وعشرون حرفا، والحروف الأبجدية، أي (المكتوبة أو المرسومة) ثمانية وعشرون حرفا والحرف الذي تزيد به الحروف الهجائية عن الأبجدية هو حرف الهمزة ولم يكن لدى العرب حرف تكتبه ليعبر بذاته عن الهمزة فكانت تستعير الواو مثلا للهمزة المضمومة فإذا أرادت أن تكتب (سؤال) كتبته (سوال) وتستعير الياء للهمزة المكسورة فكتب (سيل) حين تقصد (سئل) وتستعير الألف للهمزة المفتوحة (ان) حين تقصد (أن)، حتى استحدث الخليل بن أحمد حرفا يدل على الهمزة بذاته وقد وجد أن العين شديدة القرب من مخرج الهمزة فرمز للهمزة برأس العين فقط دون باقي جسمها هكذا (ع) (ء).

وقال بعض: وهذا الذي ذهب إليه المبرد أبو العباس غير مرضي منه عندنا، وذلك أن الجدل يرجع إلى ما في (سر صناعة الإعراب)، لابن جني حيث قال: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا، فأولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أن أبا العباس المبرد، فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفا، ويجعل أولها الباء ويدع الألف من أولها، ويقول هي همزة، ولا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة" فيظهر من النظر في كلام المبرد في (المقتضب) كتابه، عدم دقة ما نسب إليه في هذه المسألة، إذ قد قال: "اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا، منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن، مستد عليها في الخط بالعلامات، فأما في المشافهة فموجودة. فمنها للحلق ثلاثة مخارج، فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويليها في البعد مخرج الهاء، والألف هاوية هناك ... وأما الخروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا الهمزة بين بين: فالألف الممالة، وألف التفخيم، والحرف المعترض بين الشين والجيم، والحرف المعترض بين الزاي والصاد، والنون الخفيفة، فهي خمسة وثلاثون حرفا".

فيتبين من قول المبرد هذا أنه لا يسقط الهمزة من الحروف العربية المنطوقة، ولكنه أسقطها من الحروف المرسومة التي لها صور، فالهمزة لها علامة كتابية هي رأس العين (ء)، وليس لها حرف مستقل، وإنما توضع علامتها على أحد الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، أو توضع على السطر.

فيستخلص من قوله السابق أن حروف العربية الأصول عنده تسعة وعشرون حرفا، وأن الحروف الفرعية عنده ستة، ويصير المجموع خمسة وثلاثين حرفا.

قلت: ولعل المبرد له مذهبان، مذهب قديم ومذهب أخير، وذلك إن صح القول الأول، وممكن صحته.

14. الإختلاف في مسألة المخارج: فاعلمواْ: أنهم اختلفوا في المخارج، فالخليل والهذلي وشريح وأبو علي بن سينا والإمام، ذهبواْ الى أنها سبعة عشر مخرجا، وسيبويه والداني والشاطبي إلى انها ستة عشر مخرجا، وقطرب والفراء والجرمي وابن دريد وابن كيسان وقطرب الى انها أربعة عشر مخرجا.

فالأول جعل في الجوف مخرجا وفي الحلق ثلاثة مخارج وفي اللسان عشرة وفي الشفتين اثنين وفي الخيشوم واحدا. والثاني أسقط الجوف وفرق حروفه، فجعل الألف من أقصى الحلق والياء من وسط اللسان والواو من الشفتين. والثالث أسقط ما أسقط الثاني، وأسقط مخرجين من عشرة اللسان فصار ثمانية بجعل مخرج اللام والنون والراء مخرجا واحدا أي كليا منقسما الى ثلاثة مخارج جزئية. والأوسط الأقسط: أنها سبعة عشر مخرجا، الذي ذهب إليه الخليل.

وليس الخليل وحده ولا سيبويه، ولا من في معناهما ممن قدمنا ذكره في السابق، من أخرج الألف من الجوف، ومن أخرجه من أقصى الحلق، ونص في ذلك ما نص، قال الخليل في العين: وأربعة أحرف جُوف وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة ، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف".

وقال الرئيس ابن سينا في أسبابه: أن "وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخر وميلٍ به سلس إلى فوق، وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج ، وميل به سلس إلى أسفل، ثم أمر هذه الثلاثة عليَّ مشكل ، ولكن أعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة ، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف. هذا: والرئيس لم يستخدم الجوف مصطلحه، واستعمل الهوائية مصطلحه محله.

وقال الإمام في النشر ما في معنى ما في المقدمة والطيبة: أن "المخرج الأول الجوف وهو للألف والواو الساكنة المفهوم ما قبلها، وهذه الحروف تسمي حروف المد واللين وتسمي بالهوائية والجوفية".

وقال الصفاقسي في تنبيهه: ومخرجها من الجوف وهو حرف مجهور ممدود هاو ويقال هوائي.

وقال سيبويه في الكتاب: فللحق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة والهاء والألف.

وقال أبو العباس المبرد في المقتضب: أن "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة وهي أبعد الحروف ، تليها في البُعد مخرج الهاء . والألف هاوية هناك.

وقال إبن دريد الأزدي: في الجمهرة: أن: للحلق منها ثلاثة ، فأقصاها الهاء وهي أخت الهمزة والألف.

وقال إبن جني في سره: أن "ثلاثة منها في الحلق فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء".

وقال الداني في التحديد: فللحلق منها ثلاثة مخارج وسبعة أحرف فأقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء ، فالهمزة في أول الصدر وآخر الحلق ثم الألف تليها وهي صوت لا يعتمد اللسان فيها على شئ من أجزاء الفم ثم الهاء فوق الألف وهو آخر المخرج الأول.

وقال: وهو حرف هاو مجهور لا معتمد له في شئ من أجزاء الفم كالنفس وإنما هو صوت في الهواء ولذلك نسب إلى الجوف. فأثبت الجوف.

وقال القرطبي في الموضح: فمن الحلق ثلاثة منها أقصاها مخرجا الهمزة والألف والهاء إلا أن الألف لا معتمد لها.

وقال ابن سنان الخفاجي في سره: ثلاثة في الحلق أوله من أقصاه الهمزة والألف والهاء.

وقال جار الله الزمخشري: ومخارجها ستة عشر فالهمزة والألف والهاء أقصي الحلق.

وقال الشيرازي في الموضح: وحروف التهجي إذن تسعة وعشرون حرفا ولها ستة عشر مخرجا وهي في مخارجها على هذا الترتيب الهمزة والألف والهاء.

وقال السيوطي في شرحه على الشاطبية: ثلاث منها بأقصي الحلق وهي الهمزة والهاء والألف.

وليس أيضا وحدهما ولا من في معناهما ممن في السابق ذكره قدمنا، من أخرج الواو والياء المديتين من الجوف، ومن أخرج الواو من بين الشفتين، والياء من اللسان وسطه وما يحاذيه من الحنك الأعلى، ونص في ذلك ما نص.

15. الإختلاف في مسألة إنفراد كل حرف مخرجا: إختلفوا في مخارج الحروف بين أن يكون لكل حرف مخرج منفرد، وبين أن قد يكون لحرف مخرج منفرد، ولحروف مخرج مشترك فيه، فذهب إلى الأول ابن الحاجب، أن "وإلا كان إياه"، ووافقه بسة المصري، أن "والحقيقة كما أرى أن الاختلاف السابق فى عدد مخارج الحروف مبنى على التقريب لا على التحديد، إذ أن المخارج لا بد أن تتعدد بتعدد الحروف الهجائية التى لا بد لكل منها مخرج خاص به يميزه عن غيره من الحروف، فالأقوال السابقة المبنية على خروج حرفين أو ثلاثة من مخرج واحد إنما هى على سبيل التجوز والتقريب، لا على سبيل الحقيقة والتحديد"، وإلى الثاني الجمهور: أن "قد يختلفا أو يختلفن، مع الإتحاد، باختلاف وضع الآلة من شدة الإعتماد وسهولته وما في المعنى. قلت: كم من إخوين أو من إخوة من رحم واحد، واختلفا أو اختلفوا صفة وذاتا، وكم منهما أو منهم من رحم واحد، ورضاع واحد، وكم منهما أو منهم من ذلك، وصلب واحد، أو من توأمين، إختلفا أو اختلفوا ذلك.

وقال علي القاري: "قلت: هذا التعليل بعيد من التحقيق، فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا لحروف متعددة مخرجا واحدا، بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات".

وقال غيره: "إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الإعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج".

16. الإختلاف في مسألة الغنة من أن هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه، سكونا وتحريكا، ولا تنفك عنهما ألبتة!، أو عارضية فتلازمهما في حال دون حال؟!: اختلفوا في الغنة هل هي صفة ذاتية فتلازم حرفيها في أي حال من الأحوال يحاولانه، سكونا وتحريكا، ولا تنفك عنهما ألبتة!، أو عارضية فتلازمهما في حال دون حال؟!، فذهب قوم إلى الثاني، من أن الغنة شرط وجودها في الحرفين أن يكونا ساكنين غير مظهرين، فإن تحركا صار العمل للسان والشفتين دون الأنف وعبر عن ذلك الشاطبي، مَن مِن القوم: ومنهم أبو شامة، وابن يعيش، وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!، وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في

الساكن المظهر، وممكن وجود من اعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك، وجودا ولو احتمالا، فيكون المذاهب ثلاثة.

مذهب من قد يعتبرها في الساكن وحتى المظهر، ولا يعتبرها في المتحرك: ما ولو احتمالا، ومن ذلك قول المالقي: أن "وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقول مكي في الرعاية: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: أن "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقوله في باب الغنة: أن (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول، ما قال مكي نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره.".

وأما قوله في الباب بعد القول: من أن: "فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه"، فغير مشكل، ولم يرد به النون والميم متحركين، وذلك بقوله: (أنهما يقلبان ميما ...)، فالضمير يعود إلى النون الساكنة والتنوين، وهما غير متحركين!، وقوله: (لأنك أبدلت من حرف فيه غنة...)، فالضمير عائد إلى النون الساكنة أو التنوين، وقوله: (حرفا آخر فيه غنة)، فعائد هنا إلى الميم الساكنة، وقال بنفسه: (وهو الميم الساكنة).

وأقطع دليل تقوم به الحجة: قوله: (وإذا قلت: – منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وأقطع آخر تقوم حجة أخرى: قوله من قبل بقليل: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!.

مذهب من اعتبرها في الساكن غير المظهر، ومن قلت فعلى طريق الأولى أن لا يعتبرها في المتحرك: فمنهم الشاطبي وأبو شامة وابن يعيش.

قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

هذا: وقول أبي شامة: ".... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة"، يحقق ما احتملته من أن: (وإذا لم يعتبروا الغنة في الساكن المظهر، فعلى طريق الأولى أن لا يعتبروها في المتحرك!).

والمذهب هو ظاهر عبارة الإمام في النشر قوله: " المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة وهي تكون في النون والميم الساكنتين حالة الإخفاء، أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة ..."، وهو أيضا ظاهر عبارة سيبويه، بما فهمه الإمام منه، بل وليس الإمام نفسه وحدا، وحتى صاحب الكتاب نفسه!، قال الإمام في القول: "وقول سيبويه: "إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة"، إنما يريد به النون الساكنة المظهرة".

قلت: وقول الإمام في قول سيبويه: (إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة)، ما: "إنما يريد به النون الساكنة المظهرة"، قاله الإمام بقول سيبويه: ما (وفيها إذا سكنت غنة تخرج من الخياشيم)، ويحقق القول قول سيبويه بعده، (والخفيفة منها مخرجها من الخياشيم من غير مخرج المتحركة).

مذهب من اعتبرها ذاتية تلازم حرفيها في أي حال ما يحاولانه إياه سكونا وتحريكا: ومنهم القرطبي، والجعبري، قال بعض: "ولا تنفك النون والميم عن الغنة، لأنهما يعتمد لهما في الفم باعتراض النفس، فيجري الصوت في تجويف الأنف، ولولا الغنة ما كان لهما صوت مسموع"، وقال في موضع آخر "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا

إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه ... وهي في الساكن أكمل منى المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

هذا: وإذ ذكر الجعبري (التحرك)، فعلى طريق الأولى والأقرب، الساكن المظهر!، وهذا يحقق احتمالي من قبل من أن: (وليس ثَمَّ من اعتبرها في المتحرك ولم يعتبرها في الساكن المظهر)، فالحرفان فيهما الغنة لكن أصلها لأنك إن أغلقت أنفك وقرأت القرآن تجد أثر الميم والنون في الأنف وإن كانا متحركين فأصل الغنة موجود لا الغنة.

فالغنة صفة النون ولو تنوينا والميم تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين، وهي في الساكن اكمل من المتحرك وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي، والنون أغن من الميم، وهاك التطبيق: النون الساكنة المدغمة. ثم الميم الساكنة المدغمة. ثم النون الساكنة المخفاة. ثم الميم الساكنة المخفاة. ثم النون الساكنة المظهرة. ثم الميم الساكنة المظهرة. ثم النون المتحركة. ثم الميم المتحركة.

17. الإختلاف في مسألة الضاد: بين الخلوص والخلوط: إعلموْ أن الأمة ذهب جمهورها العلماء إلى أن الحروف القرآنية التي جاءت متواترة مسندة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خلفا عن سلف، جيلا بعد جيل إلى أن وصلتنا اليوم، لا تحريف فيها ولا تبديل، وأن الضاد ضاد خالصة لا شبيهة ولا مشتبهة بالظاء في السمع، فيما تلقوه من القرآن عن المشايخ الأثبات الثقات الذين تلقوها هكذا ضادا خالصة.

وذهب من على رأسهم في المذهب: نور الدين المقدسي، وساجقلى زادة: المرعشي: إلى أن الضاد تشبه الظاء في السمع، فلا فرق بين الحرفين إلا في الشكل، وذلك: أنهم وجدوْ أن ظاهر ما صرح به أئمة اللغة في كتبهم يدل على أن الظاء أقرب الحروف إلى الضاد، وأن الضاد تشبه الظاء.

قلت: فالضاد أقوى من الظاء في الصفات، حيث الظاء أضعف من الضاد في ذلك، ولكل منهما مخرج يخصه، وما من حرف سوى حروف المد، إلا ومساو لمخرجه، لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه، فالضاد:

إمتازت من الظاء بالمخرج وبالإستطالة، والضاد الظائية غير مستطيلة، إذ المستطيل لا يقبل الزيادة بعد اتصاله باللام مخرجها، خلاف الظائية، أنْ لو رمت بها أن تطيل صوتها بأي قدر شئت لتثنى لك ذلك، فحينئذ ضاعت الإستطالة.

18. الإختلاف في الهمز المسهل: فالهمز المسهل: وهو الذي لا يكـون همزا محضا من غير تليين ولا تليينا محضا من غير همز، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد نظراً إلى مطلق التسهيل، وقيل على 3 أقسام لأنه يكون بين الهمز والألـف: نحو {أأنذرتهم} وبين الهمز والياء نحو {أئنك} وبين الهمز والواو نحو {أؤنزل}.

فالأول تولد من الهمز الخالص والألف، والثاني من الهمز الخالص والياء، والثالث منه ومن الواو.

19. الإختلاف في مسألة حروف المخارج تقديما وتأخيرا: فاعلموأ: أنهم اختلفوأ في المخارج تقديما وتأخيرا: ففي العين والحاء من يقدم الحاء على العين وهو قول مرجوح، ومن فيهما وفي الهمز والهاء من يرتب المرتبة واحدة القول الذي لا يعتبر به، بل؛ في جميع الباب، ومن يقدم الخاء على الغين القول الذي غير المعتمد، وفي الجيم والشين والياء من يقدم الشين على الجيم وهو غير مقبول، ومن يقدم النون على اللام ما ليس له من شاهد، وليس فيما دون ذلك من خلاف.

وأصحاب الخلاف في الترتيب بين الحروف تقديما وتأخيرا من الأولى الى الأدنى على الترتيب هـم: سيبويه ومكي والشاطبي والإمام خالفهم المهدوي وشريح وابو حيان. وسيبويه والشاطبي والإمام وشريح خالفهم مكي والقيرواني. والشاطبي والإمام خالفهم مكي والمهدوي.

فإذا نظرتم ترون أن سيبويه والشاطبي والإمام لم يخالفوا، وأن مكي وافق في موضع وخالف في موضعين، وأن المهدوي خالف في موضعين، وأن شريح وافق موضعا وخالف موضعا، وأن ابا حيان وافق موضعا، وأن القيرواني خالف موضعا. فهم على هذا: سيبويه. والشاطبي. والإمام. ومكي. والمهدوي. وشريح. وابو حيان. والقيرواني.

20. الإختلاف في مسألة الحروف الشجرية: إختلفوا في الحروف الشجرية: فقيل: الجيم والشين والياء، وقيل: الجيم والشين والضاد، وقيل: الجيم والشين والياء والضاد. فالأول: أخرج الضاد، والثاني أخرج الياء، والثالث: أوعب، وهو أقرب إلى الصواب، لا للإستيعاب، ولا لأن إخراج الضاد من حروف

اللقب يجعله الحرف الوحيد الذي لا لقب له، إذ لم يذكره أحد مع الألقاب الأخرى، بل؛ لإنطباق تعريف شجر الفم على مخرج الضاد، والخلاف ذكره محمد عصام في الواضح.

21. الإختلاف في مسألة الحرف والحركة أيهما قبل الآخر أو ما في المعنى: فقد اختلف الناس في الحرف والحركة أيهما قبل الآخر، أو لم يسبق أحدهما الآخر، فمنهم من على أن الحروف قبل الحركات، واستدلواْ على ذلك بعلل منها: أن الحرف يسكن ويخلو من الحركة ثم يتحرك بعد ذلك، فالحركة ثانية والأول قبل الثاني بلا خلاف.

وأن الحرف يقوم بنفسه ولا يضطر إلى حركة، والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بد أن تكون على حرف، فالحركة مضطرة إلى الحرف، والحرف غير مضطر إلى الحركة، فالحرف أول. ومنها أن من الحروف ما لا تدخله حركة وهو الألف، وليس ثَمّ حركة تنفرد بغير حرف، فدل ذلك عندهم على أن الحروف مقدمة على الحركات.

ومن ذهبواْ على أن الحروف بعد الحركات والحركات قبل الحروف واستدلواْ على ذلك: بأن الحركات إذا شبعت تولدت الحروف منها نحو الضمة يتولد منها الواو، والكسر يتولد منها الياء، والفتح يتولد منه الألف، فدل ذلك على أن الحركات أصل الحروف.

ومن قالواْ الــحركات والحروف لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، بل؛ استعملا معا كالجسم والعرض الذين لم يسبق احدهما الآخر، وهذا القول قد طعن فيه، بان السكون في الجسم عرض، وليس السكون في الحرف حركة، فزوال الحركة من الحرف لا يؤديه إلى حركة، وزوال العرض من الجسم يؤديه إلى عرض آخرى يخلفه، لأن حركة الـجسم وسكونه كل واحد منهما عرض يتعاقبان عليه، وليس سكون الحرف حركة. وأيضا: فإن الجسم الذي هو نظير الحرف من حركة ألبتة، وبذلك علمنا أن الأجسام كلها محدثة، إذ لا يفارقها المحدث وهو العرض، وما لم يسبق المحدث فهو محدث مثله، والحرف يخلو من الحركة ويقوم بنفسه، ولا يقال لسكونه حركة.

وأجيب عن هذا بجوابين: أحدهما: أن هذا الإعتراض إنما يلـزم منه أن لا يشبه الحرف (بالجسم والحركة بالعرض وليس ينفي قول من قال إن الحرف) والحركة لم يسبق أحدهما الآخر في الإستعمال، والدليل على صحة هذا القول أن الكلام جيء به للإفهام مبني من حروف، والحروف إن لم تكن في أول أمرها متحركة فهي ساكنة، والساكن لا يمكن أن يبتدأ به ولا يمكن أن يـتصل به ساكن آخر في سرد

الكلام لا فاصل بينهما، فلا بد من كون حركة مع الحرف لا يتقدم أحدهما الآخر إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف.

والثاني: أن الكلام جيء به لتفهم المعاني التي في نفس المتكلم وبالحركات واختلافها تفهم المعاني فهي منوطة بالكلام ومرتبطة إذ بها يفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام. وهذا الجواب أولى من غيره.

22. الإختلاف في مسألة الحركات وحروف المد واللين: فقد اختلفواْ أيضا في الحركات وحروف المد واللين، هل الضم والكسر والفتح مأخوذة من حروف المد واللين التي هي الواو والألف والياء، أو الحروف هي المأخوذة من الحركات ؟. فعلى الأول أكثر النحاة، واستدلوا على ذلك بما قدمنا من أن الحروف قبل الحركات.

والثاني: أبدأ مأخوذ من الأول، والأول أصل له، ولا يؤخذ الأول من الثاني لأنه يصير مأخوذا من المعدوم. واستدلوا أيضا: على أن العرب لما لم تقرب أشياء من الكلام بالحركات التي هي أصل الإعراب، أعربته بالحروف التي أخذت الحركات منها، وذلك نحو التثنية والجمع السالم ونحو الأسماء الستة، قالوا ألا ترى أنهم لما لم يعربوا هذا بالحركات اعربوه بالحروف التي أخذت الحركات منها.

وعلى الثاني آخرون: على أن الحركات إذا شبعت حدثت منها هذه الحروف الثلاثة. وعلى أن العرب قد استغنت في بعض كلامها عن الواو بالضم وعن الياء بالكسر وعن الألف بالفتح، فيكتفون بالأصل عن الفرع لدلالة الأصل على فرعه.

قلت: والذي أختاره وما عليه الشمس: أنه ليست الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف، إذلم يسبق أحد الصنفين الآخر على ما قدمت.

23. الإختلاف في مسألة توقيت خروج الحركة هل تخرج مع الحرف، أم قبله أم بعده: اختلفوا في توقيت خروج الحركة هل تخرج مع الحرف، أم قبله أم بعده: ، وذلك أن الحركات المصاحبة للحروف لا تخلو من أن تكون قبل الحرف المتحرك والحرف مترتب بعدها، أو تكون الحركة مقارنة وحادثة معه، أو تكون تالية له موجودة بعده. فذهب الإمام إلى أنه: "لا يجوز أن تكون متقدمة عليه، لأن الحرف كالمحل لها وهي محتاجة إلى قيامه به، فلا يجوز وجودها قبل وجوده، ولأنهما لو كانت قبل الحرف لإمتنع الإدغام في الكلام أصلا، ألا ترى أنك تقول: كسّر، فتدغم السين الأولى في الثانية ولو كانت حركة السين الثانية

في الرتبة قبلها لحجزت بين السين فامتنع الإدغام، لأن الحركة متى حجزت بين حرفين منعت الإدغام، فجواز الإدغام في الكلام دليل على أن الحركة لا تتقدم على الحرف المتحرك، ويبقى أن تكون معه، أو بعده، وفي الفرق بيـنهما أشكال ما، والذي يدل على أن الحركة بعد في الرتبة، انك تجدها فاصلة بين المثلين والقربين إذا كـان الأول منهما متحركا، ومانعة من الإدغام نحو قصص وعدد ولو لا أنها بعده لما فصلت ولو لم تفصل لوجب الإدغام ثبت بهذا أن حركة الحرف بعده، وهذا المذهب هو عليه سيبويه.

قال ابن جني: "فما يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو: الملل، والضفف من معاينه كثرة العيال – كما تفصل الألف بينهما نحو: الملال، الضفاف، وهذا مفهوم، وكذلك شددت ومددت، فلن تخلو حركة الأول من أن تكون قبله أو بعده أو معه، فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت من الإدغام ألا ترى أن الحرف المحرك بها كان يكون على ذلك بعدها حاجزا بينهما وبين ما بعده من الحرف الآخر".

والمذهب وما الذي أختار: أن الحركة تحدث مع الحرف، ألا ترى أن النون الساكن تزول عن الخياشيم متى حركت، والألف تنقلب همزة إذا تحركت ولولا حدوثها معها لما زالت النون عن الخياشيم إلى الفم ولما انقلبت الألف همزة، وان الحركات الثلاث إنما تعلم بالفم، فإذا ضم حدث الضم وان كسر حدث الكسر ومتى فتح حدث الفتح. وفي حال تحريك الحرف بالضم يكون اللافظ به قاطعا للصوت على مخرج الحرف وضاما شفتيه معا في حالة واحدة من غير ان يتخلل بينهما زمان محسوس، وكذلك في حال كسر الحرف يكون كاسرا بفمه مع قطع الصوت على قطع الحرف المكسور، وكذلك في حال الفتح يكون قاطعا للصوت على مخرج الحرف مع فتح فمه من غير فصل بينهما.

وأما قول النحاة: إن الحركة تحل الحرف، فمجاز، لا على وجه الحقيقة، لأن الحرف عرض والحركة عرض، والنظر الصحيح يأبى أن يحل العرض العرض، إلا أن الحرف أقوى من الحركة بأن يوجد الحرف ولا حركة معه، ولا يمكن وجود حركة ولا حرف، صارت كأنها قد حلته وصار هو كأنه قد تضمنهما مجازا لا حقيقة.

قال أبو على الفارسي: "يقوي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة ا لحرف تحدث من بعده لوجب

أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئا، لسبقها هي لحركتها".

باب صفات الحروف الذاتية

24. الإختلاف في مسألة الصفات عددا وتحديدا: إختلفوا في عدد الصفات وفي تحديدها في بعض العدد.

فذهب مكي إلى أنها أربع وأربعين صفة: وحدّها: الهمس والجهر والشدة والرخاوة والزائدة والذبذبة والأصلية والإبدال والإطباق والإنفتاح والإستعلاء والإستفال والصفير والقلقلة وحروف المد واللين والهوائية واللين والخفاء والعلة والتفخيم والإمالة والمشربة والتكرير والغنة والإنحراف والجرس والإستطالة والتفشي والإصمات والإذلاق والصم والهتوف والرجوع والإتصال وهنا قال: فهذه أربعة وثلاثون لقبا للحروف قد بيناها وشرحناها ولك واحد من هذه الألقاب يدل على معنى وفائدة في الحرف ليسا في غيره مما ليس له ذلك اللقب، وبقيت عشرة ألقاب تمام أربعة وأربعين لقبا، لقبها بذلك الخليل بن أحمد في أول كتاب العين جعلها عشرة مشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف. وذكر: الحلقية واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذلقية والشفهية والجوفية والهوائية، وكثير من صفات مكي ليس ذا دلالة صوتية.

وأشهر أبو محمد الواسطي اثنتين وعشرين صفة: وهي: الهمس، والجهر، والشدّة، والرّخاوة وما بين الشدة والرخاوة،والانطباق، والانفتاح، والاستعلاء، والتّسفّل، والصّفير، والقلقلة، والغنّة، والاعتلال، والمدّ، واللّين، والزيادة، والخفاء، والانحراف، والتّكرير، والاستطالة، والتّفشّي، والهويّ.

وذهب الإمام إلى أنها ثماني عشرة صفة وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والإنصمات والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

وذهب الشاطبي إلى العدد وحدّها: الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والتكرير والتفشي والاستطالة والانحراف والبينية والهمس والرخاوة والتسفل والانفتاح والمد والاعتلال والهوى.

وذهب سيبويه وهو أول من درّسها: إلى أنها سبع عشرة صفة. وحدّها: الجهر والهمس والشدة والرخاوة والبينية والإنحراف والتكرير والغنة واللين والهاوي والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقل والإستعلاء والإستطال والتفشي.

ومن ذهب إلى العدد وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإستعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

وذهب الداني: إلى أنها ستة عشر صنفاً، أو عشرون صفة: أو أحد وعشرون صنفا: المهموسة، والمجهورة، والشديدة، والرخوة، والمطبقة، والمنفتحة، والمستعلية، والمستفلة، وحروف المد واللين، وحروف الصفير، والمتفشي، والمستطيل، والمتكرر، والمنحرف، والهاوي، وحرفا الغنة، وجعل البينية نوعا من الشديدة.وذكر بعد: القلقلة والزوائد والإعتلال والممنوعة من الإدغام في مقاربها لزيادة صوتها، تمام العشرين، أو أحد وعشرين صنفا.

ومن ذهب إلى أنها ست عشرة صفة: ومنهم الشيخ محمود خليل الحصري: وحدها : الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقلة واللين والتفشي والإنحراف والتكرير والإستطالة.

قال بسّة المصري في العميد: وأنقصها بعضهم إلى خمس عشرة صفة، حيث عدوا هذه الصفات كلها عدا الإصمات، والإذلاق، واللين. قلت: والصفات التي أنقصوا الثلاث منها هي: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والإذلاق والإنصمات والصفير والقلقلة واللين والإنحراف والتكرير والتفشي والإستطالة.

قال المرصفي: وبعضهم إلى أربع وثلاثين صفة وبعضهم إلى أربع عشرة صفة وبعضهم زاد على ما ذكر وبعضهم نقص.

قلت: وممن ذهب إلى أربع وثلاثين: الإمام في التمهيد، وكذلك: ممن ذهب إلى أنها أربع عشرة صفة: البركوي: وحدّها: الجهر والهمس والشدة والبينية والرخاوة والإسعلاء والإستفال والإطباق والإنفتاح والصفير والقلقلة والتكرير والتفشي والإستطالة والغنة، وذلك: بعدم إعتبار البينية صفة.

فالمذاهب في العدد تسعة إختلفوا عليها: وهي: مذهب: أربع وأربعين صفة، ومذهب اثنتين وعشرين صفة، ومذهب ثماني عشرة صفة، ومذهب سبع عشرة صفة، ومذهب ست عشرة صفة، أو

عشرين صفة، أو أحد وعشرين صنفا، ومذهب خمس عشرة صفة، ومذهب أربع وثلاثين صفة، ومذهب أربع عشرة صفة، ومذهب من نقص.

واختلفوا في التحديد: في مذهب ثماني عشرة صفة: على مذهبين، وفي مذهب سبع عشرة صفة على مذهبين أيضا، وفي مذهب ست عشرة صفة على مذهبين، من حيث أحد المذهبين على ست عسرة صفة.

فتلك إثنا عشر مذهبا عددا وتحيدا: ويمكن أن يوجد مذاهب أخرى إذ المجال واسع.

قلت: فمكي عد الصفات أربع وأربعين صفة وحد منها: الزائدة والأصلية والإبدال والعلة والإمالة وما في المعنى مما ليس له علاقة بالعلم، وحد منها الذاتية والعارضية، والواسطي: الإعتلال والمد والزيادة، والشاطبي: المد والإعتلال، والداني: الزوائد والإعتلال والممنوعة من الإدغام في مقاربها لزيادة صوتها تمام العشرين، فأكثر الناس على تحديد الذاتية من الصفات، لا العارضية من غير حد التفخيم والترقيق سوى مكي، فإنه حد التفخيم من غير حده الترقيق، وأرى أن لو حد الترقيق منها بدلا من غيره من ما لا ينبغي حده من الصفات لكان أحسن، وأن لو حد الصفتين الواسطي منها بدلا من غيرهما من ما لا ينبغي حده من الصفات لكان أولى، وكذلك من في معناهما، وأرى ما أرى في ذلك، أنه قد ساعد في الأمر ما في معنى ما سبقنا بك في السابق أول الكتاب كتاب الصفات الذاتية، أن: ولكن لم يراع كثير منهم منهجا معينا في ترتيب الصفات أو تقسيمها... إلخ. وإلا وحتى الإدغام نفسه والإقلاب والإخفاء والمد وما فيه من الإشباع والتوسط والوقف الإشمام والروم، لكان حدهما من الصفات، من أحق الباب، إذ كلها صفة.

25. الإختلاف في مسألة حروف البينية: إختلفوا في البينية فقيل: ثمانية في (لم يرو عنا) وقيل: سبعة في (نولي عمر) وقيل: خمسة في (لن عمر) وقائل بأربعة في (لم نر)، وأرى فيما أرى والله أعلم: أن الإختلاف منشأه الإختبار، ولا أقول فيهم القصور، ولا لكن الإقتصار من البينية أو الرخوة، ومما يؤيد ما قلت أنهم لم يختلفوا بين الصفة والشدة، وإنما اختلافهم بينها وبين الرخوة، إذ كل من زاد أو نقص، فإنما من الرخوة أو إليها لا من الشدة، والبينية أقرب إلى الرخوة من الشدة، فيكون إختلافهم في البينية حسب ما اختلفوا في الرخوة، زيادة أو نقصانا، فمن الإقتصر في البينية زاد من الرخوة، ومن اقتصر في الرخوة، زاد من الرخوة.

أو يكون إعتبارا: فقائل (لم نر) إعتبر بما اعتبر فأخرج ما أخرج، ومن ب(لن عمر) فأخرج وأدخل ما أخرج وما أدخل، وهكذ من ب(نولي عمر) ومن ب(لم يرو عنا). والإخراج والإدخال في البينية وفي الرخوة.

وإذا كانت البينية: أكثر الصفات إختلافا في تحديد حروفها، وإن كان التفشي مختلفا فيه، حتى عدوا له أحد عشر حرفا، فالخلاف فيه لفظي لا معنوي، والتفشي صفة منفردة، والبينية في معنى المتضادة، فاختلفوا في البينية إلى أربعة مذاهب، حول تحديد حروفها، والبينية أقرب إلى الرخوة من الشدة، بل في معناها، والرخوة أصل البينية، فهل من الضروري إسقاط البينية وردها إلى أصلها الرخوة، وصرف الجهد فيها؟ ما قد يمكن بأن يوجد القول به، وعلى القول بالوجود، فيكون الأرخى: (لم نر) ثم الزائد في (لن عمر) ثم ما زاد في (نولي عمر) ثم الذي أوفى في (لم يرو عنا)، والله أعلم.

26. الإختلاف في مسألة حروف القلقلة من حيث العدد: وحروف القلقلة يقال اللقلقة: أضاف بعضهم إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها ولما يعتريها من الإعلال، وذكر سيبويه معها التاء مع أنها مهموسة وذكر لها نفخاً وهو قوى في الاختبار، وذكر المبرد منها الكاف إلا أنه جعلها دون القاف.

ويشترط عند الجمهور في اطلاق اسم القلقلة على ذلك الصوت الزائد كونه قويا جهريا بسبب أنه حاصل بفك المخرج دفعة بعد لصقه لصقا محكما، ولذا خصوا القلقلة بحروف اجتمع فيها الشدة والجهر، فالشدة تحصر صوت الحرف لشدة ضغطه في المخرج، والجهر يمنع جري النفس عند انفتاح المخرج فيلتصق المخرج إلتصاقا محكما، فيقوي الصوت الحادث عند انفتاح المخرج دفعة، وإنما سميت بذلك لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم تخرج الى شبه المتحرك لشدة أمرها من قولهم قلقله إذا حركه وإنما حصل لها ذلك لإتفاق كونها شديدة مجهورة.

فالجهر يمنع النـــفس أن يجري معها والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تجخر الى شبه تحريكها لقصد بيانها إذ لولا ذلك لما تبينت، لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور.

ولم يعد الكاف والتاء المثناة الفوقية من حروف القلقلة مع ان فيهما صوتا زائدا حدث عند انفتاح مخرجيهما لأن ذلك الصوت فيهما يلابس جري نفس اي بسبب ضعف الإعتماد على المخرج فهو صوت همس ضعـيف ولذا عدتا شديدتين مهموستين فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بجري نفس لكان قلقلة ولكان التاء دالا.

واعلم: أن إنتفاء القلقلة إما بإنتفاء صوت انفتاح المخرج بالكلية وإما بانتفاء شدة الصوت وانفتاحه بأن يكون ذلك الصوت مقرونا بنفس جارٍ كما في الكاف والتاء.

27. الإختلاف في مسألة القلقلة في أي حال من حالي الحرف سكونا وتحريكا لزومها: اختلفوا في القلقلة أن في أي حال من حالي الحرف سكونا وتحريكا تلزمه، فذهب قوم إلى أنها لازمة لحروفها في حال سكونها لا تنفك عنها سواء كان السكون وقفا أو وصلا، وسواء كان السكون عارضا أي وقفا دون الوصل مثل (الطارق) أو كان السكون أصليا أي وقفا ووصلا مثل (ولا تشطط) و(يدخلون) ، وآخرون إلى أنها لازمة لحروفها في أي حال من الحالين، حالة السكون وحالة التحريك، فهي مقلقلة وإن لم تظهر القلقلة، كغنة الميم والنون فهما وإن تحركتا فيهن أصل الغنة لأنك إن أغلقت أنفك وقرأت القرآن تجد أثر الميم والنون في الأنف وإن كانا متحركين فأصل الغنة موجود لا الغنة.

فاستدل الأولون بالإمام بيته: وبيّنن مقلقلاً إن سكنا + وأن يكن في الوقف كان أبينا.

فقالوا إن قوله: "إن سكنا"، يدل على أن المقلقل لا يكون إلاّ في الساكن، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ ظاهره يدلّ على أن القلقلة مرتبتان وهما الساكن لغير الوقف والساكن للوقف الذي يكون أبين.

وأجيب عن القول ما (وبيّنا مقلقلا إن سكنا): بأن: "لا يدلّ على منع أصل القلقلة في المتحرّك بل مراده بيّنها وأشبعها في الساكن، وهو كقوله: (وأظهر الغنّة من نون ومن + ميم إذا ما شدِّدا ...): أي مكّن الغنّه وأشبعها عند تشديد الميم والنون، ولا شكّ أنّ ما قاله رحمه الله لا يدلّ على امتناع الغنّة في النون والميم المتحرّكتين أو الساكنتين المظهرتين كما هو معلوم".

وأجيب عنه ثانيا بأنّ "القلقلة ناتجة عن صفتين لازمتين وهما الشدّة والجهر، فالشدّة منعت الصوت من الجريان والجهر منع النفس من الجريان ، فاحبس الصوت والنفس جميعاً ، فاحتاج الحرف إلى نبرة وهي التي تسمّى بالقلقلة حتّى يتمكّن الصوت من الخروج ليكون مسموعاً، فكيف تنشأ صفة عارضة

عن صفتين لازمتين؟ فإن كان الحرف شديداً ومجهوراً حال تحرّكه فما الذي يمنع من وجود أصل القلقلة في المتحرك إذ انّ القلقلة نائشة عن الشدّة والجهر".

قال القيسي مكي: والقلقلة صويت حادث عند خروج حرفها لضغطه فى موضعه ولا يكون إلا عند الوقف ولا يستطاع أن يوقف عليه دونها مع إظهار ذاته وهى مع الروم أشد.

قال الجريسي مكي في نهايته: "والحاصل أنّ القلقلة صفة لازمة لهذه الأحرف الخمسة لكنّها في الموقوف عليه أقوى منها في الساكن الذي لم يوقف عليه وفي المتحرّك قلقلة أيضاً لكنّها أقلّ فيه من الساكن الذي لم يوقف عليه لأنّ تعريف القلقلة باجتماع الشدّة والجهر".

وأجيب عنه ثالثا: بأن " في جميع الكتب القديمة والحديثة نجد أنّ القلقلة منصوصة ضمن الصفات اللازمة كالاستعلاء والرخاوة والجهر وغيرها إذ لو كانت صفة عارضة لوجدناها منصوصة ضمن الصفات العارضة كالتفخيم والترقيق والإدغام والإظهار وغيرها وهي الصفات التي اختلف القراء فيها بخلاف الصفات اللازمة ومن بينها صفة القلقلة لا خلاف فيها بين القراء بل ولا عند أهل اللغة".

.واستدل الآخرون بأن:شبهة عدم وجودها في حالة إدغام {نخلقكم}، دليل على أنها صفة عارضة، إذ كيف تلغي وهي لازمة.

وأجيب عنه بأن: "الطاء تلغى جميع صفاتها في حالة إدغامها الناقص في أحطت ماعدا صفة الإطباق، وليست الصفات عارضة.

28. الإختلاف في مسألة القلقلة محلها: إختلفوا في القلقلة محلها، فذهب متأخرو الأئمة إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين: من أن القلقة تظهر في هذه الحروف بالوقف، وأن أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً. فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وذهب بعضهم إلى أن ليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقوى الشبهة في ذلك كون القلقة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح. واللقلقة شدة الصوت.

والمذهب هو مذهب الجمهور من المتقدمين، والجم الغفير من المتأخرين، قال مكي في الرعاية: " حروف القلقلة: ويقال اللقلقة: وهي خمسة أحرف يجمعها هجاء قولك: جد بطق، وإنما سميت بذلك

لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن، وإرادة إتمام النطق بهن، ذلك الصوت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن.

وقال الإمام في النشر: "وحروف القلقلة ويقال اللقلقة خمس يجمعها قولك: قطب جد ...، وسميت هذه الحروف بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهنّ في الوقف وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهنّ".

وقال شريح: هي متوسطة: كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار، ومتطرفة: كباء لم يتب وجيم لم يخرج ودال لقد وقاف من يشاقق وطاء لا تشطط، فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. وهو عين ما قاله المبرد ونص فيما قلناه.

ومن عبارات المتقدمين: قول سيبويه في الكتاب أن " اعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضغطت في مواضعها فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة ... وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحذق، لا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً"، وقول ابن جني في سره أن: "واعلم أن في الحروف حروفاً مشربة تحفز في الوقف وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، لأنك لا تستطيع الوقف عليها إلا بصوت،وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً".

وهنا يقول واحد: أن: "وقد يكون الخلاف بين القولين محدودا إذا تصورنا أن من ينفي وجود القلقلة في الوصل، فإنه يبني رأيه على ضعف صوت القلقلة حينئذ، والقائلين بوجودها في الوقف والوصل، يقولون: إنها في الوصل أضعف منها في الوقف". قلت: فقد أحسن القول، وأجمل الفصل في القوم خلافهم.

29. الإختلاف في مسألة مراتب القلقلة: إختلفوا في المراتب، فقيل: المراتب: مرتبتان، مرتبة كبرى وهي عند ما يكون الحرف موقوفا عليه، ومرتبة صغرى وهي عند ما يكون الحرف الساكن في وسط الكلمة أو الكلام. واعلموا أن كون المرتبة الكبرى لا واضحة، والصغرى خفية، بل الكبرى أوضح والصغرى واضحة. وقيل: المراتب ثلاث مراتب، مرتبة أكبر وهي المقلقل المشدد الموقوف عليه، ومرتبة

كبرى وصغراها، وهما المرتبتان السابقتان الذكر. وقيل: المراتب ثلاث مراتب، المرتبة الأولى والثانية: هما المرتبتان في القول الأول، والثالثة: في الحرف المتحرك.

فالقول الأول حسن، والثالث أحسن، وفي الثاني: أن المشدد أوله حرف مدغم، ما لا يقلقل، والثاني المقلقل ما لا يختلف عن المخفف في القلقلة، فهو في المرتبة الكبرى، ويمكن أن يوجد نظيره في الصغرى، بأن يقال بمرتبية المشدد غير الموقوف عليه، أو المشدد الموقوف عليه نفسه إذا وصل ولم يوقف، فلا يحسن القول به. وأن يوجد القول: بمرتبية المتحرك ما في القول الثالث، فتكون المراتب خمس، وأرى على القول بالوجود، لو كانت الثالثة المضموم ثم المكسور ثم المفتوح، لكان الأولى، لثقل الضمة وخفة الفتحة.

30. الإختلاف في مسألة كيفية القلقلة: فقد اختلف في كيفية القلقلة، بالنسبة إلى الساكن المقلقل من الحروف، فقيل: أن يمال إلى حركة ما فوقه من الحروف، فيناسبها، ويستوي في ذلك ماكان سكونه موصولا او موقوفا عليه مخففا كان او مشددا، فان كان ماقبله مفتوحا نحو (لِيَقطع) (الحَج) فقلقلته للفتح اقرب، وان كان ماقبله مكسورا نحو (قِبلة) فقلقلته للكسر اقرب، وان كان ماقبله مضموما نحو (مُقتدر) فقلقلته للضم اقرب، وإذا كان ما قبلها ساكن فتتبع ما قبل الساكن والساكن ليس بحاجز، وقيل: أن يمال إلى حركة ما تحته من الحروف، فيجانسها، وذلك في حال الوصل، إن كان الساكن في آخر الكلمة، ووقف عليها، ، وقيل: إلى الفتح مطلقا سواء أكان قبله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما، من دون إلتفات إلى ما فوق الحرف أو ما تحته.

قلت: القولان الأوليان حسنة، لأن في القول الأول: الحرفَ كثيرا ما يتأثر بما فوقه من الحروف، لا سيما إن سكن، لأنه يخفّ، إلا الهمز. وهذا قد سكن، فيحسن القول، وفي الثاني: يتأثر الحرف بما تحته: لا سيما التحت أقوى، إذ يجذب القوي الضعيف، وهذ المقلقل وإن كان قويا فقد ضعف بالإسكان، والتحت ولو جاء ضعيفا، فقد يقوي بالحركة ولو الكسرة، فيحسن من هذ الوجه، وأما القول الأخير ما بالفتح مطلقا فهو المختار، إذ الميل إلى التحريك تخفيف، والفتحة أخف الحركات الثلاث، ويمكن أن يوجد قولا رابعا، بالميل إلى الكسر مطلقا، وذلك نظرا إلى كون الكسرة أقرب الحركات إلى السكون، فيمال بما هو أقرب إلى السكون من الحركات، ولم أجد نصا على ذلك، من القوم، ووجدت أداءً، من بعض القراء عليه، وهو في غاية البعد، ووجود قول بأن تمال الطاء والقاف، إلى الفتح أو الضم، والباء

والجيم والدال إلى الكسر، بل وقد وجد القول، وذلك أن التفخيم والترقيق صفتان استغرقتا الحروف كلها حتى الألف نفسه إذ يتابع، فالطاء والقاف من حروف الإستعلاء وزادت الطاء بالإطباق، فتمال قلقلتهما إلى الضم أو الفتح، لمناسبة الضم الواو المدية ما يشرب بها حروف التفخيم، ومناسبة الفتح الألف، ما تابع لغيره، والحرف حرف تفخيم، ولذ يخشى عليهما من الترقيق ما اذا اميل اهتزازهما الى الكسر ولو كان ما قبلهما كسرا في مثل {إقْرأ، وإطْعام}، والجيم والدال والباء، من حروف الإستفال، فتمال قلقلتهما إلى الكسر، وذلك لمناسبة الكسر الياء المدية ما يشرب بها حروف الترقيق.

وقول بأن القلقلة: لا تمال إلى حركة ما فوق المقلقل أو تحته من ضم أو فتح أو كسر، بل بانفتاح المخرج نتيجة الإضطراب!.

هذا فالحق والحق أقول: أن القلقلة تمال إلى الحركة من غير النظر إلى أي حركة، إذ لا صوت حركة يجمع جميع الحركات.

وقول بأن: "والصواب أن القلقلة اهتزاز حرف القلقلة في مخرجه ساكنا بحيث يسمع له نبرة مميزة، ولا ينبغي للقارئ أن ينحو بها إلى الفتح ولا إلى الكسر ولا إلى غير ذلك، بل يخرجها سهلة رقيقة في المرقق مثل: {قبلكم}، مفخمة مثل {يطبع}.

وأجيب عن القول بأن: الأقدمين من القوم، كلامهم يدل على أن القلقلة تمال قريبة من الحركة، فمن ذلك: ما في أبي شامة إبرازه: "أن قال الشيخ أبو عمرو: سميت بذلك إما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذ من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة وإما لأن صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحريك يشبه أمرها من قولهم قلقلة إذا حركه وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس أن يجرى معها والشدة تمنع أن يجرى صوتها فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع جرى النفس معها وامتناع جرى صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها ، فلذلك يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى تكاد تخرج إلى شبه تحركها لقصر بيانها إذ لولا ذلك لم يتبين لأنه إذا امتنع النفس والصوت تعدر بيانها ما لم يتكلف بإظهار أمرها على الوجه المذكور".

وفي الإبراز نفسه: أن: "وقال أبو مريم الشيرازي وهى حروف مشربة من مخارجها إلا أنها لا تضغط ضغط الحروف المطبقة غير أنها قريبة منها، فإن فيها أصواتا كالحركات تتقلقل عند خروجها، أى تضطرب".

وأجيب عن القول الذي بأن الإمالة قريبة إلى الحركة، ما هو في الحقيقة، إلا روم أو اختلاس" أجيب بأن: "الحروف لا يمكن النطق بها ساكنة فيأتون بصوت زائد ليتمكنوا بالنطق بالأحرف".

قال الإمام في التمهيد: "وقيل أصل هذه الصفة القاف لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكنا لشدة استعلائه، وأشبهه فى ذلك أخواته"، وقال النويرى المالكى"... وأصلها القاف فلهذا كانت القلقلة فيها أبين وكانت لا يمكن أن يؤتى به ساكنا إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه، وقال ابن الناظم فى شرح الطيبة: "... سميت بذلك لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فتحتاج إلى إظهار صوت شبه النبرة حال سكونها وإلى إتمام النطق بها فذلك الصوت فى سكونها أبين منه من حركتها....".

31. الإختلاف في مسألة صفتي الإذلاق والإصمات: اختلفوا في الصفتين فذهب قوم إلى أنهما ليسا من العلم على شيء، وقوم على أن الإصمات ليست في العلم بشيء، وقوم آخرون ذهبوا في أن الصفتين، من الصفات المعتبرة في العلم، قال واحد: "ولا يخفى على الدارس أن صفتي الذلاقة والإصمات ليستا من الصفات الذاتية التي لها دلالة صوتية، وإنما هما من الصفات الإضافية التي تتعلق بنسبة الحروف إلى مخرجها أو وظيفتها الصرفية، فمن ثم لم يذكرهما بعض علماء التجويد المتقدمين وكثير من دارسي الأصوات المحدثين، فالداني لم يذكرهما مع صفات الحروف في كتابه (التحديد)، متابعا في ذلك سيبويه، ويبدوا أن المتأخرين من علماء التجويد ذكروهما متأثرين بمكي الذي أوردهما في كتابه (الرعاية)، لكن من المتأخرين من لم يذكرهما، كما فعل المرعشي، في كتابه (جهد المقل)، وقال في شرحه: "ومجموع ما ذكرته ثماني عشرة صفة، وتركت مما ذكره ابن الجري في نظمه الذلاقة".

وقال: "ولا يخفى على دارس التجويد أيضا أن الذلاقة والإصمات ليستا مثل بقية الصفات المتضادة التي مرت في قدرتها على التمييز بين الأصوات، مثل الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والإنفتاح، ومن ثم فإن من أهملهما من علماء التجويد ودارسي الأصوات لم يكون بعيدين عن نهج الصواب، على الرغم من حرص كثير من المؤلفين في علم التجويد من المحدثين على ذكرهما".

وقال الشيخ: "واعلم أن هاتين الصفتين لا دخل لهما في تجويد الحروف، فكان الأولى عدم عدهما من الصفات، لأن الكلام في الصفات إنما يعني الصفات التي يطلب من القاري مراعاتها عند النطق بالحروف، لما يترتب على مراعاتها من تحقيق التلاوة وجودة الأداء، وموراعاة هاتين الصفتين لا يترتب عليه شيء من ذلك، ومن أجل هذا أهمل ذكرهما كثير من المحققين، منهم الإمام الولي الشاطبي رضي الله عنه.

قلت: وتفسير الذلاقة بما في معنى قول ابن جني أو القاضي: أحد التفسيرين لصفة الإذلاق، وهو تكرار لما في الألقاب فصلها، إذ لقبت بالذلقية، لخروجها من ذلق اللسان أو الشفة، فأين الفرق حينئذ بين الصفة واللقب؟!.

وقال غير واحد من التأخرين في الصفتين ممن في معنى العميد صاحبه بسة العلامة، والعلامة فتح محمد في تسهيله القواعد، ما في معنى، وما هذا نص العميد: "والإذلاق من الذلق، وهو لغة: الطرف. واصطلاحا: خفة الحرف عند النطق به لخروجه من طرف اللسان، أو من إحدى الشفتين، أو منهما معا، وحروفه ستة مجموعة فى" فر من لب" وتسمى مذلقة: أى متطرفة لخروج بعضها من طرف اللسان، وبعضها من بطن الشفة السفلى، وبعضها من الشفتين معا. وفي الإصمات: "والإصمات لغة: المنع. واصطلاحا: ثقل الحرف عند النطق به لخروجه بعيدا عن طرف اللسان والشفتين، ويلاحظ أن هذا التعريف لا ينطبق على الواو التى تخرج من الشفتين، ومع ذلك فإنها توصف بالإصمات إلا أن تحمل هذه الواو على مثيلتها الجوفية، أو يعلل إصماتها بخروجها من الشفتين مع انفتاح أو انضمام دون غيرها من الحروف الشفوية، وفى ذلك بعض الثقل الذى من أجله وصفت بالإصمات، وحروف الإصمات ثلاثة وعشرون، وهى الباقية من أحرف الهجاء بعد حروف الإذلاق، وتسمى مصمتة لثقل النطق بها بسبب خروجها من غير طرف اللسان والشفتين.

فالفرق بين الإذلاق والإصمات قائم على خفة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين، وثقل النطق به لخروجه بعيدا عن ذلك، فما خف نطقه مذلق، وما ثقل مصمت.

وقال عطية: في هما، ففي الذلاقة"واصطلاحًا: خِفَّة الحرف وسرعة النطق به؛ لخروجه من ذَلَقِ اللسان أي طرفه أو من طرف إحدى الشَّفتين أو منهما معًا.

وحروفُهُ: ستة جمعها ابن الجزري في قوله: فِرَّمِنْ لُبٍّ، وهي: الفاء، والراء، والميم، والنون، واللام، والباء، وسمِّيت مذلقة؛ لخروج بعضها من ذلق اللسان وهي: الراء، والنون، واللام، وبعضها من ذلق الشَّفَة وهي: الباء، والفاء، والميم. وفي الإصمات: "واصطلاحًا: ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به؛ لخروجه بعيدًا عن ذَلَقَ اللسان والشَّفَة، وهذا التعريف يتعارض مع الواو؛ لخروجها من الشفتين ولكنها وصفت بالإصمات؛ لأن فيها بعض الثقل حيث تخرج من الشفتين مع انفراج بينهما بعكس الفاء والباء والميم فهي أخف الحروف وأسهلها. وحروفُ الإصماتِ: خمسة وعشرون حرفًا الباقية من حروف الهجاء بعد

حروف الإذلاق وهي: الهمزة، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والخاء، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والعين، والغين، والقاف، والكاف، والهاء، والواو، والياء، والألف، والواو المدية، والياء المدية.

وقيل: سميت هذه الحروف مُصْمَتة؛ لأنها ممنوعة من الانفراد أصولا في الكلمات الرباعية والخماسية بمعنى أن كل كلمة على أربعة أحرف أو خمسة أصولا لا بد أن يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة، ولذلك قالوا: إن "عسجد" - اسم للذهب - أعجمي لكونه رباعيًّا وليس فيه حرف من الحروف المذلقة.

وقال فريال في الذلاقة: "واصطلاحا: خفة الحرف عند النطق لخروجه من طرف اللسان أو الشفتين بخفة وسهولة. وحروفه: ستة مجموعة في قولك (فرمن لب). وفي الإصمات: "واصطلاحا: خروج الحرف بكلفة وصعوبة. وقيل أيضا: منع انفراد حروف الإصمات ببناء أصول الكلمات العربية الرباعية أو الخماسية لثقلها على اللسان وإلا كانت غير عربية ككلمتي (مسجد) و (أستاذ). [و]حروفه: باقي حروف الهجاء المتبقية بعد استبعاد حروف الاذلاق الستة".

وقال في البرهان في الذلاقة: "واصطلاحا: سرعة النطق بالحرف لخروجه من طرف اللسان كاللام والراء والنون، وبعضها من الشفتين، كالفاء والباء والميم، ويجمع هذه الحروف قوله (فر من لب، والباقي لضده وهو الإصمات.

قال مكي: "والألف خارجة من المذلقة والمصمتة، لأنها هواء لا مستقر لها في المخرج".

قلت: وكثير من القوم أغفل عن الألف عدها من المصمتة، ولعله أقصر عن الرعاية اطلاعها، وعن ما في معنى الرعاية. وقلت: ويبدو أن منشأ الخلاف: يرجع إلى اختلافهم في تعريف الصفتين، لا غير.

32. الإختلاف في مسألة حروف اللين: إختلفوا في حروف اللين: فقيل: حروفه إثنان وهما الواو والياء الساكنتان عن فتح، وقيل: ثلاثة وهي: الواو والياء الساكن كل منهما المفتوح ما قبله، والألف، إذ الألف لا يكون إلا ساكنا ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا، وقيل: إنما لم يذكر هنا لطغيان صفة المد فيه على صفة اللين.

33. الإختلاف في مسألة حروف الإنحراف: فقد اختلف في الإنحراف حروفه، حيث الجمهور إلى أنها اللام والراء ما الصحيح، وذهب البصريون إلى أنها اللام فقط، ومن يرجح المذهب.

34. الإختلاف في مسألة المتفشية: واما المتفشية او المخالطة لأنها تخالط ما يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد، وذلك أن الشين تتفشى في الفم حتى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تتفشى حتى تتصل بمخرج اللام، وفي الفاء ايضا تفش لأن مخرجها يستطيل عائدا حتى تتصل بمخرج الثاء، وفي الثاء ايضا تفش، وقيل إن في الياء تفشيا والواو كذلك وفي الميم والراء والصاد والسين، فتفشي الميم بالغنة والشين والثاء بالإنتشار والفاء بالتأفف والراء بالتكرار والصاد والسين والزاي بالصفير، والضاد بالإستطالة، ومن جعل الميم حرف تفش بالغنة يلزمه النون لأنه حرف أغن.

قلت: والخلاف عندي أنه لفظي، وليس بمعنوي.

35. الإختلاف في مسألة الصفات الذاتية مراتبها: إختلفوا في ترتيب الصفات الذاتية على مراتب القوة، ما ينشأ من ذلك إختلافهم في ترتيبها على مراتب الضعف، وإختلافهم في ترتيب الحروف على مراتب القوة والضعف: فمنهم من اعتبر الجهر أقوى الصفات ثم الشدة، وهو أكثرهم، ومن اعتبر الشدة ثم الجهر، ومن اعتبر الإستعلاء أقوى من الإطباق، ومن ذهب إلى أن الإطباق أقوى من الإستعلاء، ومن يرى أن القلقلة أقوى من الإنحراف والتكرير، ومن ذهب إلى أن الإنحراف والتكرير أقوى من القلقلة، فلأبي الحسن يوسف المسعود فوفورى جلّواْ: في ذلك ميزان وبرهان، وكل منهما سلطان وعوان، وذكر هناك أدلةً ذات حججٍ، قامت بها وبحكمةٍ ومنهج، فاطلبوهما.

باب صفات الحروف العارضة

36. الإختلاف في مسألة التفخيم: إختلفوا في التفخيم حروفه ما الصفة لازمة لها في أي حال من الأحوال على مذهبين: فذهب مكي في الرعاية إلى أن الحروف حروف الإطباق لا غير، وذهب محمد المتولي والمرعشي والإمام والحلبي والملا علي القاري والنحراوي وابن الطحان الأندلسي والجريسي، بل أكثرهم إلى أنها حروف الإستعلاء السبعة، قال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:–

نصواْ بأن حرف الإســــتعلاء + مفخم بدون ما استـثــناء.

لكن وجـــــدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علــــينا قد اخذ.

فما جواب هـذه الـــــمسألة + عندكم فـــتوضحـوه بالتي.

يهـدي الســـــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يــنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كـان منها مطبقا.

والأول الصواب عـــنـــد العلما + ولكن الإطــباق كان أفخما.

37. الإختلاف في مسألة حروف الإستعلاء مراتبها: قال المرعشي: وحروف الإستعلاء عند ابن الطحان الأندلسي ثلاثة أضرب في مقدار التفخيم الأول ما تمكن أي قوي فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا والثاني ما كان دون ذلك وهو المضموم والثالث ما كان دون المضموم وهو المكسور. وقد ذكره الإمام في التمهيد.

وقال: أعني المرعشي: وعند ابن الجزري على خمسة أضرب ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف وهذان مندرجان تحت أول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورًا. وإنما كان المفتوح الذى بعده ألف أقوى المراتب لأن وجود الفتحة وإشباعها بالحرف المجانس لها وهو الألف يجعلان الفم يمتلئ بصدى الحرف عند النطق به أكثر من غيره فى المراتب التالية. وكان المفتوح الذى ليس بعده ألف فى المرتبة الثانية لأن الفتح يملأ الفم بصدى الحرف عند النطق به أكثر من غيره فى المراتب التالية، لكنه أقل من المرتبة السابقة لانعدام الألف التى تزيد من ظهور تفخيم الحرف وامتلاء الفم بصداه. وكان المضموم فى المرتبة الثالثة لأن الضم يقتضى تجويف الفم وامتلائه بصدى الحرف عنه فى المرتبة، ولكنه أقل من المرتبتين الأوليين لانعدام الفتحة والألف عند النطق به وهو ما لا يوجد فى غيره من

الساكن والمكسور المتأخرين فيه، وهما الأمران اللذان يقتضى اجتماعهما أو وجود أحدهما انطلاق الصوت بالحرف عند النطق به حتى يمتلئ الفم بصداه أكثر من المضموم لخفة الفتحة والألف التى تجانسها فى النطق بالنسبة إلى الضمة. وكان الساكن فى المرتبة الرابعة لأنه أقوى من المكسور وأضعف من المفتوح والمضموم نظرا إلى استقرار الحرف عند النطق به ساكنا فى مخرجه استقرارا تاما أكثر من المكسور الذى هو أضعف منه ومن المفتوح والمضموم أيضا اللذين هما أقوى منه إلا أن النطق بهما له صوت يملأ صداه الفم أكثر من الساكن. وكان المكسور فى المرتبة الأخيرة لضعف الحرف المكسور إلى حالة لا تؤدى إلى امتلاء الفم بصداه كالمفتوح والمضموم، ولا إلى استقرار تام فى مخرجه كالساكن.

وقال المتولي في سؤال أنشئه بنفسه وأجاب عنه بقوله:

نصواْ بأن حرف الإســــتعلاء + مفخم بدون ما استثـــناء.

لكن وجــــدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علـــينا قد اخذ.

فما جواب هـذه الـــــمسألة + عندكم فـــتوضحـوه بالتي.

يهـدي الســــلام أولا إليكم + وبعد فالــجواب درّا يـنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطـلقا + وقيل بل ما كان منها مطبقا.

والأول الصواب عـنـد العلما + ولكن الإطـباق كان أفخما.

ثم المفــخمات عنـــهم آتـيه + على مــــراتب ثلاث وهيه.

مفتوحها مضمومها مكـــسورها + وتـــابع ما قبله ســاكنها.

فما أتى من قــــبله من حركه + فافرضه مشكلا بتلك الحركه.

وخاء إخراج بـــــتفخيم أتت + من أجل راء بعدها إذ فخمت.

وقــيل بل مفتوحها مع الألف + وبعده المفتوح من دون ألف.

مضمومها ســـاكنها مكسورها + فهذه خمس أتـــاك ذكرها.

فهي وإن تكن بــــأدنى منزله + فخيمة قطعا مـــن المستفله.

فلا يـــــقال إنهـــا رقـــيقه + كضدها تـلك هي الحقيقه.

فلا تكن مستشكلا لـــــقولهم + فخيمة في كل حال إذ علم.

والإختـــــــبار شـــاهد لقولنا + فكن بـــصيرا بـالعلوم متقنا.

ثم الــجواب شافيا ويـــــــختم + بــاسم السلام دائما عليكم.

وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم الذي من دون الألف ثم المضموم والساكن الذي عن فتح أو ضم، ثم الذي عن كسر ثم المكسور. وقيل: المفتوح الذي على الألف ثم المفتوح الذي من غير الألف ثم المضموم ثم الساكن عن فتح ثم ما عن ضم ثم ما عن كسر، ثم المكسور.

وعند أبي الحسن فوفورى جلّوا: على تسع مراتب: وهي: ما كان مفتوحا بعده ألف ثم ما كان مفتوحا من غير ألف ثم ما كان مضموما من دون واو ثم ما كان مضموما بعده واو ثم ما كان ساكنا عن فتحة ثم ما كان عن ضمة ثم ما كان عن كسرة ثم ما كان مكسورا من دون ياء ثم ما كان مكسورا بعده ياء.

وذلك: أن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة).

38. الإختلاف في مسألة الإستعلاء حروفه، تحديد مرتبتها العامة، وفيما أعلم، والله تعالى أعلم: أنه لم يتعرض لذكر المسألة، غير بسّة المصري، وأبي الحسن يوسف المسعود فوفورى جلّوا.

فذهب المصري إلى أن الحروف السبعة على مرتبتها الحروفية، ثم هي على المرتبة، كل حرف منها على مرتبة نفسه. وهذا نصه، ومن خطه أنقل: "وإذا أردنا تحديد مرتبته العامة بحثنا عنها فى مراتب الحرف نفسه، ومراتب الحروف الأخرى على أساس أن تبدأ بالطاء المفتوحة التى بعدها ألف، ثم المفتوحة التى ليس بعدها ألف، وهكذا حتى نصل إلى الطاء المكسورة التى هى فى المرتبة الخامسة. ثم تليها طبقا لمراتب الحروف الضاد المفتوحة التى بعدها ألف فتكون فى المرتبة السادسة، وهكذا حتى نصل إلى الضاد المكسورة فتكون فى المرتبة العاشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الصاد فتكون فى المرتبة الحادية عشرة، وهكذا حتى نصل إلى الصاد المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة عشرة. ثم تليها المرتبة الأولى من الظاء فتكون فى المرتبة السادسة عشرة، وهكذا حتى نصل إلى الظاء المكسورة فنجدها فى المرتبة العشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من القاف فتكون فى المرتبة الحادية والعشرين. وهكذا حتى نصل إلى القاف المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة والعشرين. ثم تليها المرتبة الأولى من الغين فتكون فى المرتبة السادسة والعشرين.

وهكذا حتى نصل إلى الغين المكسورة فنجدها فى المرتبة الثلاثين. ثم تليها المرتبة الأولى من الخاء فتكون فى المرتبة الحادية والثلاثين، وهكذا حتى نصل إلى الخاء المكسورة فنجدها فى المرتبة الخامسة والثلاثين وهى أدنى المراتب كما تقدم، أى أن المرتبة الأولى من كل حرف من هذه الحروف بعد الطاء تقع فى المرتبة التالية للمرتبة الأخيرة من الحرف السابق عليه، وهكذا".

وذهب المسعود فوفورى إلى أن الحروف السبعة المستعلية: على مرتبتها الذاتية، تترتب على مراتب حركاتها، وعلى مراتب ما جانس تلك الحركة، لأن (الحرف يزيد أو ينقص قوة أو ضعفا: بقدر ما فيه من الصفات وبقدر حركته، وبقدر ما جانس تلك الحركة)، فإذا تقدم الحرف بذاته إلى مرتبة من أجل صفاته وإلى مرتبة بحركته، أو وبما جانس تلك الحركة، فلا يتقدم إلى ثانيتها بحركة أخرى أو وبما جانس تلك الحركة، حتى يتقدم ثانيه إلى المرتبة بصفاته، وبحركته أو وبما جانس تلك الحركة، ثم ثالثهما إليها بذلك، ثم الرابع وهكذا إلى السابع، ثم يتحول الحروف على الترتيب إلى المرتبة الثانية بذلك، ثم إلى الرابعة بذلك، وهكذا إلى انقراض المراتب.

وذهب آخر إلى مذهب حسن المجيء به وهو: أن حروف الإطباق مفخمة في مرتبة الكسر، وباقي المستعلي مرقق في المرتبة، فالكسرة تؤثر في الحروف المطبقة ولكن ليست كتأثير المستعلية، والمستعلية ليست كالمرققة، فلا مدخل للمطبق في التفخيم النسبي أبدا، بل هو مفخم دائما حسب مراتب التفخيم، وقال: (مكسوره رقق سوى ما أطبقا)، فقيل ليس المراد من الأمر بالترقيق الترقيق الحقيق الذي في حروف الإستعلاء، وإنما هو تفخيم بالنسبة لحروف الإستفال، وسموه بالتفخيم النسبي، إذ لا يرقق المستعلي مطلقا، واستثنوا من التفخيم النسبي الخاء الساكن الواقع بعد كسر وقبل الراء المفخم فلتفخيم الراء يفخم الخاء تفخيما قويا ليحصل التناسب بينهما وذلك في {إخراج}، وما في الباب، وذلك عند من ألحق الساكن الذي بعد الكسر بالمكسور.

39. الإختلاف في مسأله الألف المرقق التابعِ للحرف المفخم، اختلفواْ في الألف: فذهب الإمام بصراحة النص في التمهيد إلى ترقيق الألف مطلقا، تبعا لابن الجندي شيخه، وعدم تفخيمها بعد حروف الإستعلاء، متابعا في ذلك الجعبري، وليس الجعبري بأول ذاهب في ذلك، وإن كان أول من صرَّح به، إذ قد ذكر مكي في الرعاية قبله ما يقتضي ذلك، وهو أن: "فيجب على القارئ أن يعرف أحوالها وصفاتها، وأن يلفظ بها حيث وقعت غير مفخمة ولا ممالة ..."، ما أرجح من أن الإمام تراجع عن ذلك

في النشر كتابه، بدلالة الإشارة، فذهب الإمام وأبو حيان وبن بصخان بل الجمهور، إلى أن الألف تابع للمفخم في تفخيمه، وهو الصواب، إذ الألف لازم السكون ولازم التباعة، ولا يتبع إلا ما كان حركته من الألف، وهي الفتحة، فتوجد الألف بوجود الفتحة، وتعدم بعدمها، فالألف تابع، والتابع يعطى له حكم المتبوع، ولكن التفخيم من غير المبالغة.

قال الإمام في التمهيد: "واحذر إذا فخمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها، فإنه خطأ لا يجوز، وكثيرا ما يقع القراء في مثل هذا، ويظنون أنهم قد أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء متصدرون في زماننا، يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن تلفظ بهذه كما تلفظ بها إذا قلت: ها، يا، قال الجعبري: وإياك واستصحاب تفخيم لفظها + إلى الألفات التاليات فتعثرا.

وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: وتفخيم الألف بعد حرف الإستعلاء خطأ، وذلك نحو: {خآئفين}، وغآئبين}، .. ونحو ذلك".

وقال بعد ذلك في النشر: "وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدمها، فإنها تتبعه ترقيقا وتفخيما، وما وقع في بعض كلام أئمتنا من إطلاق ترقيقها، فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن صيروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه، وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد، وقد رد عليه الأئمة المحققون من معاصريه، ورأيت تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بصخان سماه: التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره، قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه، أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف. ثم قال: والدليل على جهله أنه يدعي أن الألف في قراءة ورش {طال} و{فصال} وما أشبههما مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلظين، والدليل على غلظ طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف {قال}، وألف {وحال} حالة التجويد، والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

قلت: وقد أحسن قائل في مذهب الجعبري: أن "وللدارس أن يأخذ من مذهب الجعبري في إنكاره تفخيم الألف ومذهب من تابعه فائدة تطبيقية، وهي أن على القارئ عدم المبالغة في تفخيم الألف بعد الحروف المستعلية، على نحو ما يفعله بعض القراء في زماننا، حتى يصل به الحال إلى حد تدوير الشفتين

عند تفخيم الألف، وذلك يخرجها إلى تفخيم الأعاجم الذي حذر منه جميع أهل الأداء. فالقاعدة في نطق الألف هي أنها تتبع ما قبلها في الترقيق والتفخيم، .... وإذا بالغ القارئ في تفخيمها استدارت الشفتان قليلا وصارت أقرب إلى الضمة وواو المد وهو غير مرضي، وقد يكون من اللحن الخفي الذي يجب على القارئ التنبه له والحرص على اجتنابه.

40. الإختلاف في مسألة الغنة ترقيقا وتفخيما وتجريدا: اعلم أن القوم اختلفوا حول الغنة تفخيما وترقيقا، وتجريدا من الصفتين، فذهب جمهور المعاصرين ومن في معناهم، إلى أن الغنة تتبع ما بعدها من حيث التفخيم والترقيق، فإن كان الحرف الذي بعدها مفخما تكون الغنة مفخمة، وإن كان الحرف الذى بعدها مرققا، تكون الغنة مرققة، وقالواْ: "السبب أننا حين نأتى بغنة الإخفاء، نضع اللسان فى مخرج الحرف الذى يلى النون الساكنة ولا ننطق بالنون الساكنة بل نأتى فقط بالجزء الخيشومي ألا وهو الغنة، وبالتالى تتأثر الغنة بالحرف الذي يليها تفخيما وترقيقا".

وذهب آخرون: إلى أنها ترقق مطلقا، وهم في مذهبهم، أو على الأصل، وذهب آخر إلى أنها لا توصف بتفخيم ولا بترقيق، وهذا قد يرفضه الذوق السليم، والإختبار الصادق، وهو في غاية البعد من القبول والرضى، أو يريدون به بين بين؟، ما لو كان ذلك، لصار أقرب، وليس من إلى أنها تفخم مطلقا، ولعل أن الأصل في الحروف بين الصفتين الترقيق، وممكن في ذلك وجوده، ولكل من أصحاب المذاهب أدلة، منها ما تقوم به الحجة، ومنها ما لا تقوم به.

قلت: فالغنة صفة من الصفات اللازمة الأصلية للحروف الهجائية، وحروفها حرفان وهما: النون والميم، والنون أغن وآصل، فهي لازمة لذاتي الحرفين لا تنفك عنهما، كانا محركين أو ساكنين، ولو نُوِّنت النون تنوينا، أو مدغمينِ ما النون حالة إدغامها بغنة، أو إخفائها، أو شدد النون أو الميم، وما الميم في مثلها، أو أخفيت عند الباء، بل ولو مظهرين.

وهذه الصفة لها مخرج بخلاف سائر الصفات، فليس من الصفات صفة لها مخرج غير الغنة، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي الساكن المخفي ازيد من الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم اوفى من الساكن المخفي.

ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفا من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة، وذلك أن النون، في جميع أحوالها، سوى القلب، إما أن تبقى موصوفا مع

صفتها أصلا، وهو الإظهار، أو إما أن تعدم موصوفا مع صفتها، وذلك واضح أي الإدغام المحض، أو إما أن تعدم موصوفا مع بقاء صفتها وذلك واضح أيضا وهو الإدغام الناقص، أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء، وأما القلب: فقد تحول الموصوف والصفة، إلى موصوفا آخر وصفة أخرى، فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة، فلا فرق حينئذ عندهم بين النون الساكنة المخفاة وبين الغنة، إذ هما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا.

والنون الساكنة المخفاة: من الحروف المتفرعة وإنما تذكر مع حروف الغنة التي من الحروف الأصلية، لأن مخرجها زائد على ما مرّ من مخارج الحروف الأصلية بخلاف سائر الحروف المتفرعة، فإن مخارجها ليست زائدة على مخارج الحروف الأصلية.

ثم إذا كان في الوجود ممكنا أن يكون الحرف في حكم حرف آخر، كان الحرف الآخر بعد الحرف المحكوم عليه، فمن أحسن الباب أن يكون المحكوم عليه من الحروف المتفرعة، إذ هي الأولى بالباب من الحروف الأصلية، وإلا فالحروف الأصلية بين مفخم ومرقق، ويجذب المفخم المرقق، ويجب التحفظ والإعتناء من ذلك.

هذا: ثم والقائلون بتفخيم الغنة، ومن بترقيقها، ومن بتجريدها، لا يريدون بالغنة الصفة وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقاموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك دلالة إشارية، إلا من شذ منهم فلم يفهم المسألة بالدقة، وموجود هو، ولو أطلق بعضهم الغنة فإنما يحتمل قوله على النون المخفاة غنتها، وذلك لما قدمته لك.

والحروف التي تخفى النون الساكنة عندها خمسة عشر حرفا، وهي: (القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء)، والمفخة عند القوم خمسة وهي: (القاف والضاد والطاء والصاد والظاء)، فهي المطبقة والقاف، أو المستعلية، الموجودة في حروف الإخفاء، الخمسة عشر، وباقي المستعلي الغين والخاء، وهما من حروف الإظهار للنون الساكنة، فلا كلام فيها.

أدلة المانعين للتفخيم: منها أنه:-

1. ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين ولا المتأخرين إلا الشيخ عثمان في سلسبيله الشافي ومن قلده من بعدهم، وليس لهم حجة إلا بيته المشهور: وفَخِّمِ الغُنَّة إِنْ تَلاها + حُرُوفُ الإِستِعلاءِ لا سِواها. ولا يرونه إلا اجتهادا منه، ورحمه الله، فلم يسبقه إليه أحد لا مقرئ ولا لغوي.

وأجيب عن قولهم: (ليس لتفخيم الغنة ذكر عند المتقدمين): بكلام قد ينزل محل الدليل على وجود المسألة عند المتقدمين من أهل العلم: بأن "هناك مسألة تسمى الأحرف الفرعية، وقد عرفوها، بأنها التي (تتردد بين حرفين [أ]وتخرج من مخرجين)، ثم إنهم ذكروا من هذه الأحرف الفرعية – حرف النون المخفاة – بأن النون المخفاة تخرج من مخرجين، فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد.

قلت: ومن قال بأن الحروف الفرعية: "تخرج من مخرجين أو بينهما، أو تتردد بين حرفين، أو بين صفتين" وأقول: ولو زيد بـ(أو بين حرف وصفة)، لإستغرق ما في المسألة، ولإنقضى ما هم فيه من الإختلاف الشديد.

ورُد الجواب: عن محل الشاهد الذي هو: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، بـ"ليس معنى ما ذكر العلماء أنها تخرج ما بين حرفين - أي ما يليها أو ما قبلها -، فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين أي من مخرج النون الذي هو – طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم".

وأعترض على مردود الجواب: ما محل شاهده: (أي ما يليها أو ما قبلها)، بأن إذا كان المراد بـ(ما يلي أو ما قبل) من حيث التركيب، فسأجيء عليه: وإلا فقد ذكروا الحروف الفرعية، فذكروا منها: (الكاف والجيم والطاء والضاد والصاد والظاء والباء والشين والسين والقاف)، فهذي عشرة أحرف، كلها حروف اللسان إلا الباء فإنه حرف الشفتين.

فالكاف بين الجيم والكاف، والجيم بين الكاف والجيم، والجيم بين الشين والجيم، والطاء بين التاء والطاء، والضاد الضعيفة بين حروف اللسان الخارجة منها والضاد، والصاد بين السين والصاد، والظاء بين الثاء والظاء، والباء بين الفاء والباء، والشين بين الجيم والشين، والجيم بين الشين والجيم، والسين بين الزاي

والسين، والجيم بين الزاي والجيم، والقاف بين الكاف والقاف، فهذي حروف فرعية: وكلها تخرج من مخرجين أو بينهما وتتردد بين حرفين، ومنها ما يخرج بينه وما يليه من الحروف، وما يخرج بينه وما قبله منها، فبطل الرد بهذا من حيث المخارج، إذا كان المراد هو الحيثية.

وأما من حيث التركيب: فإن خروج الحرف الفرعي من مخرجين أو بينهما وتردده بين حرفين، بينه و(ما يليه أو ما قبله)، من الحروف، فيبطل الرد من الحيثة إذا كان المراد هو الحيثية، ولا بد من ذلك!، يبطل بـ (الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم)، فهذا (ما قبله)، فالألف بين صفة ما قبله يوصف بها والألف، وثبوت هذا يلزم ثبوت خروج الحرف بينه وما يليه من الحروف صفته يوصف بها على التسليم.

وأعترض عليه أيضا: أعني المردود: ما (فالمعروف أن النون المشددة والمخفاة تخرج من مخرجين — أي من مخرج النون الذي هو: طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الأسنان العليا، والغنة المركبة في جسمها تخرج من الخيشوم)، أعترض عليه بأن: خروج النون هنا من المخرجين بمنزلة خروج حرف آخر من مخرج واحد، – من حيث الأصلية والفرعية –، فلا يعتبر بخروجها منهما فرعيتها، إذ كلا المخرجين، لا بد له من عمل في حرفه، في أي حال ما يحاوله الحرف، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر–، نظرا للأغلب، وذلك غير مشكل، وأيضا الخيشوم ليس مخرجا لحرف آخر، أو مخرج صفة لحرف آخر دون النون، فصفة الغنة صفة من صفات النون، ومثله وقع في – الياء والواو–، ما لا قائلَ بأنهما من الحروف الفرعية، فالواو المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يعملا الشفتان معا شيئا من انفتاحهما، والمراد من الإنفتاح في الواو انفتاحهما قليلا، والياء المدية ولو كانت من الجوف فلا بد من أن يتحرك بها وسط اللسان شيئا، فلا بد من عمل اللسان والشفتين معا في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذ للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، – وإنما تخصيص القوم بمخرج دون آخر –، نظرا للإغلب، وذلك ليس مشكلا، فالحق الذي لا معدل عنه أن يقال: (أن النون الساكنة المخفاة تخرج بين صفة ما بعدها يوصف بها والنون).

ثم: وأعترض على الجواب نفسه: بأن :النون الساكنة المخفاة — لا تتردد بين حرفين –، وإنما تتردد بين صفة ما بعدها، وهي التفخيم، والغنة التي بمنزلتها، فالتفخيم صفة، والغنة حرف على الباب، فهي هنا – تتردد بين حرف وصفة –، وقولهم: (وتخرج من مخرجين)، فقد تخرج الساكنة المخفاة من مخرجين: ولكن من حيث بين صفة ما قبله يوصف بها وهو حرف الإستعلاء، والنون الساكنة المخفاة ما الغنة،

والمراد بذلك الإشراب، وإلا فليس للتفخيم مخرج يخرج منه، وأما من حيث ما قالوا: (فإذا كانت النون المخفاة عند حرف الصاد مثلا، فإن غنتها تكون مترددة بين مخرج النون ومخرج الصاد، وبين صوتين أي صوت النون الذي هو الغنة وصوت الصاد)، فغير مقبول وفي النظر مرفوض، إذ بذلك تتعدد النون المخفاة بتعدد الإستعلاء حروفه الخمسة، وكفى بذلك شاهدا أنهم يقولون باشراب الغنة التفخيم، لا الحرف. قلت: ولو أن القوم أجابوا بـ(أو تتردد بين حرف وصفة)، لكان هو الصواب.

وأجيب عن القول ثانيا: بأن: "ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره، إذ التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القراءة".

ورد الجواب: بأن " لا اختلاف في أن التلقي والمشافهة هو الأصل في أخذ القرآن، ولكن ألّفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى، وذكروا فيها كل ما سمعتهم من مشايخكم، بل وحتى ما شذ، وما ذلك إلا لحفظ العلم، بل وتجد أنهم ذكروا ما لا يؤخذ إلا مشافهة، كالروم والإشمام والصاد المشممة زايا، وغير ذلك، فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا.

قلت: وأعترض على مردود الجواب: ما (ولكن ألفت في ذلك أيضا كتبا لا تعد ولا تحصى ..... فكيف أغفلوا عن ذكر شيء كهذا)، بأن التأليف في العلم ما لا يعد ولا يحصى، لا يوجب ذكر كل العلم، فقد تقصر عن شيء، مع كثرتها، ويلحق أصحابها قصورٌ أو اقتصارٌ، وعلى الرغم من أنها مع كثرتها ما لا تعد ولا تحصى، توجب ذكر العلم كله، فليس كل الناس يجدها، إذ قد يجد هذا، غير ما وجد ذاك، بل؛ وما لا يعد ولا يحصى، لا يحكم عليه أحد بعدم وجود شيء فيه؟!، إذ لم يحص جميعه، وما قولهم: (فكيف أغفلوا عن شيء كهذا)، أعترض عليه: بأن القوم لا يغفلون عن شيء كهذا وغير هذا في العلم، بل يلقنونه، وأساليبهم في تأليف الكتب تشهد لذلك.

وأرد الجواب بأن: وإذ كان التلقي والمشافهة هما الأصل في أخذ القراءة، فالأمر سهل، إذا ذكروا في ذلك سندهم، ولو لم يذكروا التلقي والمشافهة ما الأصل في الأخذ، واكتفوا بذكر (ليس كل ما لم يذكر في كتب الأولين نرفضه وننكره)، لانتصر لهم منتصر بالإختبار، وإذ قد ذكروا فليس إلا السند.

وأجيب عن قول كاد أن يكون في معنى القول الإجابة عنه ثالثا: بما في معنى أن "لا شك في أن الأئمة جهابذة، وفي أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات، ولكنهم بشر قد يصيبوا ويخطئوا، وأنْ لو

حصروا المواضع قد يكون ما منها خارج انحصارهم، فالسهو والخطأ لا ينجوا منهما عالم، رغم دقتهم وعلمهم أن يسهوا أو ينسوا شيئا كهذه.

قلت: وهذا الجواب من أوجز ما قيل في القوم إجابة عنه، وفي النظر مقبول.

وأجيب عن القول رابعا: بأن "ابتداء التصنيف في العلوم يشوبه شيء من النقص من جهة الإستيعاب والترتيب والتهذيب، وما في المعنى، وهو معلوم عند أرباب الفنون المعتنين بتأريخها.

قلت: والجواب ليس له مطعن، ولا معترض، يرد به عليه، وذلك في نفسه، فهو سديد لذاته، لا لغيره، إذ قد يطعن فيه، أو يعترض عليه بشيء فيرد.

واعتُرض على الإجابة: بأن "المصنفين الأُوَل إذا لم يستوعبواْ العلم مسائله فجيد، لكن في كتاب واحد، لا أن من جاء بعدهم جاء بما لم تستطعه الأوائل، بل تجد لها ذكرا في شيء من الكتب، بخلاف المسألة.

وأقول في المعترض به على الإجابة: ما (لكن في كتاب واحد)، بأن: قد لا يستوعبوا العلم مسائله في كتبهم، إذ منها ما يلقنونه، وذلك واضح، وأقول لا الأولون المتقدمون، بل؛ وحتى المتأخرون، وما (لا أن من جاء بعدهم، جاء بما لم تستطعه الأوائل)، بأن الأوائل المتقدمين، قد يدركهم اقتصارٌ في كتبهم، وهو أوضح من شمس الظهيرة.

وأجيب عن قولهم أيضا: (لا يرونه إلا إجتهادا منه): بأن "وإن كان اجتهادا من الشيخ فقد اتبعه على الإجتهاد كثير من المشايخ الثقات المتقنين، أو وافقوه.

قلت: وهذا الجواب أيضا، جواب من قلب منصف، وذلك على اختلاف مذاهبهم، صنوان وغير صنوان.

2. "التفخيم معناه النطق بالحرف مفخما بحيث يمتلأ الفم بصدى الحرف، وعلى هذا التعريف إذا فخم الغنة تفخيما كما تفخم الإستعلاء حروفه، فصوتها يخرج مفخما مبالغا، إذ يستوي مع تفخيم الإستعلاء حروفه، وهذا لا بد له من دليل، رغم أن يكون بمجرد رأي".

وأجيب عن القول: بأن "التفخيم على مراتب إذ لا يوصل بالطاء المكسور في تفخيمه مثلا إلى نحو مرتبة الغين أو القاف، فليس معنى تفخيم الغنة أن تجعل كالإستعلاء حروفه.

قلت: ذكروا للطاء مرتبته في التفخيم، ولم يذكروا للغين ولا للقاف مرتبة!، ولا بد من أن يكون قصدهم مرتبة فوق مرتبة الطاء الذي كسر، إذ هو المفهوم.

وطعن في الجواب: بأن "إذا قيل في الغنة تفخيمها: أنه دون الإستعلاء حروفه مرتبة، فلا يصح حينئذ أن يسمى التفخيم تفخيما، وليوجد له اسم آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى!.

قلت: وإيجاد الغنة تفخيمها اسما آخر يصطلح به، حتى لا يخالف النصوص وأقوال القدامى، إذ أنه دون حروف الإستعلاء مرتبتها، من أحسن الأقوال، ولكن ولو لم يوجد فلا مشاحة في ذلك ولا غبار، بل يجوز ذلك تجوزا، إذ قد يذكرون (الإشمام) ويريدون به – التفخيم أو الترقيق أو ضم الشفتين بعيد اسكان الحرف عند الوقف عليه وهو لكل القراء، أو اخفاء الحركة بين الحركة والساكن، أو خلط حرف بحرف آخر كالصاد بالزاي، أو خلط حركة بحركة أخرى كالكسرة بالضمة، وقد جرى عادة بعض أئمة أهل الأداء: إطلاق الترقيق بإرادة الإختلاس أو التسهيل أو الروم أو الإمالة أو بالعكس من الجميع، أو من البعض بالبعض، وإطلاق التفخيم بإرادة الإشباع أو التحقيق أو الإشمام أو الفتح أو بالعكس من الجميع أو من البعض بالبعض، وهذا مما لا يمكن إلا تجوزا، وإلا فلكل منها حقيقة يعتبر بها.

3. نظم الإبراهيمي:-

الحَمْدُ للهِ الـــــذي اصْطَفَانَـــــا + وَعـــــلَّمَ القُرْآنَ وَالْبَيانَـــــا
وَصَلِّ ربَّنا عَـــــــلى مُحمــــــدِ + وآلِهِ، وبعدُ خـذْ بمقصــــدي
يا عجباً لِمن يَرى التّـــفْخِيمَ فِـــي + ما حقُّهُ الترقيقُ دونَ خُلْـــفِ
بيْن الجَهابِذَةِ كالـــــــكِسائِـــي + والمقرئِ الـــبصريِّ والفَـــرّاءِ
أَعني به الـــغنَّة قَبل الْمطبَـــــقِ + والـقافِ خذ مثالَهُ وحَقِّـــــق
كـــــــانقلبواْ ويَنظُرون مَنطِـــقَ + فانصبْ ومن ضلّ فلا تُصَدّقَا
تَفْــــخيمُها في مثلِ ذا دَخِيـــلُ + تَعريفُهم بها هو الـــدليــــلُ
فـ" الـــــــنونُ غُنّةٌ والميـــــمُ + وصوْتُــــها مَقَرُّهُ الخَيْشـــومُ"
لا ترْفَعَنْ أقْصى الـــلِّسان حِينهَـا + فجامعُ الـبَيان وَفّى حقَّهــــا

وقَبله وبعده قال الــــــــرِّجـــــالْ + عطِّل لّسانك لَهَا مَعَ اكْتمـــالْ

تحْلو لدى السَّمْعِ من الــمُجيـــدِ + تلقِّياً مّن متْقنِ الــتجْويــــــدِ

ما غفلَ الـــــشيوخُ عن صفاتهَـــا + حَدّواْ لها الحـُدودَ كي تَصونَهَـا

وعرّفَ الحُروفَ بـــــــالصِّفـــاتِ + وبــالمخارجِ ذَوُو الإثبـــــاتِ

فكيفَ من كان يُـــــجيد لفظهَـا + يتَّبعُ الأعْجَمَ في تَــــحْرِيفهــا

فالأعجم الـــــلِّسْنِيُّ كيف يُقْتَدَى + قد أَوْهَمَ الــقارئَ فيما أَسنـدا

قد غَيَّرَ الصِّفاتِ والـــمخـــارجَ + وغيَّر الـمصْطَلحَاتِ لاَهِـــجَا

أَظُـــــــنُّ الاِدِّعا والاِ بتِْهـــــارَ + قد أَلْفيا لـلمُحْدِثِ الأنصـــارَ

ونَحْن لاَ نُـــــــنْكِرُ جَدْوَى الْآلَــهْ + تَشْهَدُ لِــلْحق ولـلضَّلالَـــــهْ

حسبَما تُــــــشهِدُها عليــــــهِ + من يشْهدِ الـــزورَ يَعُدْ إليـــهِ

فَلا تَــــــكُنْ في الأَمْرِ حُورًا بُورا + فَدُونَكَ الـمَرْوِيُّ وَالـمَسْــطُورَا

دُونَهــما ولـــــــغـــةٍ يُـــرَدُّ + القَوْلُ بِالإِجْمَاع، تَمَّ القـصْـدُ

بِحَمْدِ رَبِّـــــنا على ما تَيَــسَّرَا + فَثِقْ بِهِ ولا تُــطِعْ مَن غَيَّـــرَا

أدلة المجردين في الغنة عن الصفتين: منها أنه:-

1. "أن تفخيم الغنة وترقيقها لم تذكر في الكتب المعتمدة لا سيما القديمة كالنشر وشروح الشاطبية وغيث النفع والتمهيد لابن الجزري والرعاية لمكي القيسي والموضح للقرطبي وشروح الجزرية وغيرها، وليس في الظن أنه يفوتهم أمر كهذا، وخاصة كونهم في أشد الدقة في مسائل المخارج والصفات".

وأجيب عن القول بما سبق في ما أجيب عن قول وهو (القول هذا)، كاد أن يكون في معنى القول ذلك القول، بما في نفس الإجابة.

2. "إن الغنة في نفسها هي صفة من صفات الحروف ولازمة، فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق، ومعلوم أن الحروف هي التي توصف، فالصفات لا توصف لأنها هي بذاتها صفة الحروف.

وأجيب عن القول: بأن "الإخفاء إذا تغير مراتبا بحسب البعد والقرب، ما يؤدي إلى تغير بسيط في الغنة، فتارة تقرب من الإظهار وتارة تقرب من الإدغام، وتارة بين بين، فلا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف! إذ الغنة لها مخرج خاص بها، تغاير سائر الصفات، والغنة تارة تنتقل إلى الفم، وتارة إلى الخيشوم.

قلت: وهذا الجواب في غاية السقوط، ولم يجب عن القول عين مراده، رغم من أن يقرب من الصواب في الجواب، ولكن هو جدير بالإجابة عن قول في المسألة، وخاصة من يقول بأن: (تفخيم الغنة لا وجه له)، وهو ما القول بأن: (لا مانع من أن تتأثر الغنة بما بعدها من الحروف!)، فالقول بالدليل: محل شاهده ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق... .

ثم: وأجبت عن الدليل أولا: ما (الغنة في نفسها هي صفة ... فكيف توصف بصفة ...)، بما سبق في السابق أوائل الفصل: وهو أن: (ثم إذا كانت الغنة صفةً من صفات النون والميم، فقد يذكرونها ويريدون بها موصوفها من موصوفاتها، ألآ وهو النون الساكنة المخفاة ... أو إما أن تستر موصوفا وهو في حكم الوجود، ويبقى صفة، وهو الإخفاء ... فلما بقي الصفة وهي الغنة، وستر الموصوف ما النون الساكن وهو في حكم الوجود، سموا النون الساكنة غنةً، وسموا الغنة الباقية من النون نونا مخفاة.

وقد سبق أن قلت بأن: (والقائلون بتفخيم الغنة ومن بالترقيق ومن بالتجريد، لا يريدون بالغنة الصفة، وإنما يريدون بها النون الساكنة المخفاة غنتها، ما أقوموها مقام النون، وأقوالهم تدل على ذلك ... وموجود هو!، قال المفخمون عند الخمسة: (السبب أننا نأتي – بغنة الإخفاء –)، وقال الإبرهيمي مَن مِن المرققين:–

أعني به الغنة قبل المطبق + والقاف خذ مثاله وحققِ.

وأجبت عنه ثانيا: ما (. صفةٍ أخرى عارضة كالتفخيم والترقيق)، بأن التفخيم نفسه إذا كان بالنسبة للغنة ما – النون الساكنة المخفاة – فصفة عارضة، لأنها تعرض للنون عند الخمسة، وممكن وصف الغنة ما – النون الساكنة المخفاة – بالصفة ما التفخيم، إذ الوصف طارئ، وأما إذا كان بالنسبة للإستعلاء حروفه، فصفة لازمة للحروف، وإن كانت فرعية وليست بأصلية، وممكن أيضا وصف الغنة بالصفة. وأما الترقيق نفسه فقد يعتبر أنه صفة لازمة للغنة، على أن الأصل في الصفتين الترقيق، ولازمة لحروفه، وإن كانت أصلية وليست بفرعية، إلا الأحرف الثلاثة ما (الراء واللام والألف)، وبالحاصل: لا

مقال للقائل في وصف الغنة بالتفخيم عند الأحرف الخمسة، إلا إذا وصفت به وصفا مطلقا في جميع أحوالها، كانت صفة أو حرفا، فيكون لها صفة لازمة! وغير مرضي هو، ولا ممكن في الوجود، بل وليس بمتوقع.

3. "إن كان دليل من قال بتفخيم الغنّة وترقيقها هو التلقّي، فنقول كم من مسألة اجتهادية صارت فيما بعد من المتلقّى بالسند، كمسألة الفرجة في الميم المخفاة والإقلاب وغيرها، فالعبرة بالنص، والدليل: لأنّ النصّ لا يتغيّر مهما طال الأمد، بخلاف التلقّي الذي قد يعتريه شيء من التغيير مع مرّ الزمان، وما نسمعه اليوم من المخالفات للنصوص والكتب القديمة دلالة على ذلك، فالتلقي الصحيح المعتبر لا بدّ أن يكون موافقاً للنصوص المعتبرة في هذا الفنّ".

أدلة الآخذين بالتفخيم: منها أنه:-

1. قول الشيخ عثمان: وفخم الـــــغنة إن تلاها + حروف الاستعلاء لا ســـــواها
2. قول السمنودي: والروم كالوصل وتتبع الألف + ما قبلها والعكس في الغن ألف

41. الإختلاف في مسألة الراء: فالراء مختلفة ثلاث كلمات وهي {قرية. ومريم، والمرء}.

فأما {قرية} حيث وقعت و{مريم}، فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء، أبو عبد الله ابن سفيان وأبو محمد مكى وأبو العباس المهدوى وأبو عبد الله بن شريح وأبو القاسم ابن الفحام وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها، وقد بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال: وإن سكنت والياء بعد كمريم + فرقق وغلط من يفخم عن قهر.

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح. وقد غلط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي علي بن بليمة وغيره، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك.

وأما {المرء} من قوله تعالى: {بين المرء وزوجه، والمرء وقلبه}، فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره، وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من

طريق المصريين وهو مذهب أبي بكر الأذفوي وأبي القاسم بن الفحام وزكريا بن يحيى ومحمد بن خيرون وأبي علي بن بليمة وأبي الحسن الحصري وهو أحد الوجهين في جامع البيان والتبصرة والكافي، إلا أنه قال في التبصرة: إن المشهور عن ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن، وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة + لدى سورة الأنفال أو قصة السحر.

قال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله {بين المرء} حيث وقع من أجل جرة الهمزة، وقال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها وبه قرأت.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في الشاطبية والتيسير والكافي والهادي والهداية وسائر أهل الأداء سواه.

42. الإختلاف في مسألة لفظ {فرق}: اختلفوا في {فرق}، من سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطع به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها، وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نص التيسير وظاهر العنوان والتلخيصين وغيرها، وهو القياس، ونص على الوجهين صاحب جامع البيان والشاطبية والإعلان وغيرها. والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق. وحكى غير واحد عليه الإجماع، وذكر الداني في غير التيسير والجامع أن من الناس من يفخم راء {فرق} من أجل حرف الاستعلاء، قال: والمأخوذ به الترقيق، لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته [المفخِّمة] لتحركه بالكسر. والقياس إجراء الوجهين في {فرقة} حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث ولا أعلم فيها نصاً.

قلت: القياس في {فرق} التفخيم، وأما القول بأن حرف الإستعلاء قد انكسرت صولته المفخِّمة لتحركه بالكسر المناسب للترقيق: فأقول: أجل أن الكسر مناسب للترقيق ومقارب منه، وهو أدنى مرتبة التفخيم، ولكن المستعلي في نفسه مفخم، وإن كان غير مفخم لغيره عند المعتبِر بذلك.

قال محمد المتولي:

نصواْ بأن حرف الإستعلاء + مفخم بدون ما استثناء.

لكن وجدنا نحو غل يتخذ + مرققا فيما علينا قد اخذ.

فما جواب هذه المسألة + عندكم فتوضحوه بالتي.

يهـدي الســـــــلام أولا إليكم + وبعد فالـــجواب درّا يــنظم.

حروف الإستعلاء فخم مطــلقا + وقيل بل ما كان منها مطبقا.

والأول الصواب عــنـــد العلما + ولكن الإطـباق كان أفخما.

قال واحد: "اجتمع في بعض الحالات الداعي إلى ترقيق الراء، وهو الكسرة، والداعي إلى تفخيمها وهو حرف الإستعلاء، واختلف القراء في الأخذ بأحد الوجهين، وتغليب أحد السببين، وذلك في حالتين: [فـ]إذا كانت الراء ساكنة لغير الوقف، وكانت مسبوقة بكسرة، وكان بعد الراء حلارف استعلاء مكسور، وذلك في كلمة {فرق}، من قوله تعالى: {فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم}، ......، قال الإمام في النشر: "واختلفوا في (فرق) في سورة الشعراء من أجل كسر حرف الاستعلاء، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه .... وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم ... والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق".

وقال عبد الدائم الأزهري: في تعليل ذلك: "فوجه التفخيم معارضة الكسرة المناسبة للترقيق بحرف الإستعلاء بعد الراء، ووجه الترقيق إبطال عمل حرف الإستعلاء بالكسرة الواقعة فيه، فكل من الكسرة وحرف الإستعلاء طالب عمله للراء، الكسرة طالبة للترقيق، وحرف الإستعلاء طالب للتفخيم".

وإذا وقف القارئ على كلمة {فرق}، كان التفخيم هو الوجه، لقوة حرف الإستعلاء على الكسرة قبل الراء، فيكون حكم الراء في هذه الحالة ....".

قلت: فالحرف أقوى من الحركة، لا سيما الحركة لم تسلب له حكمه، فضلا من أن تكون الحركة كسرة!، وأقوى من الحركتين هنا في المسألة، على العلم بأن الحرف يزيد قوة أو ضعفا بقدر حركته وبقدر ما جانس تلك الحركة.

قلت: فقول الإمام: السابق أن: "فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه" ما أقول: فمنهم الداني بقوله: "والمأخوذ به الترقيق ...."، والداني من المغاربة!، وقد نص على ذلك!، وفي القول أيضا إشارة إلى أن الترقيق هو مذهب الأقل، إذ جمهور المغاربة والمصريين، يكون الأقل بالنسبة لسائر أهل الأداء، من سائر المغاربة والمصريين، وغيرهم من القراء، وقوله أعني الإمام: "وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم ..." فيه دلالة على أن التفخيم هو مذهب الجمهور، وقوله: "إلا أن النصوص متواترة على

الترقيق"، يدل على أن جمهور المغاربة والمصريين أكثر الجمهور على التنصيص في المسألة، ومن النصوص: ما نص الداني.

وأما قول الإمام: أن " وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم"، مع قول الداني: أن: "من الناس من يفخم راء {فرق}"، فقول الإمام يدل على كثرة أصحاب التفخيم، حيث قول الداني يدل على قلتهم، فلا أرى لهما في ذلك من تعارض ما، إذ قد تكون قلة أصحاب التفخيم في المتقدمين، فاعتبرها الداني، والداني من المتقدمين، وكثرتهم في المتأخرين، واعتبر ذلك الإمام، والإمام من المتأخرين، أو يكون الداني إعتبر جمهور المغاربة ولا من عجب إذ هو منهم!، وطنا ورأيا، أو والمصريين، فبدى له من ذلك، قلة أصحاب التفخيم، أو ترجح عنده كثرة أصحاب الترقيق على أصحاب التفخيم، وهو ليس بمستبعد، إذ الداني لم يصرح ببلد من البلدان، ومما يشهد للقول: قوله: "والمأخوذ به الترقيق"، ولعل المأخوذ به يريد من تلقاء نفسه، لا عند غيره من أهل الأداء، وقد يقوي الإحتمال، قول الإمام: "فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه"، ويكون الإمام اعتباره أعم من اعتبار الداني، إذ قوله: "سائر أهل الأداء" الذي جاء بعد قوله: "جمهور المغاربة والمصريين" يدل على أنه لم يعتبر بلد دون آخر، إذ ليس في الغرب والمصر وحدهما القراء، ومهما يكن من أمر!، فإن أصحاب التفخيم هم الجمهور، وإن كان النصوص متواترة على الترقيق، ما في عصر الإمام وقبله، فقد تكون بعد الإمام عصره إلى اليوم على التفخيم أكثر.

43. الإختلاف في مسألة الراء الموقوف عليه بالسكون: فاعلموْ: ان الساكن الحاجز بين الكسر والـراء الموقوف عليها بالسكون، إذا كان صادا نحو {مصرا} او طاء في قوله {القطر}، فقد اختلف في ذلك أهل الأداء. فمن إعتدّ بحرف الإستعلاء فخم الراء، ومن لم يعتد به رققها. فعلى التفخيم نص الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره، وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين، وعلى الترقيق الداني في كتاب الرآت، وفي جامع البيان وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة، والذي أختاره التفخيم في {مصر}، والترقيق في {القطر}، نظرا فيهما لحال الوصل وعملا بالأصل.

44. الإختلاف في مسألة أصل الراء: واختلف القراء في أصل الراء: هل هو التفخيم، وإنما ترقق لسبب، أو أنها عرية عن وصفي الترقيق والتفخيم فتفخم لسبب وترقق آخر، فذهب الجمهور إلى الأول واحتج له مكى، فقال: إن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت (رغدا، ورقود) ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال ولا علة

فيه توجب الإمالة، واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم بكونها متمكنة في ظهر اللسان فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها لما عرض لها من التكرار حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحتين، كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوة كسرتين.

وقال آخرون ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق: وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضاً فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء. وأيضاً فإن التكرار متحقق في الراء الساكنة سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة.

أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغير بين، لكن الذي يصح فيها أنها تخرج من ظهر اللسان ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان، فترقق إذ ذاك أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلظ ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن نحو {الآخرة، ويسرون} فإذا مكنتها إلى ظهر اللسان غلظت ولم يكن ترقيقها ولا يقوى لكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في المنطق، لذلك لا يستعمله معتبر ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنبط.

وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة. وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من الطرف فترقق إذا عرض لها سبب كما يتبين في هذا الفصل في رواية ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكروه على أن أصل الراء المتحركة التفخيم، وأما الراء الساكنة فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء نحو {فردوس}، وتفخم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتحركة ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها، فأما تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو {أم ارتابوا} فلم لا يكون حملاً على المضارع إذ قلت: (يرتاب) بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناء على مذهب البصريين في أن الأمر

يشبه المقطع من المضارع فلم يعتد بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر، وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعين القول بأن أصلها التفخيم.

والقولان محتملان: والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا. وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضى الترقيق، فإنه بالوقف تزول كسرة الراء الموجبة لترقيقها، فتفخم حينئذ على الأصل على القول الأول وترقق على القول الثاني من حيث إن السكون عارض وأنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق.

وقد أشار في التبصرة إلى ذلك، حيث قال: أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل: إنني أقف في جميع الباب كما أصل سواء أسكنت أو رمت، لكان لقوله وجه من القياس مستثبت. والأول أحسن. وممن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري فقال:

وما أنت بالترقيق واصِلُهُ فقف + عليه به إذ لست فيه بمضطر

وقد خص الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح وأبو علي بن بليمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة. واستثنى بعضهم كسرة النقل، قال في الكافي وقد وقف قوم عن ورش على نحو {واذكر اسم ربك، وفليحذر الذين} بالترقيق كالوصل واستثنوا {فليكفر إنا، وانحر إن}، قال: ولا حجة لهم إلا الرواية، وكذا قال ابن بليمة وزاد، فقال: ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق ولا خلاف أنها مرققة في الوصل. وقد قدمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء. وقد يفرق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم وننبه عليه بعد هذا.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (أرْكما) تقول – أب أتْ: فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخم، وعلى القول الآخر ترقق وكلاهما محتمل، إذ لا نعلم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟ والحق في ذلك: أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لما مر، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم وأنها لما عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب وحينئذٍ يتصور فيها رعى السبب فترقق ورفضه فتبقى على ما استحقه من التفخيم بسبب حركتها فهذا كلام جيد.

45. الإختلاف في مسألة الواو المدّيِّ: وهنا يقول المرعشي: ولعل الحق أن الواو المدية قد تفخم بعد المفخم، وذلك لأن ترقيقها بعد المفخم في نحو الطور والصور وقوْ لا يمكن إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع ان الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وقد رجوت أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة إليه في كتب هذا الفن لكن أعيان الطلب فمن وجده فليكتبه هنا.

قلت: فالمرعشي لا يرى ترقيق الواو المدية بعد المفخم وإنما يرى تفخيمها فقط، لأن ترقيقها عنده لا يمكن إلا بإشرابها صوت الياء المدية بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك، مع أن الواو ليس فيه عمل اللسان أصلا، وحتى إنه يرجو أن يوجد التصريح بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن لكن أعياه الطلب، وقال: فمن وجده فليكتبه هناك.

قلت: هذا الوجدان ليس بوجدان صادق ولا يشهد بما قال، وإلا فبم تشرب الواو إذا كانت بعد المرقق ؟

وقوله: الواو ليس فيه عمل اللسان أصلًا: هذا قياس بمقابل النص: وقد ثبت في قراءة هشام والكسائي الياء المشمة صوت الواو في مثل قيل وغيض حالة الإشمام، مع أن ليس للياء عمل الشفتين أصلا، إذ لا يمكن التشريب إلا بعمل الشفتين.

هذا: وقال المرعشي الياء المشمة للواو صوتا في مثل ذلك عدوها من الحروف الفرعية – قلت – فهلا يعدوْ الواو المشمومة لها الصوت من الحروف الفرعية ؟ وايضا: فقد عدوْ الألف المفخمة التابعة لحرف مفخم في الحال من الحروف الفرعية، ولو كان ما يراه المرعشي من عدم اشراب الواو صوت الياء المدية معللا بأن لا يمكن ذلك إلا بتحرك وسط اللسان الى جهة الفك الأسفل من الحنك، على أن الواو ليس فيه عمل اللسان اصلا، لنبهوْ عن تلك القراءة كما نبهوْ عن روايات كثيرة عن الأئمة وردوها، فقد روي المرعشي نفسه ادغام الحاء في العين يعني المهملتين حيث إلتقيا مطلقا عن ابي عمرو بن العلاء البصري، وردوْ الإطلاق وقيدوْ في المشهور – زحزح عن النار – فانظر! مع ان القراءة سنة محضة الإتباع.

فالأولى للمرعشي: أن يرج وجدان تصريحهم بذلك أو الإشارة اليه في كتب هذا الفن، فإن أعياه الطلب فمن وجده فليعلمه أو يكتبه.

قلت: وقول المرعشي رحمه الله أيضا: "إلا بإشرابها صوت الياء المدية، بأن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك"، يلزمه الذهاب إلى: أن الحروف الأصلية تسعة وعشرون، وذلك بجعل الواو والياء حرفين، لا أربعة أحرف، سواء كانا مديين أو غير مديين، من أن يقال: لا بد من عمل اللسان والشفتين في الياء والواو مطلقا حتى في حال كونهما مديتين، وكذا للجوف عمل فيهما حتى في حال كونهما غير المديتين، إذ ذكر المدية، وذكر أن يحرك وسط اللسان إلى جهة الفك الأسفل من الحنك، وهو خلاف ما روي عنه منصوصا من أن الحرفين عنده بأربعة أحرف: حيث واحد مدافع عنه روى عنه في سياق كلامه: أن "ولا بد من التذكير هنا بوجهة نظر معتبرة لبعض علماء التجويد في مجال عدد حروف العربية، وهي التفريق بين الحروف الجامدة (الصامتة)، والحروف الذائبة (المصوتة)، قال محمد المرعشي: "أما الحروف الأصلية فهي تسعة وعشرون باتفاق البصريين، فهم يجعلون الألف المدية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين، سواء كانا مديين أو لا ... أقول: وكذلك ينقسم كل من الواو والياء إلى مدية وغير مدية، ومخرج المدية مقدر، ومخرج غير المدية محقق"، وقال المرعشي في كتابه (بيان جهد المقل)، أقول: ولو جعلوا الواو والياء المديين غير الواو والياء الخاليين من المد، كما هو مقتضى قياس الألف المدية غير الهمزة، تصير الحروف الأصلية واحدا وثلاثين".

وقال الواحد: "وقد أيد الدرس الصوتي الحديث رأي المرعشي في عد حروف العربية واحدا وثلاثين حرفا (أي: صوتا)، ثمانية وعشرين منها جامدة، وثلاثة ذائبة".

قلت: فإذا كانت الياء المدية مخرجها الجوف عند المرعشي، فلم لم يستعمل المرعشي الجوف المخرج، واستعمل وسط اللسان ما ليس بالمخرج للياء المدية عنده؟.

باب تجويد الحروف

46. الإختلاف في مسألة الغنة: والنون حرف أغنّ آصل في الغنة من الميم وأقوى، خلاف القرطبي وغيره، حيث اعتبر بأن لفظ الميم لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون[بخلاف العكس]. وعند الجمهور: ان النون اقوى من الميم، كما هو قاعدة الميزان، وفي التلخيص:-

وَلَا وَا وَيَا نُونٌ وَمِيمٌ وَثَاثُهُ   وَحَا فَاءُ هَاءٌ أَدْبَرَتْ حَيْثُ هِي إِلَا.

فالإمام القرطبي اعتبر بأن لفظ الميم لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منها إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون.

فنقول للإمام: حين ادغمت النون فيما يبقى منها غنة، فلم لم تذهب الغنة بإدغامها بالكلية مع النون ؟. فبقاء الصفة دليل على بقاء الموصوف، وقوله (فلا يبقى منها إلا غنة): يقتضي موافقته مكي بن ابي طالب القيسي: في ان النون الساكنة: تدغم في الميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، والمكي مشهور بمخالفة الجمهور.

ثم: وما حجة المكي في بقاء الغنة واظهارها في نفس الحرف الأول الذي هو النون عند ذلك ؟ فما هو إلا قياس ما ذهب اليه الأكثرون في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم. فالغنة مزية: فلولا ذلك لذهبت بالكلية. فهذا دليل على ان النون عند مكي اقوى من الميم.

والخلف عند الجمهور: في ان هل الغنة عند ادغام النون الساكنة مع النون الساكنة ام مع الميم: ما سيأتي. وقوله: - فلا يبقى منها إلا غنة – يقتضي في أن النون قد تكون اقوى مما ادغم فيه كما في مثال ذلك، وإلا فقد روي أنهم على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو بسطت واحطت فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون. وإن يوافق القرطبي احدا إلا مكي: فالمكي وافقه في ابقاء الغنة، وخالفه حيث قياس حجته حجة الأكثريين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم.

الم ير الإمام ان الطاء اقوى الحروف ومع ذلك يدغم في التاء ويبقى صوت الإطباق مع ذلك، فهل يقول هنا بأن التاء اقوى من الطاء ؟ فلم ادر لماذا خالف الإمام الجمهور هنا ووافقهم هناك ؟ ولو

أراد الإمام ذلك من حيث الإنفراد لكاد أن يصيب، ولكن المقام مقام التركيب، فالحق والحق: ما اثبتناه وهو القاعدة ميزاننا!!!.

وقول الإمام: "فلا يبقى منها إلا غنة" دليل على أن الغنة عنده غنة المدغم.

وكذلك: لو أراد الإمام بالزوال ما في الإقلاب عند الباء: فيكون قاله "فلا يبقى منها إلا غنة" أيضا دليلا على أن الغنة عنده، غنة النون، لا غنة الميم، وهو دليل على كون النون أقوى من الميم، ويكون القلب نفسه دليلا على كون النون أقوى من الميم، إذ إنما قلب النون ميما: (لعسر الإتيان بالغنة في النون مع الإظهار، ثم انطباق الشفتين لأجل الباء، وعسر الإدغام كذلك، لاختلاف المخرج وقلة التناسب، فتعين الإخفاء وتوصل إليه بالقلب ميما، لأنها تشارك الباء في المخرج، والنون في الغنة، وذلك من دلائل قوة النون وخفة الميم. والقرطبي وغيره في المسألة، سبق الإمام أو لم يسبقه، سواء.

والحاصل: أن الحروف تتقوى بعضها من بعض وتتضعف كذلك، بقدر ما فيها من الصفات، فتزيد عن غيرها وتنقص منها قوة أو ضعفا، بزيادة صفة أو نقصها.

وقال مكي في الرعاية: فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القوية، كذلك (قوته، وعلى) قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه.

باب الإدغام

47. الإختلاف في مسألة الجزم: والمختلف فيه: الجزم حيث أكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً وهو مذهب ابن شنبوذ وأبي بكر الداجوني، والمختار عندي الإعتداد به في المتقاربين فقط، نحو {ولم يؤت سعة} وإجراء الوجهين في غيره.

48. الإختلاف في مسألة الإدغام الكبير وجه تسميته كبيرا: إختلفوا في الوجه، فمن ذهب إلى أنه لكثرة العمل فيه لتحرك حرفيه، إذا الحرفان إذا تماثلا والأول ساكن ففيه عمل واحد وهو الإدغام، فإن كان متحركا ففيه عملان، إسكان الأول والإدغام، فإن لم يتماثل الحرفان بأن كانا متقاربين أو متجانسين، والأول ساكن ففيه عملان، قلب وإدغام، فإن كانا متحركين ففيه ثلاثة أعمال، إسكان الأول، وقلبه، والإدغام. فتبين أن الساكن أقل عملا من المتحرك.

ومن ذهب إلى أنه لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، ومن إلى أنه لما فيه من الصعوبة، ومن إلى أنه لشموله المثلين والجنسين والقربين، قلت: والخلاف لفظي وليس بمعنوي، فمتى كان الإدغام الكبير هو، لا يضر الإختلاف في وجه التسمية.

49. الإختلاف في مسألة المراد من التقارب في المخرج: وقد اختلف في المراد من ذلك، فقيل: أن يكون المخرجان من عضو واحد، من الأعضاء، تقاربا فيه أو تباعدا، وقيل: أن يكون المخرجان من عضو واحد، كالأول، ولكن لا يفصل بينهما مخرج آخر، وقيل: المراد منه، التقارب النسبي أي المعقول، ما قد يكون الحرفان متقاربين مع كون أحدهما من عضو، والآخر من عضو آخر، كالنون والميم في نحو {من ماء}، وما لا يكونان متقاربين، مع كونهما من عضو واحد، كالسين والقاف، في نحو {استسقى}، فالقول الراجح، حيث الأول في غاية البعد، إذ يترتب عليه السين والقاف أن يعتبرا متقاربين في نحو {استسقى}، وأحسن منه الثاني، غير أنه مردود بما قرره كبار القراء واللغويين، ومنهم الشاطبي، من أن الدال مع الجيم أو الشين متقاربين في نحو {قد جاءكم} و {قد شغفها حبا}، مع أن بين الدال والجيم والشين فاصل ما لا يخفى.

50. الإختلاف في مسألة مانع إدغام {آل لوط}: وأما {آل لوط}، فأربعة: فاختلف المظهرون في مانع إدغامه: فروى ابن مجاهد عن عصمة بن عروة الفقيمي عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلة حروفها، ورد الداني هذا المانع بإدغام {لك كيدا} إجماعاً، إذ هو أقل حروفاً من آلفان هذه الكلمة على وزن قال لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً.

قال الداني: وإذا صح الإظهار فيه بالنص ولا أعلمه من طريق اليزيدي، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل إذا كانت هاء على قول البصريين والأصل أهل. وواواً على قول الكوفيين والأصل أول، فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجها وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتل الذي يؤثر الإظهار فيه للتغيير الذي لحقه لا لقلة حروف الكلمة.

ولعل أبا عمرو أراد بقوله لقلة حروفها أي لقلة دورها في القرآن: فإن قلة الدور وكثرته معتبر كما هو في المتقاربين، على أن أبا عمرو من البصريين، ولعله أيضاً راعى كثرة الاعتلال وقلة الحروف مع اتباع الرواية.

51. الإختلاف في مسألة ما قبل الواو مضموم: وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم: فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه إلا العطار وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه. وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلاف عن أبي طاهر عن ابن مجاهد وابن جرير عن السوسي وهي رواية الحسن بن بشار عن الدوري وابن رومي وابن جبير كلاهما عن اليزيدي، وبه قرأ فارس بن أحمد طاهر بن غلبون وهو اختيار ابن شنبوذ والجلة من المصريين والمغاربة، وروى إظهاره سائر البغداديين سوى من ذكرناه وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه.

52. الإختلاف في مسألة مانع الإدغام: واختلفوا في مانع الإدغام: فالأكثرون منهم على أن ذلك مناجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله تعالى: {آمنوا وعملوا} مما لا يدغم إجماعاً من أجل المد. ورد المحققون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو {نودي يا موسى} و{أن يأتي يوم} ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض. وقيل لقلة حروفه. ورد بما تقدم.

والصحيح: اعتبار المانعين جميعا وإن كانوا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل: وضعيفان يغلبان قويا.

53. الإختلاف في مسألة الهاء: والهاء نحو: {فيه هدى، وجاوزه هو، ولعبادته هل}، وتحذف الصلة وتدغم للإلتقاء خطأً، ولأن الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، فلذلك لم يعتد بها، وقد حكى الداني عن ابن مجاهد أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول أن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام: {جاوزه هو} ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين الهائين وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام. قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين: وقد بينا فساد ذلك. وممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً، أبو حاتم السجستاني وأصحابه.

والصواب إدغامه: فقد روى محمد بن شجاع البلخي إدغامه نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو في قوله: {إلهه هواه}، ورواه العباس وروى أبو زيد أيضاً عن أبي عمرو إدغام {أنه هو التواب}، ولم يأتِ عنه نص بخلاف ذلك.

54. الإختلاف في مسألة الباء في الميم: روي عن ابن مجاهد، قال: قال اليزيدي: إنما أدغم {ويعذب من يشاء}، من أجل كسرة الذال، ورد الداني هذه العلة بنحو {وكذب موسى} و{ويضرب مثلا}، قيل إنما أراد اليزيدي إذا انضمت الباء بعد كسرة، ورده أيضاً الداني بإدغامه {زحزحِ عن النار}.

والعلة الجيدة فيه مع صحة النقل ووجود المجاور، ومما يدل على اعتباره: أن جعفر بن محمد الآدمي، روى عن ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه أدغم {فمن تاب من بعد ظلمه} في المائدة، والباء في ذلك مفتوحة، وما ذاك إلا من أجل مجاورة {بعد ظلمه} المدغمة في مذهبه.

والدليل على ذلك أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر {ومن تاب معك} في هود. ثم لا بد من إظهار الغنة في حال الإدغام في نـفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من الباء ميما وفيها غنة.

55. الإختلاف في مسألة علة تخصيص الكلمة بالإدغام: واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام، فقيل لثقل الضمة، ويرد على ذلك {أنى يكون له ولد} فإنه مظهر، وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها ذلك. ونقول: لتكرار النون فيها وكثرة دورها ولم يكن ذلك في غيرها.

واعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع، أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك إذا كان مرفوعاً أو مجروراً أشار إلى حركته.

56. الإختلاف في مسألة المراد بالإشارة: وقد اختلفواْ في المراد بهذه الإشارة، فحمله ابن مجاهد على الروم، فقال: كان أبو عمرو يشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض، ولا يشم في النصب، وهذا صريح في جعله إياه روماً وتسمية الروم إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين.

وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة والى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة. وهذا صريح في جعله إياه إشماماً على مذهب البصريين، وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعا.

فقال الداني: والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً، والروم آكد في البيان عن كيفية الحركة لأنه يقرع السمع، غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه، ويصحان مع الإشمام، لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ فلا يقرع السمع، ويمتنع في المخفوض لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفته.

وهذا أقرب إلى معنى الإشارة، لأنه أعم في اللفظ وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في {تأمنا} في سورة يوسف، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور وفي إدغام أبي عمرو.

ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن للوقف، من حيث إن سكون كل منهما عارض له، ولذلك أجري فيه المد وضده، الجاريان في سكون الوقف كما هو.

نعم يمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة فيكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار كما هو في {تأمنا}، فإن قيل: فإذا أجرى الحرف الساكن للإدغام مجرى المسكن للوقف في الروم والإشمام والمد وضده، فهلا أجرى فيه ترك الروم والإشمام ويكون هو الأصل في الإدغام كما هو الأصل في الوقف؟

قلت: ومن يمنع ذلك وهو الأصل المقروء به والمأخوذ عند عامة أهل الأداء من كل ما نعلمه من الأمصار وأهل التحقيق من أئمة الأداء بين من نص عليه، كما هي رواية ابن جرير عن السوسي فيما

ذكره أبو عبد الله بن القصاع، وعليه كثير من العراقيين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع الروم والإشمام كأبي جعفر بن الباذش ومن تبعه ونحا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام ولم يعول على الروم والإشمام ولا ذكرهما البتة، كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء وكثير من الأئمة، وبين من ذكرهما نصاً ولم يمتنع غيرهما كما فعل أبو عمرو الداني ومن معه من الجمهور، مع أن الذي وصل إلى الإمام عنهم أداء، هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذ عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك. ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق قصد البيان والتعليم، وعلى ترك الروم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نص عنهم بخلافه. ثم أن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها، وعند الباء، وعلى استثناء مثلها وعند الميم، قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين.

57. الإختلاف في مسألة الغنة عند حروف الحلق: اختلفوا في الغنة عند حروف الحلق: فذكر بعضهم أن الغنة باقية فيهما عند إظهارهما قبل حروف الحلق وهو مذهب جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين، ومنهم الجعبري والقرطبي وابن الطحان الأندلسي والمالقي، ومكي، قال بعض: "وإذا كانت الغنة هي الصوت الذي يجري في الخياشيم، أو يخرج من الأنف، فإن النون والميم في هذه الحالة لا تنفك عنها في جميع أحوالهما، إلا في حالة واحدة، هي إدغامها إدغاما كاملا في غيرهما بحيث لا يبقى للغنة أثر، ويتحولان إلى مثل الحرف الذي يدغمان فيه"، وكان عدد من علماء السلف قد أشاروا إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون، فقال عبد الوهاب القرطبي: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف، وإن كان خروجه من الفم".

وقال الجعبري: "والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخفيتين أو مدغمتين لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه ... وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفي أزيد من المظهر، والمدغم أوفى من المخفي".

وقال المالقي: " وحقيقة الإظهار إنما تحصل بأن يلصق طرف اللسان في مقدم الفم، ولا بد من جريان صوت الغنة في الأنف".

وقال مكي: (وتبين أن النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة تابعة لها!).

وقال: (وإذا قلت: – منه – و – عنه – فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، .... والغنة ظاهرة).

وقال: في باب صفات الحروف وألقابها وعللها: "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان .... لأن فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما ...".

وقال في باب الغنة: (الغنة: ... وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة –)، فدخل بذلك في الحكم – النون الساكنة المظهرة – وأما قوله: (وهي التي تتحرك مرة وتسكن مرة)، من أن ذكر التحريك في النون!، فمدفوع بقوله بعد: ما (وللميم الساكنة)، إذ لو أراد التحريك للنون، لذكره هنا للميم!، فاقتصر على النون، والإقتصار في مقام البيان يفيد الحصرَ، وقال في باب الميم: " الميم: ... غير أن الميم فيها غنة إذا سكنت تخرج من الخيشوم ..."، وأعدل شاهد للقول، ما قال مكي نفسه في الرعاية في باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين: حيث قال: " ... والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن الغنة والنون بعد مخرجهما من مخرج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب مخارج الحروف فلما تباعدت المخارج وتباينت، وجب الإظهار الذي هو الأصل، ولم يحسن غيره.".

وبعض: أنـها ساقطة منهما اذا أظهرا قبل حروف الحلق، وهو مذهب الشاطبي وأبي شامة وابن يعيش، قال الشاطبي: وغنة تنوين ونون وميم إن + سكن ولا إظهار في الأنف يجتلى

قال أبو شامة في شرحه على البيت: "وقوله (إن سكن ولا إظهار)، بيان للحالة التي تصحب الغنة لهذه الأحرف، لأنه هذه الحروف ليست لازمة للغنة لا تنفك عنها، فقال: شرطها أن يكن سواكن، وأن يكن مخفيات أو مدغمات .... فإن كن مظهرات أو متحركات فلا غنة".

وقال ابن يعيش: "فإذا لم يكن بعدها حرف ألبتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: من وعن ونحوهما مما يوقف عليه".

والـمختار أن يكون النزاع لفظيا: لأن من قال بالبقاء أراد في الجملة عدم إنفكاك اصل الغنة عن النون ولو تنوينا، ومن قال بسقوطها إنما اراد عدم ظهورها.

58. الإختلاف في مسألة إدغام النون الساكن والتنوين، في النون والميم: فمكي عنده انهما: يدغمان في النون والميم مع إظهار الغنة في نفس الحرف الأول، فيكون ذلك إدغاما غير مستكمل التشديد لبقاء بعض الحرف غير المدغم وهو الغنة. والجمهور على أن الإدغام إدغاما محضا لأن في كل

من المدغم والمدغم فيه غنة، فإذا ذهبت إحداهما يعني غنة المدغم بالإدغام بقت الأخرى، فيكون التشديد تشديدا مستكملا. والأولى عندي: أن لو قال مكي بإظهار الغنة في نفس الحرف الأول حيث الإدغام في الميم، لكان الصواب، إذ النون أقوى عندنا الجمهور من الميم. وأن لو ذهب الجمهور على أن إظهار الغنة في نفس الحرف الثاني، حيث الإدغام في النون، لكان أصوب، إذ الإحدى تذهب.

59. الإختلاف في المسألة في الواو والياء: والثاني منها: ادغامهما في الواو والياء، ولكن الإختلاف في بقاء الغنة عند الإدغام، فخلف العاشر عن الإمام بعدم بقائها اصلا مع ادغامهما فيهما، فيكون إدغاما تاما مستكمل التشديد، والباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد.

والحجة للأكثرين في بقاء الغنة عند الياء والواو ما في بقائهما من الدلالة على الحرف المدغم، ويقوي ذلك أنهم مجموعون على بقاء صوت الإطباق مع ادغام الطاء إذا أدغمت في التاء نحو {بسطت واحطت}، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء، يشبه ببقاء الغنة مع إدغام النون.

وخلف العاشر على أن حقيقة الإدغام أن ينقلب الحرف الأول من جنس الثاني، ويكمل التشديد ولا يبقى للحرف ولا لصفاته أثر.

60. الإختلاف في مسألة الغنة مع الميم: واتفقواْ على ان الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، ومع النون غنة المدغم فيه، والخلف مع الميم: فإبن الكيسان وابن مجاهد الى انها غنة المدغم من النون والتنوين تغليبا للأصالة لأن، النون او التنوين قد انقلب فلا فرق بين {مِن مَن، وإن من، وبين، هم من وام من}، خلاف الجمهور، وهو الأرجح عندي، ولا بد أن تكون الغنة في النونين اظهر من غيرهما. وأما ما روى عن بعضهم إدغام الغنة وإذهابها عند الميم فغير صحيح إذ لا يمكن النطق به ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم.

61. الإختلاف في مسألة الإدغام الناقص: والإدغام الناقص إدغام: خلافا للسخاوي جعله إخفاء، إذ التشديد مع الإخفاء ممتنع، وإليه أشار الإمام بأن: وقال بعض أئمتنا إنما هو الإخفاء، وإطلاق الإدغام عليه مجاز، وممن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي، فقال: واعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً. وهو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقى الغنة، ويمنع تمحيض الإدغام، إلا أنه لابد من تشديد يسير فيهما. قال: وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.

قلت: وإشارة السخاوي تدل على أنه على مذهب خلف ومن ذهب المذهب، أن لو حمل على أن يدغم، لأدغم إدغاما كاملا، وعلى أن القسم ليس من الإدغام أن لو حمل على أن يدغم بغنة عند الجمهور. وكذلك في { أحطت، وبسطت}.

والصحيح من أقوال الأئمة: أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في {أحطت، وبسطت}، والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه، إذا التشديد ممتنع مع الإخفاء.

قال الداني: فمن بقى غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه، لأن حقيقة الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم وهو الغنة، ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون منفردة في غير حرف أو مخالطة لحرف لا غنة فيه، لأنها مما تختص به النون والميم لا غير.

قلت: ويلزم مما قاله الداني، أن لا يكون إدغام {أحطت، وبسطت} عندهم بقوا إطباق الطاء، مع الإدغام، إدغاما صحيحا، فيكون في الحقيقة كالإخفاء! وإذا كان كذلك فلم بقى التشديد! وأين الإخفاء من التشديد، ما لا قائل به في العلم سوى السخاوي ومن في! وحتى مكي.

62. الإختلاف في مسألة تقدير الغنة عند حروف الإخفاء: وأما كون الحروف على مراتب: لا يرتب الغنة عندنا الجمهور، خلاف المرعشي، لأن ميزانها في النطق بها كميزان المد الطبيعي في النطق به، والغنة واحدة حيثما وقعت، فلا تزيد ولا تنقص عن مقدار حركتين، وفي (التمهيد) أن الغنة التي في النون والتنوين [بل؛ في حروف الغنة جميعا]، أشبهت المد في الواو والياء، لكن ينبغي التحذير عن المبالغة في التراخي.

وأما المرعشي: فوهم المراد فيما نقله عن الإمام من: ان حروف الإخفاء على ثلاث مراتب أقربها مخرجا الى النون ثلاثة احرف الطاء والدال المهملتان والتاء المثناة الفوقية، وابعدها القاف والكاف، والأحرف الباقية متوسطة في القرب والبعد. وأن الإخفاء على ثلاث مراتب أيضا: فكل حرف هو اقرب الى النون يكون الإخفاء عنده أزيد، وما قرب الى البعد يكون الإخفاء عنده دون ذلك، وما كان بعيدا

يكون الإخفاء عنده أقل مما قبله. فإخفائهما عند الأحرف الثلاثة الأول إخفاء أعلى. يعني أن المخفي منهما عند هذه الأحرف أكثر من الباقي وغنتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان إمتداد الغنة قصير وإخفاؤهما عند القاف والكاف إخفاء أدنى يعني أن يكون المخفي منهما أقل من الباقي وغنتهما الباقية كثيرة بمعنى أن زمان امتدادها طويل وإخفائهما عند الأحرف الباقية إخفاء أوسط وزمان غنتهما متوسطة، ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب.

وقال في هاشيته على رسالته عند قوله – ولم أر في مؤلف --------- لو قلنا إن أعلاها قدر الألف وأدناها قدر ثلث ألف وأوسطها قدر ثلثي ألف لأصبنا الحق أو قربنا منه، والله اعلم.

فالمرعشي لم ير في مؤلف – ما قاله قبل – وأنا لم أر في مؤلف بعده، ولم أعلم بأحد تبعه في ذلك إلا ما، ومع ذلك يعلل المرعشي إصابته الحق او مقاربته منه.

والذي حمل المرعشي على ذلك: أن الإمام ومن في معناه كالداني والقرطبي: ثلث حروف الإخفاء فثلث الغنة التثليث الذي لم يثلثه الإمام الذي ثلث الحروف، مع ان الحروف حقها المراتب نفس الحروف، وإلا فمن اين يعطى كل حرف مستحقه. والإمام قد نقل عنه في التمهيد ما يدل دلالة إشارية على ان الغنة تقديرها المد الطبيعي كما سبق. وأيضا: المقام مقام الغنة: وليس حروف الإخـــفاء وحدها عند النون الساكنة حروف الغنة، فإذا رتب الحروف مرتبة فأين ترتب سائر الحروف، فحروف الغنة كلها لها حق في الترتيب.

وقد حاول واحد يدافع عن المرعشي، ما في قوله: "ولم أر في مؤلف تقدير امتداد الغنة في هذه المراتب" بأن: "لا يعني أن الأمر كان إجتهاديا وغير منضبطا، فعلماء القراءة والتجويد يعتمدون في ضبط كثير من وجوه الأداء على المشافهة والتلقين، لا سيما الظواهر النطقية التي لا تضبطها الكتابة ولا يحيط بها الوصف.

ورأيت الواحد بعد مدة طويلة تبلغ من نحو عشرين سنة: كأنه يقتصر عن المدافعة عن الإمام، وأورد من نصوص الأئمة ما يناقض المرعشي رأيه، ولكن الواحد: أشكل الأمر في المراتب الخمس، وليس الأمر بمشكل، فقد عقب بما يحل بمشاكله، من استقراء رأي جمهور المعاصرين من أهل الأداء: على أن مقدار الغنة الكاملة: (حركتان كالمد الطبيعي)، من غير تفاوت في المراتب الثلاث الأول، التي هي المشدد

والمدغم بالغنة والمخفي، أما مقدارها في المرتبتين الأخيرتين اللتين هما الساكن المظهر، والمتحرك المخفف، فالثابت فيهما من الغنة أصلها الذي لا بد منه لتحقيق صفتها.

فالمرعشي يثلث الغنة في حروف الإخفاء لا غير، ولم يشكل قول الجمهور في المراتب الخمس، أو الست، أو الثلاث، على الخلاف، حيث المدافع أشكل، وأورد بما يحل مشاكله، وحاول أن يقدر الغنة المراتب الخمس.

قلت: ألم يعلم الواحد المدافع عن ساجقلى زادة المرعشي، ولم يعلم المرعشي نفسه: أنّ أحكاما من العلم أحكامه، ما لا تزيد ولا تنقص على مقدارها أو عنها، سواء أسرع القارئ أم تمهل!، والغنة منها كالمد الطبيعي والمد اللازم، أم اكتفى المرعشي بعقله والمدافع بوسائله عن القوم نقلهم.

والمرعشي: لو قدّر الغنة المراتب الثلاث أو الخمس أو الست، لكان أقرب أن يجعل له مخرجا!، والمدافع لو اقتصر على المراتب التقدير: لكان أولى، إذ الغنة في حروف الإخفاء كلها بمرتبة واحدة من المراتب، فكل غنة في حروف الإخفاء: مرتبة من المراتب، وليس كل مرتبة من المراتب: غنة في حروف الإخفاء، فيكون بينهما عموم وخصوص، فغنة حروف الإخفاء أخص، حيث غنة المراتب أعم، فالأعم أولى بالإهتمام وأحرى من الأخص.

63. الإختلاف في مسألة مراتب الغنة: إختلفوا الغنة مراتبها تحديدا وعددا، فمن المتقدمين، من إلى أنها ثلاث، أقواها المشدد، ثم المدغم، ثم المخفي، ولم يعد الغنة في المظهر والمتحرك من حرفَيْها من المراتب، إعتبارا بكمالها لا مجرد الأصل. وجمهوره إلى أنها خمس، الثلاث المتقدم، ثم المظهر ثم المتحرك، إعتبارا بأصلها لا مجرد الكمال. ومن المتأخرين، من إلى أنها ست، أقواها المشدد المتصل بصوره الست، ثم المشدد المنفصل بصوره الست، ثم المدغم الناقص، ثم المخفي، ثم المظهر ثم المتحرك، والأقوال حسنة إلا أن الأحسن الأخير، وعندي أن الخلاف: لفظي وليس بمعنوي، إذ الأقوال الثلاثة كلها، لو اعتبر كل قائل من أصحابها بما اعتبر به صاحبه من أصحاب القولين الذَيْنِ غيرِ قوله، لقال به ولذهب إليه.

64. الإختلاف في مسألة الميم الساكنة: فوقع إختلاف في إخفائها مع إظهار غنتها، فالجمهور إلى ذلك، وإلى إظهارها البعض، لكن مع إخفاء غنتها كما هو، ولا تشديد في ذلك لأنه بدل لا إدغام فيه إلا ان فيه غنة، لأن الميم الساكنة حرف من حروف التي تصحبها الغنة.

65. الإختلاف في مسألة الإخفاء: فعند الجمهور يكون الإخفاء بانطباق الشفتين للميم وإظهار غنتها والنطق بالباء بعدها من غير فصل ومن غير المبالغة في الإنطباق، عند الميم، وعند عيره: بترك فرجة صغيرة بين الشفتين عند النطق بالميم، والأول الأرجح، وقد رد الثاني بما لا طاقة له من المدافعة، وممن ذهب إلى المذهب: سيد جمعه سلّام، في كتابه إحكام الأحكام في تجويد القرآن.

هذا: فمسألة الإطباق بالشفتين، أو ترك الفرجة بينهما عند النطق بالنون أو التنوين إذا جاء بعدهما الباء، أو النطق بالميم إذا جاء بعدها الباء، مسألة لم يتحدث عنها المتقدمون، ولا المتأخرون، إلا المعاصرون، فهي مسألة خلافية بين القوم، فمن ذهب إلى الإنطباق بأن لا يجافي بين شفتيه عند النطق بالميم ويُطبق شفتيه للميم والباء، وهو المشهور في الديار العراقية، ومنهم: الشيخ الحصري، في قول بعض المطبقين، والشيخ البنا والشيخ الشعشاعي والشيخ رفعت، والشيخ عامر عثمان نفسه في أول مرته، وكثير من شيوخ القراءة والإقراء، وعلى رأسهم اليوم: الدكتور أيمن رشدي سويد، والدكتور يحيى عبد الرَّزَّاق الغوثاني، والدكتور غانم قدوري الحمد، ومن ذهب إلى الفرجة، بأن يجافي بين شفتيه قليلا عند النطق بالميم، ثم يُطبق شفتيه إذا انتقل إلى نطق الباء بعدها، وهو المشهور في الديار المصرية ومن أخذ القراءة عن قرائها، ومنهم: من ذكرهم جمال القرشي في زاد المقرئين كتابه، حيث ذكر أن من صور اللحن في الإقلاب عدم إبقاء فرجة بين الشفتين عند الإخفاء الشفوي، فذكر منهم: مَن مِن المعاصرين كلا بنصه: فقال: "حدثني فضيلة الشيخ العلامة أحمد الزيات قال: الراجح في الإخفاء الشفوي أن تبقى فرجة، وحدثني فضيلة الشيخ رزق خليل حبه: الانفراج أولى، لأننا لما نُطبق الشفتين يصيرُ وكأنَّه مُظهر، فالصواب أن يكون هناك انفراج خفيف بين الشفتين، ليس مُبالغا فيه حتى لا تضيع صفة الحرف، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز القاري قال: الذي قرأت به على مشايخي أنه لا يكون هناك انطباق تام من الشفتين، ولا يكون هناك انفراج بين الشفتين بحيث يُخِلُّ بالنطق بالإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ علي الحذيفي قال: الإخفاء الشفوي قرأناه بحيث يكون هناك فرجة في أول الإخفاء، وإطباق الشفتين في آخر النطق به، وحدثني فضيلة الشيخ عبد الرافع بن رضوان: ينبغي أن تخفى الميم الساكنة عند الباء بحيث تجعل الشفتين لاينطبقان انطباقاً كاملاً عند إخراج الميم، لأنك لو أطبقت الشفتين سينقلب الحكم من الإخفاء إلى الإظهار، وفي الوقت نفسه الإظهار سوف يكون مصحوباً به غنة، وما في التجويد شيء اسمه إظهار بغنة، وحدثني فضيلة الشيخ محمد أبو رواش قال: الرأي الراجح في الإخفاء الشفوي أن تترك فرجة بين الشفتين

حتى يمكن أن يتحقق الإخفاء، وحدثني فضيلة الشيخ إبراهيم الأخضر قال: وجود الإخفاء يستلزم عدم إطباق الشفاه في الإقلاب لأنه انقلب إلى إخفاء شفوي، فلا بد من فرجة بسيطة جداً بين الشفتين، وحدثني فضيلة الدكتور إبراهيم الدوسري قال: أذكر أن من المشايخ من يشدد في هذا { قُلُوبُهُم بِذِكْرِ} ومنهم من يقول يخرج نفس خفيف جداً، أذكر أن الشيخ عبد الحكيم بن عبد اللطيف قرأت عليه من القرآن بالقراءات العشر، وهو شيخ مقرأة الأزهر، كان يقول يخرج نفس خفيف جداً جداً لا يصل إلى حد الانفتاح الكامل، وهذا هو رأي الحُذاقِ، والشيخ إبراهيم الأخضر أيضاً نفسُ الشيء، لا هو إطباق شديد، ولا هو يفتحُ فتحاً شديداً، وحدثني فضيلة الشيخ رشاد السيسي: الإخفاء الشفوي عند النطق به ألا يكز الشفتين لا بد أن يوجد فرجة بين الشفتين، وحدثني فضيلة الشيخ أحمد مصطفى قال: الأولى بقاء فرجة، وحدثني فضيلة الدكتور عبد العزيز بن عبد الحفيظ: تبقى فرجة خفيفة جداً بدون مبالغة، وحدثني فضيلة الشيخ أسامة بن عبد الوهاب: أن الراجح في الإخفاء الشفوي إبقاء فرجة صغيرة جداً بين الشفتين". ومن إلى الأخذ بالوجهين، حسب التلقي، ما لا أرى بذلك وجها، إلا إذا عسر التدقيق، وصعب علينا التحقيق، وخفى علينا الإختبار السليم، والوجدان الصادق، ولم يظهر لنا منشأ الخلاف، ولم نجد إلى التوسط بين القولين سبيلا، إن كان ذلك موجودا، إذ الراسخون في العلم لا يعترفون إلا بالحق، وما ذلك إلا لأنهم لم يصلوا إلى نتيجة، بل وقعوا في حيرة، فالنقاش في المسألة قد طال جداً، وطال أيضا، وملّ الناس منه، وكثر فيها المناظرات، وكتبت فيها رسائل، وقال بعض: "ومن المحتمل أنها تطورت عن تأكيد العلماء المتأخرين على تقليل انطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، فبالغ بعضهم في تقليل الانطباق حتى أدى ذلك إلى انفراجهما، وهذا أمر لا نملك القطع به، لأن كلا الفريقين يحتج بالرواية عن الشيوخ والمشافهة عنهم".

قلت: وقد سبقني البعض بالإحتمال، وهو من أحسن الإحتمالات، قبولا ورضا، لولا ما استدرك به، وهو مستدرك به، فكل من القوم متمسك بروايته ومعتقد بصحتها دون ما سواها، ولكل من أصحاب المذهبين: أدلته كثيرة، ما منها ما يقوي وتقوم به الحجة، ومنها ما يضعف ولا تقوم به الحجة، وما قد تقوم به الحجة، فربما نقض وأعترض وأجيب عنه ورد على أصحابه، وما نقض وأعترض وأجيب ورد على أصحابه فممكن وجود مسترجعيه، وآتي من الأدلة بما أرى الوقوف عليه، وأترك ما لا أرى ذلك:-

أدلة الفارجين:

1. أن القراء ومنهم الإمام: عرّفوا الإقلاب بـ(قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة! ...)، فيقتضي الحكم بأنها (مخفاة) أن تبقى فرجة بين الشفتين، إذ انطباقهما يجعل الميم مظهرة لا مخفاة.

قلت: وهذا الدليل: دليل بذاته وليس دليلا بغيره، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، من حيث أن الإخفاء ستر الموصوف ما هو في حكم الوجود، وبقاء الصفة، وإن ليس في الإمام فيما يأتون به نص صريحا بالإنطباق ولا بالفرجة، ولكن في أئمة أخرى بعضهم ما بالإطباق، وفي بعض ما بالفرجة، ولكن بالتلويح لا بالتصريح.

قال الإمام في التمهيد: "فإذا أتى بعد النون الساكنة والتنوين باء قلبت ميما، من غير إدغام، وذلك نحو أن بورك، أنبئهم، جدد بيض، والغنة ظاهرة في هذا القسم، وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء"، وهذا الكلام عن النون، وقال عن الميم: "وإذا سكنت وأتى بعدها باء فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها، وإلى إخفائها ذهب جماعة، وهو مذهب ابن مجاهد وابن بشر وغيرهما، وبه قال الداني، وإلى إدغامها ذهب ابن المنادي وغيره، وقال أحمد بن يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في كل القرآن، وبه قال مكي، وبالإخفاء أقول، قياساً على مذهب أبي عمرو بن العلاء، قال شيخنا ابن الجندي رحمه الله: واختلف في الميم الساكنة إذا لقيت باء، والصحيح إخفاؤها مطلقاً، أي سواء كانت أصلية السكون كـ أم بظاهر أو عارضة كـ يعتصم بالله، ومع ذلك فلا بد من ترقيقها وترقيق ما بعدها، إذا كان ألفاً.

وقال في النشر: "وأما الحكم الثالث وهو (القلب) فعند حرف واحد وهي الباء فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام وذلك نحو (أنبئهم، ومن بعد، وصم بكم) ولابد من إظهار الغنة مع ذلك فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين: يعتصم بالله) إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند

الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة واختار مع ذلك الإخفاء.

قالوا: "فاختيار الإمام هو الإخفاء حيث قال: وبالإخفاء أقول، وفهم من اختياره للإخفاء أن تبقى فرجة صغيرة تسمح بمرور الهواء، لأن إنطباق الشفتين يؤدي إلى عدم ظهور الإخفاء، ولكن هذا الذي فهم يشكل عليه بعض النصوص الواردة في كتب القراء من ذلك: قول ابن غلبون رحمه الله تعالى في التذكرة "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما"، وقول الداني في التحديد: "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر ...".

2. قول المرعشي: "والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة، بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه، وهذا كإخفاء الحركة في قوله: "لا تأمنا" إذ ليس بإعدام الحركة بالكلية بل تبعيضها، وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين والباء أدخل وأقوى انطباقا كما سبق بيان المخارج، فتلفظ بالباء في نحو: "أن بورك" بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جدا ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم، فزمان انطباقهما في أن بورك أطول من زمان انطباقهما في الباء، لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتدادٍ، ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوى انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه لكن دون قوة انطباقهما في الباء إذ لا غنة في الباء أصلا بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية، والغنة تورث الاعتماد ضعفا.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

3. أن انطباق الشفتين في الميم المظهرة في مثل {إنهم إلا كالأنعام}، و{وإنهم كانوا}، ليس كانطباقهما في الميم المشددة في مثل {أمّن}، فالإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فإذا كان إنطباق الشفتين عند الإخفاء لا يكون (كالميم المظهرة) ولا (كالميم المشددة) فكيف إذا يكون؟.

قلت: وهذا الدليل أيضا دليل بذاته لا بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد تقوم به الحجة، وهو من أقرب الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

4. أن كلمة (انطباق): لا تدل على الملامسة المحضة في أي حال، وكم من إمام عبر عن الواو مخرجها، بلفظ انطباق الشفتين، من غير ذكر وجود للفرجة التي في الواو، وما ذلك إلا لوضوح الأمر فيه، وهذا الشاطبي يقول: "والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما + يسكن لا صوت هناك فيصحلا" ولم يذكر الفرجة، على أن الإشمام ضم الشفتين مع ترك فرجة إذ هو إشارة للمضموم، ولا يمكن النطق به نطقا صحيحا إلا بالإنطباق مع فرجة.

ومن هنا قالوا: "إن القراء المعاصرين المصريين اجتمعوا وناقشوا المسألة وتبين لهم أن النطق بالضم بدون فرجة لا ينطبق عليه تعريف الإخفاء، إذ الإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام، فالنطق بالضم بدون فرجة، نطق بميم صريحة زيدت الغنة فيها.

وهذا الدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وهو قطعي الورود، وليس بقطعي الدلالة، وقد تقوم به الحجة، وإن كان من أبعد الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

5. أن الإخفاء الشفوي لا يتم بالإطباق، وإلا لكان الصواب أن يسمى بالإطباق الشفوي، إذ اسم الحكم يعبر عن معنى أداء الحكم على الأقل. قلت: فالدليل دليل بغيره، لا بذاته، ودليل دراية لا دليل رواية، وقد حسن الإستدلال به.

6. أن هناك مذاهب أخرى ما مرجوحة، تقول بالإظهار الشفوي، ما بغنة أو بغير غنة، إذا فما الفرق بين تأدية الإطباق والإظهار الشفوي، ولو كان الإخفاء الشفوي أداءه بالإطباق، لكان المذهب المؤدي بالإظهار الشفوي هو الأولى والمنتشر بالإطباق. وهذا أيضا دليل بغيره لا بذاته، وهو بالدراية لا بالرواية، وأحسنوا القول به في الإستدلال.

7. أن النصوص لا تخلو من مسامحات، وإطلاقات تحتاج إلى تقييدات، وإطلاق عباراتهم أحيانا يكون على التغليب اعتمادا في ذلك على فهم المخاطب، والمطالع لكتبهم والمتأمل لعباراتهم يجد

ذلك كثيرا، وسنذكر هنا بعض الأمثلة توضيحا لذلك، فمن ذلك تعريفهم لصفة الجهر بأنها عدم جريان النفس بالحرف لقوة الاعتماد عليه في مخرجه، وحروف المد من حروف الجهر، وهذه الأحرف ليس لها اعتماد أصلا، لكون مخرجها مقدرا، فهي من أضعف الحروف وخاصة الألف للزومه حالة واحدة، فيقال في ذلك إن قولهم: لقوة الاعتماد، أطلق على التغليب. ومن ذلك أيضا تعليلهم لحروف الاستفال بانحطاط اللسان عند النطق بهذه الأحرف. قال ابن الناظم: "وإنما سميت بذلك" أي الحروف المستفلة لانحطاط اللسان عن الحنك عند لفظها، وهل اللسان ينحط أو ينخفض كما هي عبارة علي القاري إلى قاع الفم في الجيم والشين والياء؟. ومن ذلك تعريفهم بعضهم للإدغام بأنه النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة، وهل كل الحروف المدغمة يعمل فيها اللسان؟!. والأمثلة على ذلك كثيرة يعرفها المطالع لكتبهم، فلا يأتي أحد ويستشهد بظاهر كلامهم أو يعلل في الاحتجاج عدم ذكرهم لأمور بديهة لا تحتاج إلى ذكر لأنهم اعتمدوا في ذلك على فهم المخاطب كما بينت.

والدليل أيضا دليل بغيره لا بذاته، ومن أقوى الأدلة التي بغيرها لا بذاتها في الباب، وما قد تقوم به الحجة في الباب، وهو قطعي الورود، ومن أحسن الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

ويجاب عن الدليل بأن: "القول في عدم الخلو من المسامحات وما في المعنى، من أقطع الأدلة، لولا أن الداني قال في التحديد: "هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما"، فلا يمكن أن يحمل إلا على الإطباق حقيقته.

ويقول القوم: "أين الإخفاء من الإطباق؟"، وقد حاول قائل من المطبقين، أن يأتي بالجواب عن القول، فقال: "أن الأصل أن يقرع اللسان كل حرف على حدة، فعندما نقول" ترميهم بحجارة" نطبق الشفتين على الميم ونفتحهما على الباء – فهذا العمل يشبه الإدغام – فلذلك هل نقول ذلك إدغام بالطبع لا، لأن الإدغام يذهب معه الحرف الأول ويكون النطق بباء مشددة، فلو نطقنا باء مشددة لكان إدغاما ولو قلنا: "ترميهم بحجارة" بإظهار الميم – فهذا يسمى إظهارا – فنحن عندما ننطق الإخفاء الشفوي: نطبق الشفتين على ميم ونفتحها على باء فهذا عمل بين الإظهار والإدغام اسمه الإخفاء، وتعريف الإخفاء منطبق عليه .... ".

وأجيب عن الشيخ محاولته: ما (نطبق الشفتين على الميم ونفتحها على الباء، بأنه: "كلام ما أنقض أوله آخره، وآخره أوله، وذلك أن الفتح على الباء تنتهي به الغنة إلى الباء، فلا من نزاع إذا، إذ

النزاع على الغنة، وأن الفتح نفسه أيضا على الباء، لا تنطق الباء به، بل بالإنطباق، وما الإنفتاح حركة، فتحة أو ضمة أو كسرة، فعند قولنا (ب) نجد أن الصوت اعتمد على مخرج الباء وهو مخرج محقق حيث التقى طرفي المخرج – باطن الشفة العليا بباطن الشفة السفلي – ثم تباعد الطرفان لأجل الحركة التى تكون على الباء، فلا يتأتى النطق بالميم أو الباء ساكنتين مع فتح الشفتين، ويقال إن هذا عمل بين الإظهار والإدغام يسمى الإخفاء، فليس إخفاء، وإنما هي ميم مظهرة مصاحبة للغنة ثم انتقلت إلى مخرج الباء بانطباق الشفتين ثم فتحها لأجل حركة الباء، فالقول بالإنطباق في الميم ثم الإنفتاح على الباء، كلام لا يستقيم.

أدلة المطبقين:

1. قول طاهر ابن غلبون في التذكرة: "وأما الميم مع الباء فهي مخفاة لا مدغمة، والشفتان أيضاً ينطبقان معهما".

2. قول الداني: في التحديد "فإن التقت الميم بالباء فعلماؤنا مختلفون في العبارة عنها، فقال بعضهم هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما كانطباقها على أحدهما، وهذا مذهب ابن مجاهد وإلى هذا ذهب شيخنا علي بن بشر... قال أحمد بين يعقوب التائب: أجمع القراء على تبيين الميم الساكنة وترك إدغامها إذا لقيها باء في جميع القرآن، قال الداني وبالأول أقول ".

وأُجيب عن الدليلين أو عن الدليل الغلبوني، وعن ما في المعنى بأن: "مذهب ابن غلبون في الميم الساكنة مع الباء الإظهار، كما نقل عنه المرادي وغيره ولم يحك في التذكرة شيئًا عن حكم إخفاء الميم الساكنة، لأنه ليس من أوجه الخلاف عنده، والمنقول عنه الإظهار، قال الإمام المرادي عند حكاية حكم الميم الساكنة: أجمع القراء إلا من شذ على أن الميم الساكنة لا تدغم في الباء، ثم اختلفوا هل تظهر، أو تخفى، علي ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تظهر ولا تخفى وإليه ذهب كثير من المحققين منهم طاهر ابن غلبون، وابن المنادي والإمام شريح، وبه جزم مكي ......"، فكيف يكون مذهبه الإظهار في الصغير ويختار الإخفاء في الكبير؟ هذا لا يصح، بل لا يقبله من يقول بالإطباق أيضًا، لأن الصغير أولى بالحكم من الكبير، ولأن الكبير يصير حكمه كالصغير وما يدلّك على أن الكبير بعد حذف حركته يصير كالصغير، نصٌّ ذكر ابن الجزري في النشر: (الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء

للسوسي وغيره عن أبي عمرو فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو (نؤمن لك، زين للذين، تبين له)، ونحو (تأذن ربك، خزائن رحمة ربي) إذ النون من ذلك تسكن أيضًا للإدغام....".

وأجيب عن لو قيل: فلماذا عبر بالإخفاء في الكبير، إذن ما دام يأخذ بالإظهار في الصغير، بأن: "أجمعوا على التعبير بالإخفاء في الكبير لمن يظهر في الصغير لحذف الحركة فتصير بذلك مخفاة، قال الداني في التيسير: "وأما الميم فأخفاها عند الباء إذا تحرك ما قبلها نحو قوله (بأعلم بالشاكرين) و(يحكم به) وشبهه، والقراء يعبّرون عن هذا بالإدغام وليس كذلك لامتناع القلب فيه، وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم ....، قال عبد المؤمن: وأما الميم فإخفاء بحذف حركته عند الباء فقط، بشرط أن يتحرك قبله نحو(يحكم بينهم)... .

فقول الداني: (وإنما تذهب الحركة فتخفي الميم) وقول عبد المؤمن: (بحذف حركته عند الباء فقط) يبينان هذه المسألة، فالإظهار معناه التفكيك والتقطيع، أي فك حرف عن حرف، وهذا يشقُّ تحقيقه في الميم مع الباء في حال إظهار الميم، فإذا قرأت قوله تعالى (يعتصم بالله) بالإظهار، أي من غير غنة ستجد انطباق الشفتين في الميم والباء واحدًا، بخلاف (هم فيها)، (لهم والذين) ستجد نفسك تطبق شفتيك على الميم، وتفتحهما في الواو والفاء لاختلاف انطباق الواو، والفاء، عن انطباق الميم، أما الباء: فالشفتان تنطبقان انطباقة واحدة لا تنفكان إلا إذا أتيت بحركة الباء، فكأن الميم اختفت في انطباقها مع الباء وبقي منها أثر الغنة فسموه إخفاء، وهناك من سماه إدغامًا، قال ابن غلبون (وأمَّا الميمُ مع الباءِ فهي مُخفاةٌ لا مدغَمة) لأنها تشبه الإدغام، والفرق بينهما وجود أثر الغنة في الخيشوم حال الإظهار، وفي الإدغام يختفي هذا الأثر لأنك ستأتي بباء مشددة.

3. قول المالقي في الدر: "لا خلاف في لزوم القلب في جميع هذه الأمثلة وما أشبهها، وحقيقة القلب هنا أن تلفظ بميم ساكنة بدلاً من النون الساكنة، ويُتَحَفَّظُ من سريان التحريك السريع، ومعيار ذلك: أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخَمْر والشَّمْس، فتجد الشفتين تنطبقان حال النطق بالميم، ولا تنفتحان إلا بالحرف الذي بعدها، وكذا ينبغي أن يكون العمل في الباء، فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام لفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، وهو من اللحن الخفي الذي ينبغي التَّحَرُّزُ منه، ثم تلفظ بالباء متصلة بالميم، ومعها تنفتح الشفتان بالحركة، وَلْيُحْرَزْ عليها ما تستحقه من الشدة والقلقلة".

قلت: ولو صح معنى الدليل لما بقي من المسألة إشكال، ولكن أُجِيبَ عنه بأن: (ليس في حال القلب ذكر للغنة في النص، فالنص نص على الإظهار، حيث ذكر – أن تنظر كيف تلفظ بالميم في قولك: الخمر والشمس ... – وهل المثلان فيهما غنة، وإنما يحكي فقط عن الإظهار)، وبأن: (لو قال قائل: إنما وصف الأداء في الميم بالإطباق، وليس فيه أدنى دليل على ترك الغنة أيضا)، بما نص من أن: "فإن شرعت في فتح الشفتين قبل تمام الفظ الميم، سرى التحريك إلى الميم، فالتنبيه لا يكون إلا في الإظهار، قال الجعبري: "وليتحفظ في الإظهار من تحريك أو سكت".

وأيضا أن المالقي من متأخري المغاربة الذين قال عنهم ابن الجزري: (فلا فرق حينئذ في اللفظ بين (أن بورك، وبين يعتصم بالله)، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخلاف في ذلك فوهم ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء، والعجب أن شارح أرجوزة ابن بري في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني).

4. قول الإمام في النشر، ما في الإدغام الكبير للسوسي، عن ذكره المتقاربين في فصل أن: "اعلم ... وفي الفصل آخره ما نص قوله: "ثم إن الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم قالوا: لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين..." قالوا: "فماذا يريدون القائلون بالفرجة بعد قول علامة القراءات الذي ولو سمعنا بقراءة غير موجودة في النشر أثبتناها في الشواذ مباشرة، فقوله رحمه الله (من أجل انطباق الشفتين) حسم الخلاف بين الجميع".

وأجيب عن الدليل بأن: "الكلام لا علاقة له بالمسألة على الإطلاق، إذ الميم والباء يخرجان بالإنطباق، والإشارة بالإشمام بروز الشفتين للأمام إشارة للضم ما لا يتأتيان في آن واحد، وعلى القول بقولهم فلا يتأتى الإشمام، قُرأ بالفرجة أو بالإطباق، إذ لا يبرز الشفتان للأمام وهما شبه منطبقان على بعضهما ما هو فوق الطاقة بمكان، وما لا يقدر عليه أحد ألبتة، وعلى التجوز والتنزل لقولهم: ما "إن التعليل من أجل انطباق الشفتين، يدل على أن الميم إذ حذفت حركتها مع الباء تبقى على إطباقها، ما دليل على الإطباق"، أُجيب عنه بأن الإمام: في جميع الصور وبأن: الميم أو الباء لا يمكن معهما بالإشمام، وأما في صورة مخصوصة، وهي كيفية إخفاء الميم عند الباء قال: "المخرج السابع عشر: الخيشوم، وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكنتين حال الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة، فإن مخرج

هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجهما الأصلي على القول الصحيح، كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها إلى الجوف على الصواب"، والإمام ساوى بين إخفاء النون والميم، وليس كما يقولون بأن إخفاء النون مغاير لإخفاء الميم، وذكر تحول مخرجهما للخيشوم، فكما يتحول النون المخفاة من مخرجه طرف اللسان، فكذا يتحول الميم المخفاة من مخرجه من الشفتين إلى الخيشوم، والتحوّل معناه: ترك مكان والتحول لغيره، كما شبهه بحروف المد، وأحرف المد تبدأ من مخارجها ثم تتحول إلى الجوف، والإمام في الصور الأربع لأبي عمرو لا الميم والباء فقط، وعلى القول بالصحة تجوزا لم يك ليدل على الإطباق، إذ الإمام شرح الإخفاء في الميم والنون على التحول ما ليس إلا بالفرجة!.

5. لو كان التلقي قديما بالفرجة في صوت الميم الساكنة لصرحوا به ولتوافرت النصوص الكثيرة لبيانه، فكيف غاب هذا البيان عن القدماء ويأتي علماء العصر للتصريح به من غير دليل عليه من كتب المتقدمين بل بمجرد استشكال منهم في فهم معنى كلمة إخفاء مع إطباق الشفتين على الميم والتلقي من المشايخ المسندين يفسر النصوص التجويدية وليست النصوص التجويدية يفسر بها كيفية القراءة، فمثلا لو هناك رجل لم يدرس التجويد البتة وأخذ كتابا من السوق ووجد فيه عبارة (الروم والإشمام)، فلن يستطيع فهم معناهما إلا بالتلقي من الشيوخ فكذلك لا يفسر كيفية الإخفاء الشفوي إلا بالتلقي من المسندين وليست بالتلقي من المصحفيين وجميع من عرفوهم من المجازيين بالقراءة قرأ عليهم بإطباق الشفتين.

قلت: فالدليل من أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطعها دلالة، إن لم يكن أقواها وأثبت وأقطع، وما تقوم به الحجة، وهو دليل دراية ولكن أشبه بدليل رواية.

وأُجيب عن الدليل بأن: "الإستدلال ليس من القوة بشيء، حتى يكون دليلا قاطعا في المسألة، إذ الإخفاء اصطلاحه يكفي للدلالة على الفرجة!، فالإخفاء بين الإظهار والإدغام، والإظهار الذي تثبت فيه ذات الحرف والإدغام الذي تعدم فيه ذات الحرف، فأي كلام أوضح من هذا، فالإخفاء شابه الإظهار وخالفه وشابه الإدغام وخالفه، على سبيل المثال الإخفاء الحقيقي شابه الإظهار في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع بقاء ذات الحرف، وشابه الإدغام في إعدام ذات النون وخالفه في بقاء الغنة، وهذا الأمر لا يمكن أن ينطبق على إخفاء الميم مع انطباق الشفتين، لأن الإخفاء مع انطباق الشفتين شابه الإظهار في ثبوت ذاته وبقاء غنته، وخالفه في امتداد هذه الغنة، ولم يشابه الإدغام في شيء وخالفه في كل شيء،

ويتبين لنا من ذلك أن الإخفاء بإطباق الشفتين هو عين الإظهار لكونه لم يخالفه إلا في امتداد الغنة، وهذا كاف لأن يكون إظهارا بغنة" واصطلاح الإخفاء المذكور ينطبق تماما على القراءة مع إبقاء فرجة، فالإخفاء مع بقاء فرجة شابه الإدغام في بقاء الغنة وخالفه في امتدادها مع ثمة إعدام قليل جدا لذات الحرف، لكنه ليس كليا، وشابه الإدغام في الإعدام القليل لذات الحرف وخالفه في بقاء الغنة، كما أن هذا الاستدلال يعل باصطلاح الإخفاء الحقيقي، فغالب اصطلاحات العلماء له لم يذكر فيها تجافي طرف اللسان عن لثة الأسنان، فلو قرأ قارئ قوله: "عنك" بقرع طرف اللسان للثة الأسنان العليا احتجاجا بعدم ذكر تجافي طرف اللسان عن اللثة في كتب القدماء لكان لقوله من الصحة مكانا، وهو خطأ مجمع عليه.

قلت: وفي معنى المجاب عنه: قول واحد من المطبقين: أن "يفسر بعض المجودين المعاصرين إخفاء النون عند الباء على نحو لا يتضح له أصل في كلام علاء التجويد الذين اطلعت على كتبهم، وهو أنهم يرون أن الإخفاء هو أن تجافي بين شفتيك حين تنطق بالميم شيئا قليلا، ثم تطبقهما عند الباء بعدها، وكان الشيخ عامر السيد عثمان، هو أحد علماء القراءة في الأزهر، ومحقق الجزء الأول من كتاب (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للقسطلاني بالاشتراك مع الدكتور عبد الصبور شاهين – لا يقبل ممن يقرأ عنده إطباق الشفتين عند نطق الميم قبل الباء ويأبى إلا انفراجهما، وذلك عند ترددي عليه للقراءة سنة 1975 م وقت إقامتي في القاهرة لدراسة الماجستير، ولكني لم أجد في كتب التجويد ما يؤكد هذا الاتجاه في فهم إخفاء الميم".

وقوله: "وقد صرت أسأل قراء العراق الذين ألتقي بهم عن كيفية إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، فكانوا يقرؤون بإطباق الشفتين للصوتين معاً، ولا يأخذون بانفراجهما مع الميم، وكان آخر مرة سألت عن ذلك في صيف سنة 1995 عند التقائي بالشيخ إبراهيم المشهداني، أحد مشايخ الإقراء في مدينة الموصل، فقال: نحن لا نعرف إلا إطباق الشفتين عند النطق بالميم المخفاة، وأن روايتهم للقراءة كانت هكذا عن شيوخهم. ولم أجد في كتب علم التجويد القديمة من أشار لانفراج الشفتين عند النطق بإخفاء الميم الساكنة عند الباء، بل وجدت المؤلفين ينصون على انطباق الشفتين للصوتين معاً... ووجدت المصادر المتأخرة تشير إلى عدم المبالغة في إطباق الشفتين مع الميم قبل الباء".

وأجيب عن القول الذي ما: "إن التلقي يفسر النصوص وليست النصوص التجويدية هي التي تفسر التلقي"، بأن: "الإمام كان يقول "بترقيق الألف مطلقا ثم تبين له بأن الألف تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا"، فعدل الإمام عن ما كان يقرأ به وانظر فيما قاله: "وقد تبين لي بعد ذلك"، فهذا إمام الفن عدل عن قراءته، فإن قلنا كيف له أن يرجع عن قراءة قرأها ؟وكيف قرأها على شيخه ؟ أم كان يقولها من جهة نظرية دون تطبيق ؟ وهذا الإمام بمفرده.

6. الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها.

7. جميع العلماء المعاصرين أجمعوا أن القائل الوحيد بترك فرجة عند الميم الساكنة هو فضيلة الشيخ عامر عثمان رحمه الله، وهو من العلماء المتأخرين، أما العلماء المتقدمون المعول على علمهم فهو الحجة الكافية لم يقل أحدهم بذلك.

8. أن الإخفاء إخفاء شفوي وتصاحبه الغنة، وهي ذهب جلها من الفم وكان القليل منها قد عبر من الخيشوم، فبقاء الفرجة مذهب للغمة!.

9. أن المتقدمين وصفوا النون المخفاة بأنّها تزول أي يزول ذاتها إذ لا عمل للسان فيها أي لا يقرع اللسان الحنك الأعلى خلافاً للميم المخفاة فإنّ ذاتها لايزول، فعدم زوال الميم عند الإخفاء يستلزم بالضرورة أنّها تخرج بانطباق الشفتين.

10. أن القوم لم يجعلوا الميم المخفاة من الحروف الفرعية كما هو الحال في النون المخفاة، وما ذلك إلا لخروجها بانطباق الشفتين أي كالأصلية بل هي أصلية خلافاً للنون لزوال ذاتها فصارت فرعية.

11. أن لا فرق في النطق بين {من بعد} بالإخفاء من غير قلب النون ميماً، وبين {من بعد} بالقلب مع ترك فرجة، والنتيجة واحدة، إذن فما الفائدة من الإقلاب الذي يعقبه زوال الميم بجعل فرجة ليخرج الصوت من الخيشوم كما في النون المخفاة.

قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ومن أقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل دراية لا دليل رواية، وهو من أولى الأدلة التي في الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، لولا أنه يمكن الإجابة عن الدليل بأن: (قد يختلف الإنفراج بين اللفظين، إذ النون غير الميم، فإخفاء النون من غير القلب، غير إخفاءها بالقلب، فالميم حرف شفوي، وليس النون حرفا شفويا، فيتحدا إنفراجا ويختلفا كيفية).

12. أن القائلين بالفرجة يختلفون في مقدارها: فبعضهم يقول بأنها بمقدار ورقة، أو رأس قلم، أو حتى يرى بياض الأسنان، أو إطباق الشفتين من طرفيهما وفتحهما من الأمام، أو فتحهما بمقدار حركة ثم إطباقهما بمقدار حركة، وبعضهم يقول بقدر شعرة، فتضارب هذه الأقوال دليل على الإطباق، من حيث أن الفرجة حيث وجدت – وجد الاختلاف في مقدارها، وما كان للعلماء أن يدعوا مثل هذا الاختلاف دهورا طويلة دون بيان.

والدليل دليل دراية لا دليل رواية، ودليل بغيره لا دليل بذاته.

13. أن الفرجة أمر ظاهر في الأداء، إذ تعلقه بالشفتين، ولو كانت الفرجة الكيفية لنقلت إلينا، ولم تنقل.

14. أن الأقوال الواردة في الإخفاء الشفوي، أكثرها تدل على أن الإخفاء بالإطباق، حتى اختلف العلماء في حكم الميم عند الباء هل هو الاخفاء او الاظهار، واصل هذا الخلاف انطباق الشفتين هل هو اظهار ام اخفاء، والمدققين من العلماء على انه اخفاء، والعبرة بالرواية والتلقي، لا بالعقل والقياس.

وهذا الدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، ودليل دراية لا دليل رواية، ومن أولى أدلة الدراية وأقربها إلى إقامة الحجج بها، ولو لم يكن للمطبقين دليل إلا الدليل، لكفى به دليلا.

هذا: فأدلة الفارجين سبعة دلائل، حيث أدلة المطبقين أربعة عشر دليلا، وأدلة الفارجين: أدلة ذات دراية، وليس منها دليل برواية، وأدلة المطبقين: أدلة ذات دراية أيضا، إلا دليلا واحدا، فإنه دليل رواية، وأدلة الفارجين: أربعة منها أدلة بغيرها، وثلاثة أدلة بذاتها، وأدلة المطبقين دليلان بذاتهما، ودليل واحد بغيره.

فالدليل الذي بذاته أقوى من الذي بغيره، والدليل الذي بالرواية أقوى من الدليل الذي بالدراية، والدليل الذي قطعي الورود أقوى من الدليل الذي ظني الورود، والدليل الذي قطعي الدلالة أقوى من الدليل الذي ظني الدلالة.

فأقوى الأدلة: الدليل الذي قطعي الورود قطعي الدلالة، ثم قطعي الورود ظني الدلالة، ثم ظني الورود قطعي الدلالة، ثم ظني الورود ظني الدلالة، وأقوى الجميع: الدليل الذي بالرواية، ثم الدليل الذي بالدراية، وأقوى من ذلك الدليل الذي بذاته ثم الدليل الذي بغيره.

ومن هنا: فيكون الدليل السادس من أدلة المطبقين: ما أن: (الأسانيد المنتهية إلى الضباع وعيون السود تلميذه، والمنتهية إلى الزيات والشيخ عامر عثمان والسمنودي، كلها بالإطباق، وبالإطباق الأشياخ الخمسة تلقوا وأقرؤوا أول حياتهم، وإن أقرؤوا بالفرجة فيما بعد، اجتهادا منهم، فالتلقي بالإطباق، وجاءت الفرجة اجتهادا من غير تلق.

وأن: (قلت: ونص جاء عن الزيات: من بعضهم أن: "وقد سألت كبار العلماء المجودين المعاصرين عن انفراج الشفتين فأجابني الجميع بأنهم قرؤوا على مشايخهم بالإطباق، وذلك مثل المقرئ الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات أعلى القراء إسناداً في مصر، وقد ناهز عمره التسعين، وقد أخبرني مشافهة في بيته في المدينة المنورة بعد أن قرأت عليه سورة الفاتحة وسألته عن انفراج الشفتين في الميم عند الباء فقال: لم نعهد ذلك في مشايخنا ولم نكن نسمع عنه من قارئ معتبر من قراء الأزهر، ولا أعرف أحداً قال به إلا بعض القراء المعاصرين من بضعة وعشرين سنة تقريباً، ولم نقرأ على شيوخنا إلا بالإطباق، ولكن لا بأس أن يكون

الإطباق خفيفاً بدون كز الشفتين". وقالوا: وقد تتبعنا للأسانيد التي جاءت بالفرجة فوجدنا أنها لا بد وأن تنتهي في طبقة من الطبقات إلى الإطباق).

وأن: (قلت: والدليل دليل بذاته لا دليل بغيره، وأقوى أدلة المطبقين وأثبتها وأقطع، وهو دليل قطعي الورود، ولكن قد يظن في دلالته، وهو أيضا دليل رواية لا دليل دراية، والرواية أقوى من الدراية، وهو أولى الأدلة إلى إقامة الحجج بها). أقوى الأدلة جميعا، غير أنه قد يظن في دلالته.

66. الإختلاف في مسألة لام التعريف فوق اللام: إختفلوا في اللام للتعريف الداخلة على كلمة في أولها اللام، في مثل: {اليل}، هل هي شمسية: ما الراجح والصحيح، للتماثل، ما يحصل به الإدغام، أو قمرية: ما أظن القائل به والله أعلم، أنه حمله ظهور صوت اللام، خلاف سائر حروف الشمسية، فإن الصوت لا يظهر فيها، والظهور هو الذي في القمرية، فاعتمد على ذلك فقال.... قلت: كفى بالظهور التماثل.

باب المد والقصر

وقد أجمع الأئمة على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما هو، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مد النوعين الآخرين وهما المنفصل وذو الساكن العارض وفي قصرهما. والقائلون بمدهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المد كما هو.

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره الكتب إلى تفاضل مراتب المد فيه كتفاضلها عندهم في المنفصل.

67. الإختلاف في مسألة المرتبة: ولكن اختلفوا على كم مرتبة هو؟ فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون والحافظ أبو عمرو الداني وأبو علي الحسن بن بليمة وأبو جعفر بن الباذش وغيرهم، إلى أنها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر وهو ترك المد العرضي.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في البسيط وأبو القاسم بن الفحام وأبو علي الأهوازي وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد وأبو الفخر الجاجاني وغيرهم، إلى أن مراتبه ثلاثة: وسطى، وفوقها، ودونها، فأسقطوا المرتبة العليا حتى قدره ابن مهران بألفين ثم بثلاثة ثم بأربعة.

وذهب أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا، وما فوق الوسطى. وسيأتي تعيين قدر المرتبة في المنفصل وقد ورد عن خلف عن سليم قال: أطول المد عند حمزة المفتوح نحو {تلقاء أصحاب، وجاء أحدهم، ويا أيها}، قال: والمد الذي دون ذلك {خائفين، والملائكة، ويا بني إسرائيل}، قال: وأقصر المد {أولئك}، وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه، إذ النظر يرده والقياس يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين {أولئك، وخائفين}، فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة.

وظاهر عبارة صاحب التجريد أيضاً أن المراتب تتفاوت كتفاوتها في المتصل، وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة تعطيه، والآخذون من الأئمة بالأمصار على خلافه. نعم اختلفت آراء أهل الأداء من الأئمة في تعيين هذا القدر المجمع عليه: فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز، كما أشار إليه السخاوي في قصيدته بقوله:

والمد من قبل المسكن دون ما + قد مد للهمزات باستيقان.

يعني أنه دون المراتب، وفوق التوسط، وكل ذلك قريب.

68. الإختلاف في مسألة تفاضل ذلك على بعض: ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر، من أجل الإدغام لاتصال الصوت فيه وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد الإشباع ميم من أجل الإدغام، وكذلك {دابة} بالنسبة إلى {محياي} عند من أسكن. وينقص عند هؤلاء {صاد ذكر، وسين وميم ونون والقلم} عند من أظهر بالنسبة إلى من أدغم.

وهذا قول أبي حاتم السجستاني ذكره في كتابه، ومذهب ابن مجاهد فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي ومكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقبله الحافظ أبو عمرو الداني وجوده، وقال: به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان يعني الانطاكي، وقال: وإياه كان يختار.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك: وهو أن المد في غير المدغم فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته. فكأن الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة وإن كان الإدغام يخفي الحرف، وذكره أبو العز في كفايته.

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم والمظهر في ذلك كله، إذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفصيل بين ذلك وبين الذي عليه جمهور أئمة العراقيين قاطبة. ولا يعرف نص عن أحد من مؤلفيهم باختيار خلافه، قال الداني: وهذا مذهب أكثر شيوخنا وبه قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين والمصريين، قال: وإليه كان يذهب محمد بن علي يعني الأذفوري وعلى بن بشر يعني الأنطاكي نزيل الأندلس.

69. الإختلاف في مسألة المنفصل مقدار مده: وقد اختلفت العبارات في مقدار مده اختلافاً لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقارئ إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها.

وأقف بكم على ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأما ابن مجاهد والطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وكثير من العراقيين كأبي طاهر بن سوار وأبي الحسن بن فارس وابن خيرون وغيرهم، فلم يذكروا فيه من سوى القصر، غير مرتبتين، طولى، ووسطى.

وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي مراتب غير القصر، وهي المتوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر. وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب، إلا أنه أسقط العليا، فذكر ما فوق القصر، وفوقه، وهو التوسط، وفوقه. وتبعه على ذلك ابن مهران والعراقي وابنه وغيرهم. وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا ولكنه أسقط ما دون العليا، فذكر القصر، وفوقه التوسط، والطولى. فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب: سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

70. الإختلاف في مسألة التعيين: وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره ومكي في تبصرته وصاحب الكافي والهادي والهداية وتلخيص العبارات وأكثر المغاربة وسبط الخياط في مبهجه وأبو علي المالكي في روضته وبعض المشارقة: أنها أربعة: وهي ما فوق القصر، وفوقه وهو التوسط، وفوقه، والإشباع. وكذا ذكره أبو معشر الطبري إلا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي كما هو.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان خمس مراتب سوى القصر: فزاد مرتبة سادسة، فوق الطولى، التي ذكرها في التيسير. وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وزاد مرتبة سابعة وهي إفراط، وقدّرها ست ألفات. وانفرد بذلك عن ورش وعزا ذلك إلى ابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون والحداد يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وهم عليهم في ذلك ولم يذكر القصر فيه البتة عن أحد من القراء. واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل البتة وأنه عندهما كالمتصل في التيسير.

وزاد أبو الأهوازي مرتبة ثامنة دون القصر: وهي البتر عن الحلواني والهاشمي كلاهما عن القواس عن ابن كثير في جميع ما كان من كلمتين. قال: والبتر هو حذف الألف والواو والياء من سائرهن. قال واستثنى

الحلواني عن القواس الألف ومدها مداً وسطاً في ثلاث كلمات لا غير. قوله تعالى {يا آدم} حيث كان، و{يا أخت هارون}، و{يا أيها} حيث كان وباقي الباب بالبتر.

واستثناء الحلواني هذه الكلم ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من المتصل من حيث أنها اتصلت رسما فمثل في جامعه المتصل بـ{السماء، وماء، ونداء، ويا أخت، ويا أيها، ويا آدم}. قال الداني: وقد غلط في ذلك.

وليس البتر ما انفرد به الأهوازي، فقد حكاه الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القواس عن الخزاعي عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قنبل عن ابن شنبوذ عنهم. ثم قال الداني: وهذا مكروه قبيح لا عمل عليه ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحل القراءة به. قال: ولعله أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه مجازاً.

ومما يدل على انهم أرادوا حذف الزيادة كما قال الداني: قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه عن القواس، حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدها مداً وسطاً كما هو.

ونذكر لك كلا من هذه المراتب على التعيين: ومذاهب أهل الأداء فيها لكل من أئمة القراء ورواتهم منبهاً على الأولى من ذلك، ثم نذكر النصوص لتأخذ متقنا بما هو أقرب. وترجع عن التقليد إلى الأصوب.

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل: وهي حذف المد العرضي وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها من غير زيادة. وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر وابن كثير بكمالها من جميع ما علمناه، سوى تلخيص أبي معشر وكامل الهذلي.

فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له على القصر المحض كما هو نصهما، واختلف عن قالون والأصبهاني عن ورش، وعن أبي عمرو من روايتيه وعن يعقوب وعن هشام من طريق الحلواني، وعن حفص من طريق عمرو بن الصباح.

أما قالون: فقطع له بالقصر أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران وأبو طاهر ابن سوار وأبو علي البغدادي وأبو العز في إرشاديه من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في جامعه والأهوازي في وجيزه وسبط الخياط في مبهجه من طريقيه، وابن خيرون في كفايته وجمهور العراقيين، وكذلك أبو القاسم الطرسوسي وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة، وقطه له به من طرق الحلواني ابن الفحام صاحب التجريد، ومكي صاحب التبصرة والمهدوي صاحب الهداية وابن بليمه في تلخيصه وكثير من المؤلفين كابني غلبون والصفراوي، وهو أحد الوجهين في التيسير والشاطبية وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس ابن أحمد.

وأما الأصبهاني عن ورش: فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين من المشارقة والمغاربة كابن مجاهد وابن مهران وابن سوار وصاحب الروضة وأبي العز وابن فارس وسبط الخياط والداني وغيرهم. وهو أحد الوجهين في الإعلان، نص عليهما تخييراً بعد ذكره القصر.

وأما أبو عمرو: فقطع له بالقصر من روايتيه ابن مهران وابن سوار وابن فارس وأبو علي البغدادي وأبو العز وابن خيرون والأهوازي وصاحب العنوان وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً، وفي التجريد والمبهج والتذكار إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نص على ذلك سبط الخياط وأبو الفتح بن شيطا والقصاع في طرق التجريد وغيرهم، وهو الصحيح الذي لا نعلم نصاً بخلافه، وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط ابن سفيان وابن شريح والمهدوي ومكي وصاحبا التيسير والشاطبية وابن بليمة وسائر المغاربة، وكذا ابنا غلبون والفرواي وغيرهم وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوري في الكافي والإعلان والشاطبية وغيرهما.

وأما يعقوب: فقطع له بالقصر ابن سوار والمالكي وابن خيرون وأبو العز وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي وابنا غلبون وصاحبا التجريد في مفردته وكذلك الداني وابن شريح وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأما هشام: فقطع له بالقصر من طريق ابن عبدان عن الحلواني أبو العز القلانسي، وقطع له به من طريق الحلواني ابن خيرون وابن سوار والأهوازي وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله وكذلك في الوجيز.

وأما حفص: فقطع له بالقصر أبو علي البغدادي من طريق زرعان عن عمرو عنه وكذلك ابن فارس في جامعه وكذلك صاحب المستنير من طريق الحمامي عن الولي عنه، وكذلك أبو العز من طريق الفيل عنه وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

المرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي وعبر عنه ابن شيطا بزيادة متوسطة وسبط الخياط بزيادة أدنى، وأبو القاسم بن الفحام بالتمكين من غير إشباع. ثم هذه المرتبة هي في المتصل لأصحاب قصر المنفصل: مثل الدوري والسوسي عند من جعل مراتب المتصل أربعاً، كصاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات وغيرهم كما تقدم، وهي في المنفصل عند صاحب التيسير لأبي عمرو من رواية الدوري. ولقالون بخلاف عنه فيه.

وبهذه المرتبة قرأ على أبي الحسن من طريق أبي نشيط: وهي في الهادي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات وعامة كتب المغاربة لقالون، وروى بلا خلاف، وكذا في الكافي، إلا أنه قال: وقرأت لها بالقصر، وهي في المبهج ليعقوب وهشام وحفص من طريق عمرو، ولأبي عمرو إذا أظهر. وفي التذكار لنافع وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمامي عن الولي عن حفص ولأبي عمرو إذا ظهر.

وفي الروضة لخلف وفي اختياره وللكسائي سوى قتيبة. وفي غاية أبي العلاء لأبي جعفر ونافع وأبي عمرو ويعقوب والحلواني عن هشام والولي عن حفص. وفي تلخيص الطبري لابن كثير ولنافع غير ورش وللحلواني عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب وفي الكامل لقالون من طريق الحلواني وأبي نشيط وللسوسي وغيره عن أبي عمرو وللحلواني عن أبي جعفر يعني في رواية ابن وردان وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاث ألفات، وقدرها الهذلي وغيره بألفين نصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطبرائي الذراع قدر ألفين. وهو ممن يقول أن التي قبلها قدر ألف ونصف.

ثم هذه المرتبة في التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات: لابن عامر والكسائي في الضربين، وكذا في جامع البيان سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقين سوى حمزة والأعمش وسوى من قصر، وأحد الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقين سوى حمزة وورش أي من طريق الأزرق عند من جعل المد في الضربين مرتبتين، طولى، ووسطى، كصاحب العنوان وشيخه الطرسوسي وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في المتصل لمن قصر المنفصل، وهي فيهما عند صاحب التجريد للكسائي ولعاصم من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي ولأبي نشيط عن قالون وللأصبهاني عن ورش ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسي والمالكي يعني من رواية الإظهار، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج للكوفيين سوى حمزة وسوى عمرو عن حفص ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب المستنير للعبسي عن حمزة ولعلي بن مسلم عن سليم عنه ولسائر من يقصره سوى حمزة غير من تقدم عنه وغير الأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان. وكذا في جامع ابن فارس سوى حمزة والأعشى، وكذا عند ابن خيرون سوى حمزة والأعشى والمصريين عن ورش وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولقتيبة عن الكسائي والمصريين عن ورش، وفي الروضة لعاصم سوى الأعشى ولقتيبة عن الكسائي.

وفي الوجيز للكسائي وابن ذكوان وفي إرشاد أبي العز لمن يمد المنفصل سوى حمزة والأخفش عن ابن ذكوان وهي في الكامل بن عامر، وللأصبهاني عن ورش ولبقية أصحاب أبي جعفر وللدوري وغيره عن

أبي عمرو ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير يعني البزي وغيره في مبسوط ابن مهران لسائر القارئ غير ورش وحمزة والأعشى، وفي روضة أبي علي لعاصم في غير رواية الأعشى.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدرت بأربع ألفات عند بعض من الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي مقدار ثلاث ألفات عند الجميع أي عند من قدر الثالثة بألفين ونصف. ثم هذه المرتبة في الضربين لعاصم عند صاحب التيسير والتذكرة وابن بليمة وكذا في التجريد من قراءته على عبد الباقي ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسي سوى النقاش عن الحلواني عن هشام كما هو.

وهي في المنفصل لعاصم أيضاً عند صاحب الوجيز والكفاية الكبرى والهادي والهداية والكافي والتبصرة وعند ابن خيرون لعاصم ولحمزة من طريق الرزاز عن إدريس عن خلف عنه، وفي غاية أبي العلاء لحمزة وحده، وفي تلخيص أبي معشر لورش وحده، وفي الكامل لأبي بكر ولحفص من طريق عبيد والأخفش عن ابن ذكوان وللدوري عن الكسائي وفي مبسوط ابن مهران للأعشى عن أبي بكر، وفي روضة أبي علي المالكي لابن عامر فقط ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها بل الداجوني فقط.

المرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع، بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في الضربين لحمزة ولورش من طريق الأزرق عند صاحب التيسير والتذكرة وتلخيص العبارات والعنوان وشيخه وغيرهم، وفي جامع البيان لحمزة من رواية خلاد وورش من طريق المصريين وفي التجريد لحمزة وورش من طريق الأزرق، ولهشام من طريق النقاش عن الحلواني، وهي قراءته على الفارسي انفرد بذلك عنه في الروضة لأبي علي لحمزة والأعشى فقط، وهي في المنفصل عند صاحب المبهج لحمزة وحده، وفي المستنير لحمزة سوى العبسي وعلي بن سلم عن سليم عنه ولقتيبة عن الكسائي وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامي عن النقاش عن ابن ذكوان.

وفي الروضة لحمزة والأعشى وكذا في جامع ابن فارس وفي إرشاد أبي العز لحمزة والأخفش عن ابن ذكوان وفي كفاية لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي على ابن عامر يعني في رواية ابن ذكوان وفي كتابي ابن خيرون لحمزة والأعشى وقتيبة والمصريين عن ورش، وفي غاية أبي العلاء للأعشى وحده وفي تلخيص أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في مبسوط ابن مهران وفي الوجيز لحمزة وورش وفي التذكار لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وفي الكامل لمن لم يذكر لحمزة في المرتبة الآتية وهم من لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في المتصل للجماعة كلهم: عن من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلا فيلزمهم تفضيل مد المنفصل إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به. وكذا يكون لهم أجمعين في المد اللازم للازم المذكور إذ سببه أقوى بالإجماع.

السادسة: فوق ذلك: قدرها الهذلي بخمس ألفات ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل بأقل، والصحيح: أنها على ما تقدم، وهي في الكامل للهذلي عن حمزة لرجاء وابن قلوقا وابن رزين وخلف من طريق إدريس والمخفي وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشموني عن الأعشى غير ابن أبي أمية وللزند ولأبي عن قتيبة ولورش غير الأصبهاني عنه وغير من يأتي في المرتبة السابعة وهذه المرتبة أيضاً في غاية أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي، وفي مبسوط ابن مهران لورش وهي أيضاً في جامع البيان لحمزة في غير رواية خلاد ولأبي بكر من رواية الشموني عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه وللكسائي في رواية قتيبة لأن هؤلاء يسكتون على الساكن، بل الهمزة، فهم لذلك أشد تحقيقاً وأبلغ تمكيناً.

وقد خالف هذا القول في التيسير ومفرداته: فجعل مد حمزة في رواية خلف وخلاد وسائر رواته واحداً، والصواب والله أعلم، أن هذه المرتبة إنما تتأتى لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المد قبل الهمزة كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز، لابد لهم من زيادة قدر السكت بعد المد، فمن ألحق هذه الزيادة بالمد زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمد لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوى.

السابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدرها الهذلي بست ألفات، وذكرها في كامله لورش فيما رواه الحداد وابن نفيس وابن سفيان وابن غلبون، وقد وهم عليهم في ذلك، وانفرد بهذه المرتبة، وشذ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم فالأداء عنهم مستفيض ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوى بين ورش من طريق الأزرق وبين حمزة وسيأتي حكاية نصوصهم إن
شاء الله.

واعلموْ: أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات، لا تحقيق وراءه، بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا وهي القصر إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى

القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة وتوضحه الحكاية ويبينه الاختبار ويكشفه الحسن.

قال الداني: وهذا كله جار على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف وتلخيص السواكن وتحقيق القراءة وحدرها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً، يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك والحكاية تبين كيفيته.

فهذا ما حضرنا من نصوصهم: ولا يخفى عليك ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة ما يليها، وإن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

71. الإختلاف في مسألة الساكن الصحيح قبل الهمز: فهو أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح وكلاهما من كلمة واحدة وهو {القرآن، والظمآن، ومسئولا، ومسئولون}، واختلف في علة ذلك، فقيل لأمن إخفاء بعده، وقيل لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف. أو لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المد فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء إسرائيل عند من استثناها.

72. الإختلاف في مسألة وجه المد في المتصل: إختلفوا في وجه المد في المتصل: على عدة مذاهب: فقيل الوجه في ذلك: أن حرف المد ضعيف خفي والهمز قوي صعب، فزيد في المد حرفه إطالة تقوية للضعيف عند مجاورته للقوي، وقيل: وجهه ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، وقيل: ليستعان به على النطق بالهمزة وليكون صونا لحرف المد عن ان يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز.

قلت: فالأقوال كلها حسنة: غير الأول الأقوى، وكأن الأخريين قول واحد، سوى أن الأخير لزيادته بـ(وليكون صونا لحرف المد عن ان يسقط عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز)؛ يشبه بالأول، فصار بذلك قويا، وقلت ذلك: لأن القوي يجذب الضعيف، فالهمز قوي والألف ضعيف.

73. الإختلاف في مسألة المد اللازم وجوه تسميته لازما: إختلفوا في وجه تسمية المد اللازم لازما، فمن ذهب إلى أنه للزوم سببه وهو السكون حالي الوصل والوقف. ومن ذهب إلى أنه للزوم مده بمقدار واحد، وهو ست حركات عند جميع القراء سوى من شذّ.

قلت: والخلاف لفظي وليس بمعوي، إذ لا يترتب عليه أي حكم آخر، وعندي أن لو قيل بالأول لكان أحسن، ما لا يخفى على أحد وضوحه.

74. الإختلاف في مسألة مراتب المدود قوّة وضعفا: ذهب قوم إلى أن أقوى المدود اللازم، ثم المتصل، ثم العارض للسكون، ثم المنفصل، ثم البدل، أنْ: أن اللازم يلزمه مده ست حركات للزوم سببه وأصالته وهو السكون، ولا يقع هذا السكون إلا بعد حرف المد، والمتصل: متفق على مده، لجتماع حرف المد والهمز في كلمة، وإن اختلف في مقداره، ولكنه لا يقصر، والعارض: يجتمع سببه وهو السكون مع حرف المد في كلمة واحدة، ولكنه ليس أصليا فكان أضعف من اللازم، والمنفصل: إنفصل سببه عنه في كلمة أخرى، فكان أضعف من المتصل، لأنه لو انفصل المد عن الهمز لصار مدا طبيعي، والبدل: سببه يقع قبله لا بعده، وهو ليس أصليا كسائر المدود، بل مبدل من الهمز غالبا، فكان أضعف المدود.

وخالف بعض: حيث جعل المنفصل أقوى من العارض، أنْ: أن المنفصل يمد أيضا ست حركات عند بعض القراء، ويشترك مع المتصل في السبب وهو الهمز، وأنّ الأصل عدم الإعتداد بالعارض.

قلت: وهذا القول الأخير الأحسن، وقد ذهب إليه غير واحد من القوم، وهو مذهبي أيضا.

باب الوقف والإبتداء

75. الإختلافة في مسألة الوقف: والناس في الوقف مختلفون: فمن على مقاطع الانفاس، ومن على رءوس الآي، والأعدل أنه قد يكون في اوساط الآي، وإن كان الأغلب في أواخرها وليس آخر كل آية وقفا، بل؛ المعاني معتبرة والأنفاس تابعة لها والقارئ إذا بلغ الوقف وفي نفسه طول يـبلغ الوقف الذي يليه، فله مجاورته الى ما يليه مما بعده، فإن علم أن نفسه لا يبلغ ذلك فالأحسن له ألا يجاوره، فإن عرض له عجز بعطاس او قطع نفس او نحوه عند ما يكره الوقف علـيه، عاد من اول الكلام، ليكون الكلام متصلا بعضه ببعض، ولئلا يكون الإبتداء بما بعده موهما للوقوع في محذور كقوله تعالى – لقد سمع الله قول الذين قالواْ – فإن ابتدا بما يوهم ذلك كان مسيئا إن عرف معناه.

76. الإختلاف في مسألة تقسيم الوقف إلى عدة تقاسيم: إعلموا أن الأمة ذهب جمهورها إلى جواز التقسيم على حسب اصطلاح القوم الوقوف تقسيمها المراتب، والجواز لكل أحد أن يصطلح على ما شاء.

وعدل أبو يوسف صاحب ابي حنيفة رحمهما الله تعالى عن ذلك : فخالف الجمهور بأن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام أو الكافي أو الحسن أو القبيح وتسميته بذلك بدعة، ومسميه بذلك ومتعمد الوقف على نحو ذلك مبتدع: قال: لأن القرآن معجز وهو كله كالقطعة الواحدة، وبعضه قرآن معجز وكله تام حسن وبعضه تام حسن.

قلت: الأمر لـيس كما يـزعمه ابـو يـوسف، لأن الكلمة الـواحدة ليست من الإعجاز في شيء، وإنما المعجز الوصف العجـيب والنظم الغريب، وليس ذلك في بعض الكلمات، وقوله إن بعضه تام حسن كما أن كله تام حسن: فنقول له: إذا قال القارئ: (إذا جاء) ووقف، أهذا تام وقرآن ؟ فإن قال نعم: نقول إنما يحتمل ان يكون القائل اراد إذا جاء الشتاء، وكذلك كلما افرد من كلمات القرآن وهو موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع وانتظم وانحاز عن غيره وامتاز ظهر ما فيه من الإعجاز. ففي معرفة الوقف والإبتداء الذي دونه العلمـــاء تبيين معـــاني القرآن العظيم وتعريف مقاصده واظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفوائده، فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

77. الإختلاف في مسألة الوقف أقسامه تحديدا وعددا: اختلفواْ في أقسام الوقف تحديدا وعددا على مذاهب غير منضبطة ولا منحصرة: وذلك لإختلاف القراء والمفسرين والمعربيين، حيث إن

الوقف يكون تاما على قراءة أو إعراب أو تفسير أو معنى، وغير تام على وجه آخر. فكل يحدد موضع الوقف مع بيان نوع هذا الوقف حسب فهمه لمعنى الآية:

فذهب الداني إلى العدد وحدها: تاما مختارا وكافيا جائزا وصالحا مفهوما وقبيحا متروكا. قلت: والمذهب المختار عند الإمام، وعليه كثير من الأمة جمهورها.

وذهب ابن الأنباري: إلى أنه ثلاثة: وحدها: تاما وحسنا وقبيحا.

وذهب بعض: إلى أنه قسمان وحده تاما وقبيحا لا غير.

وذهب السِّجاوندي إلى أنه خمسة وحدها: لازما ومطلقا وجائزا ومجوزا لوجه ومرخصا ضرورة.

وذهب الأنصاري إلى أنه ثمانية: وحدها: تاما وحسنا وكافيا وصالحا ومفهوما وجائزا وبيانا وقبيحا.

وذهب الصفاقسي إلى الداني مذهبه، عددا وتحديدا، وزاد تحقيقا: على أن كُلّا إلى قسمين، صارت ثمانية، وهو فاعل وأفعل.

وذهب بعضهم: إلى العدد وحدها: تاما وشبيها به وناقصا وشبيها به، وحسنا وشبيها به وقبيحا وشبيها به.

وذهب آخر إلى العدد وحدها: كاملا وتاما وكافيا وصالحا ومفهوما وجائزا وناقصا ومتجاذبا.

78. الإختلاف في مسألة الوقف على رءوس الآي: ثم إنهم بخلف في الوقف على رءوس الآي: فمنهم كالملا علي القاري من يقول بسنيته لما ذكره الشمس إبن الجزري بسنده هذا: (أخبرنا الشيخ الجليل أبو حفص عمر بن حسن بن أميلة المزي قال أنبأنا ابو الحسن علي بن أحمد بن البخاري قال أنبأنا أبو حفص بن طبرزد قال أنبأنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي قال أنبأنا أبو نصر عبد العزيز بن محمد الترياقي وأبو عامر محمود بن القاسم الأزدي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الفورجي قالوْ أنبأنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن الجراحي أنبأنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي عن ابي عيسى الترمذي أنبأنا علي بن حجر أنبأنا يحي بن سعيد الأموي عن ابن جرير عن ابن ابي مليكة عن أم سلمة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم ثم يقف).

وظاهر هذا الحديث: أن رءوس الآي يستحب الوقوف عليها، سواء وجد تعلق لفظي بما بعده أم لا. قال الداني: وهو أحب الي لكنه خلاف ما ذهب اليه أرباب الوقوف كالسجاوندي، من أن رءوس

الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله وعدم تعلقه لفظا. قال السيوطي: يحسن الإبتداء بما بعد الموقوف عليه في الوقف التام والكافي، ولا يحسن في الوقف الحسن إلا أن يكون رءوس الآي فإنه يحسن الإبتداء حينئذ بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث.

هذا: إذا كان ما بعده مفيد المعنى، وإلا فلا يحسن الإبتداء إذا، ك{لعلكم تتفكرون.في الدنيا والآخرة. فإن تتفكرون رأس آية لكن لا يفيد ما بعده معنى، فلا يحسن الإبتداء به ويستحب العود الى ما قبله. وقول السيوطي في إختيار أكثر أهل الأداء: لأن الداني لم يحسنه حيث صرح لأن الإبتداء بالرحمن الرحيم وبملك يوم الدين لا يحسن عند الوقف على ما قبلهما، لأنه مجرور والإبتداء بالمجرور قبيح لأنه تابع له.

ولو قال الحافظ الداني لأنه تابع والإبتداء بالتابع قبيح، لكان أصوب، لأن قبح الإبتداء لا يختص بالمجرور، وإن كان الإمام الداني إنما ذكر المجرور لخصوص المقام، والداني كغيره فيما أصبت، ولكن خوفا من ان يحتمل تقيد ذلك متحامل.

وإذا كان لا يحسن الإبتداء في الوقف الحسن بما بعد الموقوف عليه في إختيار أكثر أهل الأداء، إلا إذا كان ما بعده مفيد المعنى، فلا خلاف إذا بينهم وبين الداني. وأما إذا لم يكن فإذًا.

ومن بأن المراد بالوقف في الحديث السكت: لأن الوقف والسكت والقطع عبارات يطلقها المتقدمون غالبا ويراد بها الوقف. وأما المتأخرون: ففرقوا بين كل منها. والصحيح أن السكت بالسماع والنقل: فلا يجوز إلا فيما صحت به الرواية لمعنى مقصود بذاته، وإن حمله أبو عمرو بن العلاء البصري على ذلك.

والمختار عندي أنه صلى الله عليه وسلم: إنما كان يقف ليبين للمستمعين رءوس الآي، ولو لم يكن لهذا لما وقف على العالمين ولا على الرحيم لما في الوقف عليهما من قطع الصفة من الموصوف، ولا يخفى ما في ذلك، فلا دلالة إذا في الحديث على ذلك.

79. الإختلاف في مسألة الوقف القبيح من أي قسم: إختلفوا في الوقف القبيح أن من أي قسم على مذهبين، فذهب الجمهور إلى أنه من قسم الوقف الإختياري ما يعجب ذلك واحدا: وذهب

آخرون إلى أنه من قسم الوقف الإضطراري، أن: فإن المعروف أن القبيح وقف اضطراري، لا يجوز تعمد الوقف عليه، إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه.

وأجيب عن الثاني: بأن الوقف القبيح: إذا عمد القارئ إليه بمحض إختاريه وإرادته، فمن قسم الوقف الإختياري، وإذا لم يعتمد القارئ إليه بذلك، فمن القسم الإضطراري، فأرى: أن لو اعتبر الآخرون تعريف الجمهور للإختياري، لما تعرضوا لهم قيد أنملة، والجمهور لا يخالفوهم في أن الوقف القبيح من القسم الإضطراري إذا لم يعتمد القارئ إليه بمحض إختياره وإرادته.

وقول بعض الآخرين: "لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة" فلا واحد من الجمهور يقول بجواز تعمد الوقف عليه سوى لضرورة. يقول بعضهم: "فالوقف على ذلك اختيارا بدون قصد قبيح، فعلى القارئ أن يرجع إلى استئناف الكلام بما يفيد المعنى التام، ولا إثم بدون قصد، ولا يقصد تغير المعنى بالوقف على مثل هذه الألفاظ مؤمن".

80. الإختلاف في مسألة {كلا} وقفا وابتداء: وقد اختلف في الوقف عليها والإبتداء بها، وذلك مبني على اعتقاد أهل العربية. فذهب قوم الى أنها رد لما قبلها وردع له وزجر، وهذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج. وذهب قوم الى أنها بمعنى (حقا) وعلى هذا المذهب تكون اسما لأنها بمعنى المصدر والتقدير أحق ذلك حقا، وهذا مذهب الكسائي وغيره.

قال ابن الأنباري: معناه حقا. وقال الزجاج: حقا توكيد والتوكيد إنما يقع بعد تمام الكلام. وذهب قوم الى أنها بمعنى (ألا) التي لاستفتاح الكلام وهذا مذهب ابي حاتم وغيره. وقال الفراء: (كلا) بمنزلة (سوف) لأنها صلة وهي حرف رد فكأنها (نعم) و (لا) في الإكتفاء قال: فإن جعلتها صلة لما بعدها لم تقف عليها، كقولك: كلا ورب الكعبة قال الله تعالى: – كلا والقمر – فالوقف على كلا قبيح لأنها صلة لليمين، وتابع الفراء محمد بن سعدان الضرير وأبو عبد الرحمن بن اليزيدي. وقال أحمد بن يحي فيما ذكره مكي إن أصل كلا (لا) التي للنفي دخلت عليها كاف التشبيه فجعلتها كلمة واحدة وشددت لتخرج الكاف عن معنى التشبيه فهي عنده رد لما قبلها.

81. الإختلاف في مسألة الوقف عليها: ثم إنهم اختلفواْ في الوقف عليها: فكان بعضهم يجيز الوقف عليها مطلقا. ومنهم من منع الوقف عليها مطلقا. ومنهم من فصل فوقف على بعضها لمعنى ومنع الوقف على بعضها لمعنى آخر، وهو اختيار عامة أهل الأداء كمكي والداني. فمن وقف عليها كلها:

كانت عنده بمعنى الردع والزجر أي ليس الأمر كذلك فهو رد الأول. ومن منع الوقف عليها واختار الإبتداء بها مطلقا كانت عنده بمعنى ألا التي للتنبيه يفتتح بها الكلام، كقوله تعالى: ألآ إنهم يثنون صدورهم ليستخفواْ منه ألا حين يستغشون ثيابهم – وأنشدوا على ذلك قول الأعشى بن قيس استشهادا: كلا زعمتم بأنا لا نقاتلكم + إنا لأمثالكم يا قومنا قتل.

واجتمعواْ أيضا بقول العرب: (كلا زعمتم أن العير لا يقاتل) وهو مثل للعرب. قال ابن الأنباري: وهذا غلط منه وإنما معنى ذلك ليس الأمر كذلك. قلت: وما قال ابن الأنباري ظاهر. ومن فصل كانت عنده في مكان بمعنى (ألا) وفي مكان بمعنى (حقا) وفي مكان للرد والزجر وسنبين ذلك موضعا موضعا.

82. الإختلاف في مسألة {بلى}: واعلمواْ: أن جملة ما في القرآن من لفظ بلى اثنان وعشرون موضعا في ست عشرة سورة فمن القراء من يمنع الإبتداء بها مطلقا لأنها جواب لما قبلها وهذا مذهب نافع وغيره، ومنهم من يختار الإبتداء بها مطلقا وهذا غريب لا نعرف، وهو ضعيف، لأن الإستفهام متعلق بما هو جواب له كجواب الشرط ونحوه. ومنهم من لا يقف عليها ولا يبتدئ بها بل يصل.

ففي سورة البقرة ثلاثة مواضع – أم تقولون على الله ما لا تعلمون بلى – إن كنتم صادقين بلى – جوز الوقف عليهما الداني في الإكتفاء، وقال: لأنها رد لقول اليهود والنصارى ووافقه على ذلك مكي ومنع الوقف عليهما العماني وغلط من قال به.

- قال أو لم تؤمن قال بلى - قال الداني: الوقف عليها هنا كاف وقيل تام لأنها رد للجحد انتهى. قلت: والوقف عليها مذهب أحمد بن جعفر الدينوري وابن الأنباري وغيرهما ومنعه العماني وخطأ من أجازه وليس كما زعم لكن الإختيار الوقف على قوله: - قلبي -.

في آل عمران موضعان – وهم يعلمون بلى – وقف تام عند إبراهيم بن السري لأنها رد للمعنى الذي تقدمها وما بعدها مستأنف وأجاز الوقف عليها مكي والداني – منزلين بلى – وقف تام عند نافع كذا قال الداني لأنها رد للجحد، وهي عند الداني ومكي وقف حسن.

83. الإختلاف في مسألة {لا}: و{لا}: اختلفوا في قوله تعالى: - لا جرم – فقال الزجاج: إنها نفي لما ظنوه أنه ينفعهم فكان المعنى لا ينفعهم جرم أنهم في الآخرة اي كسب ذلك الفعل لهم الخسران، وإن عنده في موضع نصب فعلى قوله هذا يوقف على (لا) ويبتدأ بجرم، وجرم عند الخليل وسيبويهَ بمعنى حق دون لا ولأبي محمد مكي مصنف في الرد على من جوز الوقف على (لا) دون (جرم)

وألزمه بأشياء من اعتقدها فهو كافر. واختلفوا أيضا في قوله: - لا أقسم بيوم القيامة – و – لا أقسم بهذا البلد – ونحوه فقال البصريون والكسائي معناه أقسم بكذا.

وقال الزجاج: لا خلاف في أن معناه أقسم، وإنما الخلاف في (لا) فهي عند البصريين والكسائي زائدة. وقال الفراء: هي رد لكلام تقدم من المشركين كأنهم جحدوا البعث فقيل لهم ليس الأمر كذلك ثم اقسم ليبعثن فعلى هذا يحسن الوقف على (لا).

وأما قوله تعالى: - أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا – الوقف هنا كاف لأنه كلام مفيد والذي بعده متعلق به من جهة المعنى، ويختار الوقف عليه الشاطبي.

قال العماني: وزعم بعضهم أن الوقف عند قوله: {فاسقا} قال: والمعنى لا يستوي المؤمن والفاسق، قال: وليس هذا الوقف عندي بشيء، ثم قال: والمعنى الذي ذكره هذا الزاعم هو الذي يوجب الوقف على قوله: {لا يستوون}.

وهذا الذي قاله العماني ليس بشيء، والصواب هو الذي ذكرته أولا وأي فرق بين هذا وبين الذي في براءة – وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله – وقد أجاز العماني الوقف على (في سبيل الله) فإذا جاز الإبتداء هنا بقوله: (لا يستوون عند الله) جاز هناك، إذ لا فرق بينهما، وأظنه نسي ما قاله في التوبة.

وأما قوله تعالى في القصص: - قرة عين لي ولك – قال السخاوي: وقف تام في قول جماعة منهم الدينوري ونافع وابن قتيبة. و – لا تقتلوه – نهي، وزعم قوم أن الوقف على (لا) أي هو قرة عين لي ولك لا أي دونك، قال: وهذا فاسد لأن الفعل الذي هو (تقتلوه) مجزوم فأين هو جازم إذا كانت (لا) للنفي لا للنهي ؟. قلت: وما قاله السخاوي ظاهر.

84. الإختلاف في مسألة الروم والإشمام: والروم: عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها. وكلا القولين واحد. وعند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيبويه، هو حركة مختلسة مخفاة بضرب من التخفيف. قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع وهي بزنة الحركة، وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين.

والإشمام: عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمة. وكلاهما واحد. ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه، وحكي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روماً، والروم إشماماً.

هذا: ثم وللقوم في تعريف مصطلحات العلم كثير منها، ما لا يخفى على مثلكم من الإختلاف، ما لنا في ذلك بمشيئة الله كتاب، سميناه: (التعريف في علم التجويد)، وأنت جدير بالعثور عليه.

وأيضا: فليسوا في تدبيج كتبهم وتصنيفها على اسلوب واحد وترتيب وتنسيق، بل؛ كل، على منهاج وطريق وبأسلوب. فمنهم من يبدأ بـ - أحكام الإستعاذة والبسملة والسورة — وإن كان ليس من التجويد بشيء. ومن بفضل القرآن الكريم وما في المعنى، وهو حسن، لكن حيث يجعل. ومن بترجمة الإمامِ عاصمٍ. ومن بترجمة راويه حفص. ومن بآداب تلاوةِ القرآنِ الكريمِ واستماعِه. ومن بأحوال النون الساكنة والتنوين. ومن بمخارج الحروف. ومن بصفات الحروف. ومن يختم بذكر تكبيرة الختم مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بسجود التلاوة مع انه ليس من التجويد بشيء. ومن بكلمتي الشهادة. ومن بالأذان. ومن بالأدعية. ومن يكمل. ومن لا يكمل. ومن يقدم ما هو مؤخر. ومن يؤخر ما هو مقدم. ومن يدخل في باب بما ليس منه. ومن يخرج من باب بما كان منه. ومن يخص بابا لما يختص بباب. ومن يزيد في باب وينقص في آخر بما ليس منه. ومن ذكر أسانيده الكثيرة في القراءات. ومن على رواية حفص أو على رواية ورش. ومن يختم بأحوال السلف الصالح عند ختم القرآن. ففيها ما يحتاج إلى المراجعة أو المناقشة، ولنا في ذلك ما قد شاء الله، كتاب، سميناه: (الإنتهاج في علم التجويد)، وستقف عليه إن شاء الله تعالى!.

قلت: وهذا آخر ما شاء الله في اختلاف القوم: وأسأل الله أن يبارك فيكم صنوان وغير صنوان، وفي أولادك، وتلامذتك، ورحمك الله وقفت على عيب لي فأصلحته، واستغفرت الله لأخيك، أبي الحسن ملّواْ يوسف المسعود فوفورى جلّواْ، فإنما أنا بشر أخطئ وقد أصيب. والقرآن معجز، والإنسان عاجز. فليس من ناقل خبر أو حامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا وإن كان من أحفظ الناس توقيا وإتقانا لما يحفظ، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، والسلام عليكم.

يوسف المسعود فوفورى